

Distr.: General  
9 December 2011  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون  
البند ١٦٤ من جدول الأعمال  
تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي  
والأمم المتحدة في دارفور

أداء ميزانية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور  
للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١

تقرير الأمين العام

## المحتويات

## الصفحة

٤	أولا - مقدمة .....
٤	ثانيا - أداء الولاية .....
٤	ألف - لمحة عامة .....
٥	باء - تنفيذ الميزانية .....
٩	جيم - مبادرات دعم البعثة .....
١٣	دال - أنشطة البعثة على صعيد التعاون الإقليمي .....
١٤	هـاء - الشراكات والتنسيق مع الأفرقة القطرية .....
١٥	واو - أطر الميزنة القائمة على النتائج .....



٨٤	.....	ثالثا - أداء الموارد
٨٤	.....	ألف - الموارد المالية
٨٥	.....	باء - النفقات المتعلقة بمركز الخدمات الإقليمي في عنتبي
٨٦	.....	جيم - معلومات موجزة عن نقل الموارد فيما بين الفئات
٨٧	.....	دال - نمط الإنفاق الشهري
٨٨	.....	هاء - الإيرادات والتسويات الأخرى
	.....	واو - النفقات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية ومعدات الدعم اللوجستي الذاتي
٨٨	.....	زاي - قيمة التبرعات غير المدرجة في الميزانية
٨٩	.....	رابعا - تحليل الفروق
٩٦	.....	خامسا - الإجراءات المطلوبة من الجمعية العامة اتخاذهما

## موجز

تم الربط بين مجموع النفقات للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ وبين هدف العملية المختلطة من خلال عدد من أطر الميزنة القائمة على النتائج المنظمة في عناصر هي عملية السلام؛ والأمن؛ وسيادة القانون والحوكمة وحقوق الإنسان؛ والاتصال للأغراض الإنسانية والانتعاش والتنمية؛ والدعم.

## أداء الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١)

الفئة	المخصصات	النفقات	المبلغ	النسبة المئوية	الفرق
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٧٧٤ ٢٩٠,٤	٧٠٥ ٣٢٨,٢	٦٨ ٩٦٢,٢	٨,٩	
الأفراد المدنيون	٣٥٦ ٧٢٣,٥	٢٩٣ ٠٥١,٣	٦٣ ٦٧٢,٢	١٧,٨	
التكاليف التشغيلية	٦٧٧ ١١٣,٦	٥٨٥ ٠٧٠,٣	٩٢ ٠٤٣,٣	١٣,٦	
<b>إجمالي الاحتياجات</b>	<b>١ ٨٠٨ ١٢٧,٥</b>	<b>١ ٥٨٣ ٤٤٩,٨</b>	<b>٢٢٤ ٦٧٧,٧</b>	<b>١٢,٤</b>	
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٣١ ٦٣٢,٤	٣٠ ٤٠٧,٩	١ ٢٢٤,٥	٣,٩	
<b>صافي الاحتياجات</b>	<b>١ ٧٧٦ ٤٩٥,١</b>	<b>١ ٥٥٣ ٠٤١,٩</b>	<b>٢٢٣ ٤٥٣,٢</b>	<b>١٢,٦</b>	
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	-	-	-	-	
<b>مجموع الاحتياجات</b>	<b>١ ٨٠٨ ١٢٧,٥</b>	<b>١ ٥٨٣ ٤٤٩,٨</b>	<b>٢٢٤ ٦٧٧,٧</b>	<b>١٢,٤</b>	

## أداء الموارد البشرية من حيث شغل الوظائف

الفئة	المعتمد <sup>(١)</sup>	الفعلي (التوسط)	معدل الشواغل <sup>(ب)</sup> (النسبة المئوية)
المراقبون العسكريون	٢٤٠	١٨٤	٢٣,٣
الوحدات العسكرية	١٩ ٣١٥	١٧ ٣٥٩	١٠,١
شرطة الأمم المتحدة	٣ ٧٧٢	٢ ٧٩٦	٢٥,٩
وحدات الشرطة المشكّلة	٢ ٦٦٠	٢ ١٣٩	١٩,٦
الموظفون الدوليون <sup>(ج)</sup>	١ ٥١٩	١ ٠٩٦	٢٧,٨
الموظفون الوطنيون	٣ ٣٤٤	٢ ٧٦٣	١٧,٤
متطوعو الأمم المتحدة	٦١٦	٤٦٦	٢٤,٤
الوظائف المؤقتة <sup>(د)</sup>			
الموظفون الدوليون	٢٤	١٩	٢٠,٨
الموظفون الوطنيون	١٤	٩	٣٥,٧
الأفراد المقدّمون من الحكومات	٦	٤	٣٣,٣

(أ) يمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به.

(ب) استناداً إلى المعدل الشهري لشغل الوظائف والقوام الشهري المعتمد.

(ج) يشمل وظيفة برتبة ف-٥ (ضابط تنسيق أمن ميداني أقدم) تموّل عن طريق ترتيب لتقاسم التكاليف مع فريق الأمم المتحدة القطري.

(د) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

وترد في الفرع الخامس من هذا التقرير الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها.

## أولا - مقدمة

١ - وردت ميزانية الإنفاق على العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧ (A/64/685)، وبلغ حجمها ٢٠٠ ٣٦٧ ٨٩٩ دولار كقيمة إجمالية (٣٠٠ ٤١٠ ٨٦٧ دولار كقيمة صافية). وتغطي الميزانية تكاليف نشر ٢٤٠ مراقبا عسكريا، و ١٩ ٣١٥ من أفراد الوحدات العسكرية، و ٦ ٤٣٢ فرد شرطة منهم ٢ ٦٦٠ فردا في وحدات مشكّلة، و ١ ٥٧٩ موظفا دوليا، و ٣ ٣٧٩ موظفا وطنيا منهم ١٨٨ موظفا فنيا وطنيا، و ٦٢٠ من متطوعي الأمم المتحدة، و ٦ من الأفراد المقدمين من الحكومات.

٢ - وقد أوصت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها ذي الصلة المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠ (A/64/660/Add.13) بأن تعتمد الجمعية العامة مبلغ ٣٠٠ ١٤٦ ٨٣٩ دولار كقيمة إجمالية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (انظر الوثيقة A/64/660/Add.13، الفقرة ٧٧).

٣ - وقد اعتمدت الجمعية العامة بقرارها ٢٨٥/٦٤ مبلغ ٢٨٥ ١٢٧ ٨٠٨ دولار كقيمة إجمالية (١٠٠ ٤٩٥ ٧٧٦ دولار كقيمة صافية) للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وقُسّم المبلغ الإجمالي إلى أنصبة مقرّرة على الدول الأعضاء.

## ثانيا - أداء الولاية

### ألف - لمحة عامة

٤ - حدّد مجلس الأمن ولاية العملية المختلطة في قراره ١٧٦٩ (٢٠٠٧) ومدها في قرارات لاحقة. وحدّد المجلس في قراره ١٨٨١ (٢٠٠٩) و ١٩٣٥ (٢٠١٠) ولاية العملية المختلطة لفترة الأداء.

٥ - وتتمثل الولاية المسندة إلى العملية المختلطة في مساعدة مجلس الأمن على تحقيق هدف عام هو التوصل إلى حل سياسي دائم وإحلال الأمن المستدام في دارفور.

٦ - وفي إطار هذا الهدف العام، ساهمت العملية المختلطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في تحقيق عدد من الإنجازات من خلال تنفيذ ما يتصل بها من نواتج معروضة ضمن الأطر

الواردة أدناه والمجمعة في عناصر هي عملية السلام؛ والأمن؛ وسيادة القانون والحوكمة وحقوق الإنسان؛ والاتصال للأغراض الإنسانية والانتعاش والتنمية؛ والدعم.

٧ - ويقيم هذا التقرير الأداء الفعلي مقارنة بالأطر المقررة للميزنة القائمة على النتائج الواردة في ميزانية الفترة ٢٠١٠/٢٠١١. ويقارن تقرير الأداء، بوجه خاص، بين مؤشرات الإنجاز الفعلية، المتمثلة في مدى التقدم الذي أحرز فعلياً خلال الفترة مقابل الإنجازات المتوقعة، وبين مؤشرات الإنجاز المقررة، ويقارن النواتج التي أنجزت فعلياً بالنواتج المقررة.

## باء - تنفيذ الميزانية

٨ - تتعلق الأولويات الرئيسية للعملية المختلطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بما يلي: (١) حماية المدنيين؛ (٢) تقديم الدعم لعملية السلام؛ (٣) إشراك المجتمع المدني في أنشطة عملية السلام؛ (٤) تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان؛ (٥) دعم الأنشطة الإنسانية وأنشطة الإنعاش المبكر.

٩ - ويتضمن الشق المتصل بحماية المدنيين في ولاية العملية المختلطة توفير الحماية المادية للمدنيين المعرضين لأخطار وشيكة، وهيئة بيئة آمنة ومستقرة لإتاحة المجال لجملة أمور منها إيصال المساعدات الإنسانية على نحو آمن. وسعيًا من العملية المختلطة إلى تعزيز إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، قامت في شراكة مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بإطلاق عملية "سلة الربيع" في ١ أيار/مايو ٢٠١١. وقد صُمّمت هذه المبادرة، التي هي ثمرة مفاوضات مكثفة مع حكومة السودان وجيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد، بحيث تصل إلى ٤٠٠.٠٠٠ مدني وتعزز إمكانية الوصول إلى مناطق كان الوصول إليها متعذراً قبل ذلك في منطقة جبل مرة وأجزاء أخرى من شمال وغرب دارفور.

١٠ - وتعزيزاً لاستقرار الأجواء في جميع أنحاء دارفور، اتخذت البعثة لنفسها وضعية أكثر قوة وزادت من الدوريات الطويلة المدى والمتوسطة المدى التي توجهت إلى مواقع جديدة؛ واضطلعت بمجهود على صعيد الدعوة مع حكومة السودان وقادة الحركات المسلحة؛ ووفّرت أطقم مرافقة القوافل الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني.

١١ - وقد ظلت بعض مناطق دارفور في المرحلتين الأمنييتين الثالثة والرابعة بسبب النزاعات المنخفضة الشدة التي كانت تنشب من حين إلى آخر بين القوات المسلحة السودانية والحركات المسلحة، وخاصة في مناطق شنقل طوباوية ودار السلام وثابت في شمال دارفور، وفي منطقة خور أبشي وحولها في جنوب دارفور. وتأثرت الحالة الأمنية سلباً كذلك من جراء تدهور العلاقات بين حكومة السودان وجيش تحرير السودان - فصيل ميني ميناوي،

وتحوّل الجماعات المسلّحة عن تجزؤ الجهود واتجاهها إلى التوحّد، والاتفاقات التي أبرمت في الآونة الأخيرة بين الجماعات المتمرّدة الموجودة في دارفور وتلك الموجودة في جنوب كردفان.

١٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُحرز تقدم كبير في جهود التفاوض الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي شامل للنزاع. وبعد قيام فريق دعم الوساطة المشترك وحكومة دولة قطر بجهود الوساطة وإجرائهما مشاورات مستفيضة مع أطراف النزاع والمجتمع المدني لفترة طويلة، وقّعت حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة اتفاق اعتماد وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١١. وينصّ الاتفاق على وقف إطلاق النار بين الطرفين الموقعين، ويتضمّن أحكاماً تعالج الأسباب الجذرية للنزاع، ويوفر أساساً لإحلال سلام مكتمل العناصر وشامل للكافة في دارفور.

١٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت العملية المختلطة دعمها لفريق دعم الوساطة المشترك، ولا سيما دعمها لجهود الفريق الرامية إلى تسهيل المفاوضات بين أطراف النزاع وضمان مراعاة مصالح المجتمع المدني وشواغله في عملية السلام.

١٤ - وتعزيزاً لمشاركة المجتمع المدني في عملية السلام، تشاركت العملية المختلطة وحكومة دولة قطر في تنظيم مؤتمر ثانٍ لممثلي المجتمع المدني الدارفوري في الدوحة في الفترة من ١٢ إلى ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٠ حضره ما مجموعه ٣١٥ مشاركاً. وقد عُقد المؤتمر على سبيل متابعة مؤتمر المجتمع المدني الأول الذي عُقد في الدوحة في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. ولإذكاء وعي عموم الجمهور، قامت العملية المختلطة بتعميم نتائج المؤتمر استناداً إلى استراتيجية تقوم على الاستعانة بأفرقة التوعية والبرامج الإذاعية، كما نظّمت بالتعاون مع فريق دعم الوساطة المشترك حلقات عمل لأكثر من ٤٠٠٠ من أعضاء المجتمع المدني، كان من بينهم شباب ونساء وجماعات مجتمعي مدني ومسؤولو إدارة أهلية ومشرّدون داخلياً. وبالإضافة إلى ذلك، سهّلت العملية المختلطة مشاركة ممثلي المجتمع المدني في المؤتمر الموسع لأصحاب المصلحة في دارفور، الذي عُقد في الدوحة في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠١١، والذي ضمّ نحو ٥٠٠ مشارك من أطراف النزاع وجماعات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والمسؤولين المنتخبين واللاجئين ودارفوريي الشتات. وقد أيد المؤتمر مشروع وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور كأساس للتوصل إلى وقف لإطلاق نار وتسوية للنزاع مكتملي العناصر وشاملين للكافة.

١٥ - وقامت العملية المختلطة، إلى جانب تقديمها الدعم إلى المجتمع المدني والمشرّدين داخلياً واللاجئين، بالإسهام في تسهيل الدعم الدولي المنسق للعملية السياسية في دارفور.

ومتابعة للمعتكفات التي أقيمت في أوقات سابقة، في كيغالي في شباط/فبراير ٢٠١٠ وفي الفاشر في تموز/يوليه ٢٠١٠، أقام الممثل الخاص المشترك معتكفا للمبعوثين الخاصين للسودان وممثلي الدول الأعضاء وشركاء الأمم المتحدة في نيالا، بجنوب دارفور، في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١١. وقد تمّ في المعتكف استعراض التطوّرات الأخيرة في دارفور، وتقييم ما للاستفتاء على وضع جنوب السودان من تداعيات على عملية السلام في دارفور، وتشجيع المشاركة المستمرة من جانب المجتمع الدولي في السعي إلى تسوية النزاع في دارفور.

١٦ - وكان التقدّم الذي أُحرز على صعيد تعزيز سيادة القانون والحوكمة وحماية حقوق الإنسان متواضعا، وكذا على صعيد تقديم المساعدة لإضفاء الفعالية والكفاءة على مؤسسات الولايات. وظلت معدلات انتهاك حقوق الإنسان عالية نسبيا، حيث استمرّت أطراف النزاع في الإخلال بما عليها من التزامات بحماية المدنيين بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وظلّ عدم إمكانية الوصول إلى المناطق النائية المتضرّرة من النزاع، مثل جبل مون وجبل مرة، والقيود التي تفرضها الشواغل الأمنية على النقل البرّي يحدّان من قدرة العملية المختلطة على التحقيق في الحالات وتوثيقها بسرعة. غير أن العملية المختلطة استمرّت في إثارة الشواغل المتصلة بحقوق الإنسان مع السلطات الحكومية، وفي بناء قدرات المؤسسات الأمنية من خلال التدريب على المفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان ومنع العنف الجنسي والجنساني والتعامل مع حالاته وإجراءات إلقاء القبض على الأشخاص واحتجازهم. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت العملية المختلطة رصد المحاكمات للتأكّد من تماشيها مع المبادئ الدولية لحقوق الإنسان، وواصلت عملها مع السلطات الحكومية لبناء قدرات موظفي شؤون الإصلاحات وتحسين أوضاع السجناء. وعلاوة على ذلك، واصلت العملية المختلطة تعاونها مع حركات المعارضة المسلحة وحكومة السودان لوقف تجنيد الأطفال. وتمّ كذلك إحراز تقدّم نحو تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة من خلال الاضطلاع بأنشطة الرصد والإبلاغ والدعوة على مستوى المجتمعات المحلية.

١٧ - وواصلت العملية المختلطة، في تعاون مع المنظمات الدولية والوطنية غير الحكومية والمنظمات الأهلية وفريق الأمم المتحدة القطري، الاضطلاع بأنشطة بناء الثقة مع أصحاب المصلحة على مستوى المجتمعات المحلية من خلال تنفيذ المشاريع السريعة الأثر التي تسهم في بناء السلام وتعود بالنفع على المجتمعات المحلية الضعيفة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وافقت العملية على ما مجموعه ١٤٩ من المشاريع السريعة الأثر (منها ٤٤ مشروعاً كان من المقرر أصلاً تنفيذه في الفترة المشمولة بالتقرير) بحيث تحمّل تكاليفها على المبلغ المرصود في الميزانية بقيمة ٤ ملايين دولار للموارد المطلوبة للتنفيذ في ولايات دارفور الثلاث. وبلغ عدد المشاريع السريعة الأثر المعتمدة للتنفيذ منذ إنشاء العملية ٥٢٥ مشروعاً. وتهدف هذه

المشاريع إلى تلبية احتياجات السكان في مجالات التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي وحماية البيئة والزراعة والتنمية المجتمعية وتوليد الدخل وتمكين المرأة وتوفير المأوى وسيادة القانون وتسوية النزاعات. ومن هذه المشاريع، أُنجِز ما مجموعه ٢٦٠ مشروعاً بانتهاء الفترة، وبلغت مراحل مختلفة من تنفيذ ١٩١ مشروعاً غيرها، وكان من المقرر بدء تنفيذ ٧٤ مشروعاً خلال الفترة ٢٠١١/٢٠١٢. وفي حين اتخذت العملية المختلطة خطوات شتى للتصدي لبعض معوقات التنفيذ، كتصديها بواسطة أنشطة التدريب لمسألة عدم كفاية القدرات المتوفرة لدى الشركاء المنفذين المحليين، ظلت بعض القيود اللوجستية الأخرى، من قبيل صعوبة الوصول إلى بعض مواقع المشاريع بسبب ضعف شبكة البنى التحتية وعدم استقرار البيئة الأمنية، تحد من التقدم في العديد من المشاريع.

١٨ - وبلغ حجم الإنفاق على العملية المختلطة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ ما مجموعه ٨٠٠ ٤٤٩ ٥٨٣ دولار كقيمة إجمالية (٩٠٠ ٥٥٣ ٠٤١ دولار كقيمة صافية)، مقابل الموارد المعتمدة للإنفاق على العملية المختلطة للفترة بقيمة ٥٠٠ ١٢٧ ٨٠٨ دولار كقيمة إجمالية (١٠٠ ٤٩٥ ٧٧٦ دولار كقيمة صافية). بموجب قرار الجمعية العامة ٦٤/٢٨٥.

١٩ - وأدى النمط الذي اتبعته العملية المختلطة في استخدام الموارد خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى انخفاض كبير في الاحتياجات المتعلقة بتكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، وذلك نظراً لحدوث انخفاض ملحوظ في الحد الأقصى لمعدل تكلفة حصص الإعاشة الطازجة من ١٣,٣٦ دولاراً للفرد في اليوم إلى تكلفة فعلية بلغت ٩,٧٤ دولاراً للفرد في اليوم، ولتعطل معدلات رئيسية مملوكة للوحدات وعدم نشرها، مما أدى إلى انخفاض الاحتياجات الفعلية المتعلقة بسداد الأموال للحكومات المساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة. ويعزى الرصيد غير المستخدم كذلك إلى أن الإنفاق على صافي المرتبات وتكاليف الموظفين المشتركة بالنسبة إلى الموظفين الدوليين كان أدنى من المستوى المقرر، وأن أنشطة الطيران كانت أدنى من المستوى المقرر.

٢٠ - وما زال من الصعب استقدام الموظفين ذوي الكفاءات العالية للخدمة في دارفور واستبقاؤهم. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، كان ٥٨ مرشحاً قد رفضوا عروض التعيين، وكان ٢٠٤ موظفين قد عُيِّنوا بينما ترك الخدمة ١٧٢ غيرهم، فكان معدل التعيين موجبا في المحصلة بواقع ٣٢ موظفاً. وبلغ متوسط المعدل الشهري لدوران الموظفين خلال السنة قيد الاستعراض ١٤ موظفاً، مما استلزم القيام بأنشطة التوظيف باستمرار للعثور على من يحلون محل تاركي الخدمة.



٢١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت العملية المختلطة بأنشطة في مجال التوعية لتحسين معدلات تعيين الموظفين الوطنيين، مما أسفر عن ورود نحو ٢٢ ٠٠٠ طلب تعيين من مختلف أنحاء دارفور، وكان من بين المرشحين أشخاص ينتمون إلى جماعات عرقية واجتماعية شتى، إلى جانب النساء وأهالي الطوائف الممثلة تمثيلاً ناقصاً. وبعد استعراض المتقدمين، أُدرج في قائمة المرشحين نحو ٧٠٠ مرشح من الطوائف الممثلة تمثيلاً ناقصاً.

## جيم - مبادرات دعم البعثة

٢٢ - على الرغم من التحديات اللوجستية الناتجة عن اتساع مساحة منطقة العمليات وطول طرق الإمداد ووعورتها وضعف البنى التحتية وطول إجراءات الشراء وعدم استقرار الحالة، يجري إحراز تقدّم في مشاريع التشييد المتعددة السنوات. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم الارتقاء بجميع المعسكرات التي شيدت خلال السنوات المالية السابقة بحيث تستوفي معايير الأمم المتحدة من حيث السلامة والأمن، وذلك بتقوية وتحصين الحمايات المحيطة بالمواقع وما يتصل بذلك من منشآت. وتتضمّن الخطة الطويلة الأجل، التي كان مستهدفاً في الأصل إنجازها في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ ولكنها أُرجئت إلى الفترتين ٢٠١٠-٢٠١١ و ٢٠١١-٢٠١٢، بناء ٣٧ معسكراً للقوات العسكرية و ١٩ معسكراً لوحدة الشرطة المشكلة. وفي المعسكرات الكبيرة الأربعة جميعها، أتمت العملية المختلطة تشييد ما مجموعه ٢١ معسكراً للقوات العسكرية و ١٨ معسكراً لوحدة الشرطة المشكلة. وبالإضافة إلى ذلك، بُلغت مراحل متقدمة في تشييد ٩ معسكرات للقوات العسكرية، وهناك عمليتا تشييد لمعسكرين آخرين لقوات عسكرية في مرحلة التعبئة، وتعذر بدء العمل في معسكرات القوات العسكرية الخمسة المتبقية بسبب مشاكل تتعلق بالأمن والأراضي. وتم تأجيل تشييد معسكر وحدة الشرطة المشكلة الذي كان مقرراً مبدئياً إقامته في نيرتيي بغرب دارفور، لأنه لم تتوافر بعد خطة نشر لذلك الموقع.

٢٣ - وبالإضافة إلى ذلك، استمر العمل في تشييد مراكز الحفارة المجتمعية لتأمين وحماية الضعفاء من المشرّدين داخلياً. ومن المراكز الـ ٧٠ المقرر تشييدها، كان قد أُنجز تماماً في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ ما مجموعه ١٨ مركزاً، وجرى ترتيب عمليات تشييد المراكز الـ ٥٢ المتبقية حسب الأولوية بحيث تُنجز بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ بالاستعانة بالقدرات الهندسية الداخلية والسرايا الهندسية العسكرية. ومع ذلك، فقد بدأ تشغيل ما مجموعه ٥٠ من المراكز الـ ٧٠ المقرر إقامتها من خلال التشارك في المواقع مع أفارقة أخرى قائمة.

٢٤ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، تم الانتهاء من بناء أماكن الإقامة المعيارية المرتبطة ببدل الإقامة المقرر للبعثة لتستوعب ١ ٥٠٠ موظف دولي، مما حسن كثيرا من ظروف معيشة الموظفين في دارفور وأمنهم وروحهم المعنوية، بينما بدأ العمل في بناء الأماكن المخصصة لمكاتب جميع القطاعات، حيث من المقرر تأييدها وإنجازها خلال السنة المالية ٢٠١١-٢٠١٢. وتم بنجاح إنشاء الطرق في المعسكرات الكبيرة الأربعة، بينما بدأ العمل في إنشاء الطرق المعبدة بالحصى التي تربط ١٥ من مواقع الأفرقة بالطرق الرئيسية، وسيستمر العمل خلال السنة المالية ٢٠١١-٢٠١٢، وذلك لوصول معظم المعسكرات بمدن أو بلدات رئيسية.

٢٥ - وتتضمن الخطة الهندسية للعملية المختلطة كذلك تشييد محطات وساحات لخدمة الطائرات ومدارج في مطارات الفاشر ونيالا والجنيينة، إلى جانب إنشاء ٣٤ منصة للطائرات العمودية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُنجز تشييد محطات مطار نيالا ومحطة مؤقتة في مطار الفاشر، ولكن أرجئ تشييد محطة مطار الجنيينة إلى الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ نظرا لعدم تمكن المقاتل من تعبئة الموارد المطلوبة. وعند نهاية الفترة، كانت العملية المختلطة في انتظار توفير قطعة الأرض الملائمة لإنشاء المحطة الرئيسية والمدرج وساحات خدمة الطائرات في مطار الفاشر. وبدأ تشييد ساحات خدمة الطائرات والمدارج في مطار نيالا، ومن المقرر إنجاز الأعمال خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٢. وبالإضافة إلى ذلك، أُنجزت العملية المختلطة تشييد ١١ من منصات الطائرات العمودية الـ ٣٤ المقرر إنشاؤها، ويجري حاليا تشييد المنصات الـ ٢٣ المتبقية وسيستمر العمل خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، وذلك ضمانا للهبوط الآمن لطائرات العملية المختلطة في المعسكرات النائية. وقد تأخرت هذه المشاريع المتعددة السنوات لتشديد في المطارات بسبب الصعوبات التي جوبهت في الاهتداء إلى قطع الأراضي الملائمة واستصدار التراخيص الحكومية وتأخر المناقصات.

٢٦ - وفي تحسن عن العقود المبرمة في السابق التي كان يتم في إطارها إيصال حصص الإعاشة جوا، ركز عقد حصص الإعاشة المعمول به خلال الفترة على الاعتماد بشكل رئيسي على النقل البري في إيصال حصص الإعاشة، مما أدى إلى خفض تكاليف إيصال الحصص.

٢٧ - وما زالت ندرة المياه في دارفور تشكل للعملية المختلطة مصدرا للقلق بشكل خاص. ومن المواقع الـ ٩٦ التي وقع اختيار العملية المختلطة عليها لحفر الآبار فيها من أجل تعزيز سبل الحصول على الموارد المائية وتلبية الاحتياجات اليومية، كان هناك ٤٢ موقعا يجري استخدامه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وكان يجري تقاسم المياه مع المجتمعات المحلية،

وكانت هناك ستة مواقع في انتظار إدخالها الخدمة. ومما أثر سلباً على قدرة العملية على الحفر إلغاء عقد لحفر ٢٥ بئراً كان قد مُنح لشركة دولية، وذلك بسبب صعوبة استصدار تأشيرات الدخول وتعبئة معدات الحفر وطول الفترة التي تستغرقها إجراءات الشراء وتأخر نشر المعدات المملوكة للأمم المتحدة وللوحدات. وأجرت العملية كذلك ٩ عمليات مسح هيدروجيولوجي واقتنت ٥٠ مسجل بيانات و ٦ مسابر لقياس جودة المياه، وراقبت جودة منابع المياه الجوفية في المواقع الرئيسية حيث توجد الخزانات الجوفية في منطقة نشاط العملية، وأجرت تدريبات على رصد المياه الجوفية ومكافحة التلوث وإدارة قواعد البيانات.

٢٨ - وفي إطار سعي العملية إلى تحسين برنامجها لإدارة مياه الصرف، أقامت مشاريع لتجميع مياه الأمطار في مقر العملية وفي المعسكرات الكبيرة في نيالا والجنينة وزالنجي. وتم شراء ما مجموعه ١٧٢ وحدة لمعالجة المياه، جرى تركيب وتشغيل ٦٤ منها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. أمّا بالنسبة إلى التخلص من النفايات الصلبة، فقد حصلت العملية على ثلاثة مواقع لدفن النفايات في الفاشر ونيالا وزالنجي، وخمسة مواقع للتخلص من قمامة مواقع الأفرقة بالطرق المعتمدة، وذلك في شنقل طوباية وأم كدادة ومكجر ونيرتيني وشعيرية، وسيتم استخدام هذه المواقع خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٢. وبالإضافة إلى ذلك، بدئ في تحويل النفايات إلى سماد في معسكرات القوات العسكرية في الفاشر. وفي إطار المبادرات التي تقوم بها العملية في مجال البيئة، تم غرس ١٢ ٠٠٠ من شتلات الأشجار في جميع أنحاء دارفور، وتم تركيب عدد محدود من السخانات الشمسية في مشروع تجريبي، وتم إصدار أوامر توريد مضخات للآبار تعمل بالطاقة الشمسية.

٢٩ - وبالنسبة إلى العمليات الجوية، فقد تسببت وعورة الأراضي في دارفور ومحدودية البنى التحتية من طرق وسكك حديدية في الاعتماد بشدة على الدعم الجوي لتلبية الاحتياجات التشغيلية واللوجستية. وأبرمت العملية عقوداً للاستعانة بما مجموعه ٩ طائرات ثابتة الأجنحة و ٣٤ طائرة عمودية منها ٥ طائرات عمودية تكتيكية. ومع ذلك، واجهت العملية عدداً من التحديات المتصلة بتأخر نشر ثلاث طائرات ثابتة الأجنحة وأربعة طائرات عمودية، إلى جانب محدودية مساحة المرائب في عدة مطارات في دارفور. وبالإضافة إلى ذلك، تعرّضت العمليات التي تقوم بها العملية المختلطة لإعاقات شديدة نتيجة للقيود المفروضة على حرية التنقل، ومن هذه القيود الحظر المفروض على رحلات الأمم المتحدة (المدنية والعسكرية) بالطائرات العمودية في نيالا، جنوب دارفور، لدواع أمنية؛ وحالات رفض إصدار التصاريح الأمنية؛ والقيود المفروضة على تحليق الطائرات العمودية التكتيكية من طراز Mi-35. وقد أثرت هذه الأمور سلباً على قدرة العملية على تقديم الدعم إلى مواقع الأفرقة.

٣٠ - وكان نقل الشحنات المملوكة للوحدات أو للأمم المتحدة من وإلى دارفور يتم عن طريق البرّ بوجه عام، حيث كان ميناء بورتسودان البحري هو ميناء الدخول، وكان يستعان بمركزين في الأبيض وعنتيبي، أوغندا، كقاعدتين لوجستيتين ونقطتي عبور لبعض الشحنات المنقولة إلى دارفور. ولتخليص الشحنات المتراكمة من المعدات المملوكة للأمم المتحدة في بورتسودان، استمرّت العملية في الاستعانة بطرف ثالث لتوفير الخدمات اللوجستية، ممّا أسفر عن تخليص ١ ٣٧٠ حاوية قياس ٢٠ قدما و ١٣٠ مركبة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويغطي عقد الخدمات اللوجستية المبرم مع طرف ثالث، والذي تم اللجوء إليه بسبب محدودية القدرات الداخلية، أعمال التخليص الجمركي في ميناء بورتسودان وجميع المطارات الرئيسية في السودان، والشحن البرّي باستخدام شبكات الطرق والسكك الحديدية (حيثما أمكن)، والشحن الجوي (في حالات الطوارئ)، وتوفير المخازن لتخزين الشحنات، وتخليص المعدات الثقيلة ونقلها برّا.

٣١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نجحت العملية في تعهّد وتشغيل شبكة ساتلية تشمل محطة أرضية تصل جميع المكاتب الإقليمية - الخرطوم وعنتيبي وأديس أبابا - بمقرّ العملية بالصوت والفاكس والفيديو والبيانات، إلى جانب دعم وصيانة نظام للفتحات الطرفية الصغيرة جدا. وفي ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات، أدخلت العملية وحسّنت الموصولية بشبكة الإنترنت، ووفّقت الدعم والصيانة لـ ١٢٠ شبكة محلية وواسعة لـ ٥ ٠٠٠ مستخدم في المعسكرات والمواقع المركزية في جميع أنحاء منطقة العمليات. وظلّت العملية المختلطة تتخذ من عنتيبي موقعها لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث واستمرارية تصريف الأعمال. وتم تركيب عدّة أجهزة تعمل بالطاقة الشمسية لإمداد معدّات الاتصالات ومعدّات الميكرويف بالطاقة عند انقطاع التيار، واضطّلّع بأعمال على صعيد فرضنة الخوادم لتقليل من انبعاثات الكربون عن طريق تقليل الاستهلاك والحدّ من استخدام معدّات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تستمد طاقتها الكهربائية من مولّدات الديزل.

٣٢ - وواصلت العملية تقديم الخدمات الطبية وخدمات الإجلاء الطبي على نطاق البعثة بأسرها. وقامت العملية المختلطة بتشغيل وتعهد ست عيادات مملوكة للأمم المتحدة من المستوى الأول ومستشفى للأمم المتحدة من المستوى الثاني في الفاشر، ومستشفى عسكري من المستوى الثاني في الجنية وآخر من المستوى الثالث في نيالا. وعلاوة على ذلك، كانت هناك ترتيبات للإجلاء البرّي والجوي على نطاق البعثة بأسرها في جميع المواقع، بما في ذلك الإجلاء إلى ستة من مستشفيات المستوى الرابع (اثان في نيروبي، وثلاثة في مصر، وواحد في دبي).

## دال - أنشطة البعثة على صعيد التعاون الإقليمي

٣٣ - كان التنسيق بين البعثات هو الغالب على أنشطة العملية المختلطة على صعيد التعاون الإقليمي، وتمثل في التنسيق مع بعثة الأمم المتحدة في السودان، ومع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد حتى صُفِّيت، ومع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتضمنت الأنشطة التعاون في مجالات الأمن والإجلاء والخطط اللوجستية، وكذلك التعاون في مسائل الوساطة المشتركة والعمليات الإنسانية وعمليات الإنعاش مع بعثة الأمم المتحدة في السودان.

٣٤ - وكان عدد من أنشطة العملية يتم بالتنسيق الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة في السودان على وجه الخصوص. وشملت هذه الأنشطة التحليلات المشتركة للحالة واجتماعات تقارع الأفكار حول الاستفتاء على وضع جنوب السودان. وشاركت العملية المختلطة في اجتماعات مشتركة بينها وبين بعثة الأمم المتحدة في السودان عُقدت كل شهرين عبر الهاتف المرئي مع فرقة عمل المقر المتكاملة الخاصة بالبعثة لمناقشة مواضيع حماية المدنيين ووضع خطة متكاملة لبعثة الأمم المتحدة في السودان وفريق الأمم المتحدة القطري للسودان تغطي المراحل النهائية لتنفيذ اتفاق السلام الشامل. وجرى الإبقاء على آليات الاتصال والتنسيق في ما يتعلق بالأنشطة العسكرية والشرطية من خلال نشر ضباط الاتصال العسكريين والشرطيين في بعثة الأمم المتحدة في السودان. وبالإضافة إلى ذلك، تعاونت العملية المختلطة مع بعثة الأمم المتحدة في السودان في مجالات إدارة الأمن وتقييم الأنشطة الإعلامية التي يُضطلع بها بخصوص مواضيع الاهتمام المشترك أو المساعي المشتركة، ودعم البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وأنشطة بناء القدرات وغيرها من الأنشطة التي تنطوي على جوانب متصلة بالشرطة والمؤسسات الإصلاحية العدلية وحقوق الإنسان وحماية الطفل والمسائل الجنسانية. واستمر تقاسم الخدمات المشتركة مع بعثة الأمم المتحدة في السودان، بما في ذلك استخدام الأماكن/المكاتب، وإدارة الأمن، وخدمات النقل الجوي والبري وإدارة الأساطيل، وعمليات مراقبة الحركة المشتركة، وإدارة الممتلكات، والخدمات الطبية. وبالنسبة إلى النقل الجوي تحديداً، بينما لم يتم التشارك في استخدام أي طائرات مع بعثة الأمم المتحدة في السودان، فقد قُدمت خدمات دعم الأصول الجوية لبعثة الأمم المتحدة في السودان عند طلبها وأينما سمحت التزامات العملية المختلطة بتقديم مثل هذا الدعم.

٣٥ - وعلاوة على ذلك، واصلت العملية المختلطة استخدام الخدمات والمرافق المشتركة التي يوفرها مركز الخدمات الإقليمي (عنيتي) الذي تشارك في الاستفادة منه بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومكتب الأمم المتحدة

المتكامل في بوروندي/مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، وبعثة الأمم المتحدة في السودان، وذلك لزيادة كفاءة خدمات الدعم اللوجستي وزيادة قدرتها على تلبية الاحتياجات.

## هاء - الشراكات والتنسيق مع الأفرقة القطرية

٣٦ - واصلت العملية المختلطة عملها على تعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي في أمور فنية في مجالات السياسة والإنعاش والتنمية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت آلية الدعم والتعاون المشتركة في أديس أبابا جلسات إحاطة أسبوعية مع مكتب السودان بالاتحاد الأفريقي، كما عقدت اجتماعات منتظمة مع ممثلي البلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة لتناول ما تواجهه العملية المختلطة من مشاكل على صعيدي النشر والعمليات، وعقدت اجتماعات مخصصة مع "أصدقاء العملية المختلطة" وأعضاء السلك الدبلوماسي وفريق الخبراء المعني بالسودان؛ وواصلت المشاركة في الاجتماعات الشهرية لرابطة الملحقين العسكريين.

٣٧ - وفي إطار مواصلة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بخصوص العملية المختلطة، شارك الأمين العام ووكلاء الأمين العام لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية وإدارة الدعم الميداني والممثل الخاص المشترك في قمة الاتحاد الأفريقي التي عُقدت في أديس أبابا يومي ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

٣٨ - وخلال الاجتماعات الثلاثة لآلية التنسيق التقنية والاستراتيجية الثلاثية التي عقدت خلال الفترة، واصلت العملية المختلطة تفاعلها مع حكومة السودان من أجل تسوية المسائل التشغيلية والتقنية، بما فيها مسألة التصريح بالقيام بالرحلات الجوية وإدخال المعدات، واستخدام الأصول الجوية التابعة للعملية المختلطة، ومنح التأشيرات ورخص البث الإذاعي.

٣٩ - وأنشئ المنتدى الاستشاري السوداني، الذي يضم الاتحاد الأفريقي ومقر الأمم المتحدة والعملية المختلطة وبعثة الأمم المتحدة في السودان وجهات معنية إقليمية ودولية (ومنها البلدان المجاورة والمبعوثون الخاصون للسودان)، في أيار/مايو ٢٠١٠ لمتابعة مقررات مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ولا سيما تنفيذ توصيات فريق التنفيذ الرفيع المستوى المعني بدارفور التابع للاتحاد الأفريقي وتسهيل الدعم الدولي المنسق للعمليات السياسية في دارفور والسودان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمع المنتدى الاستشاري السوداني في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ لمناقشة الحاجة إلى عملية سياسية تنطلق من دارفور. وبناء على ذلك، بدأت العملية في التخطيط وأنشأت في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، بالتنسيق مع فريق التنفيذ الرفيع المستوى المعني بدارفور التابع للاتحاد الأفريقي ومع فريق دعم الوساطة المشترك، وحدة متكاملة مكرسة للعملية السياسية في دارفور في مقر العملية

المختلطة لتخطيط وإدارة العملية السياسية الداخلية في دارفور على سبيل دعم وتكملة عملية الدوحة للسلام ونتائجها.

٤٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت العملية المختلطة بالتواصل والتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري ومع الشركاء في المجال الإنساني لضمان توفير المساعدات الإنسانية والوصول إلى سكان دارفور المتضررين من النزاع والمشردين من جرّائه.

٤١ - وفي إطار الدفع قدماً بسياسة الأمين العام في ما يتصل بالتكامل، تشارك كل من الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية للسودان في رئاسة معتكف للإدارة العليا نُظِم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ لتوفير التوجيه الاستراتيجي لوضع الصيغة النهائية وتنفيذ الإطار الاستراتيجي المتكامل لدارفور؛ وضمان الوصول إلى فهم مشترك للإطار وتأكيد المسؤولية الجماعية عن تنفيذه؛ وتقارح الأفكار حول الأهداف الرئيسية لتحقيق الاستقرار والانتعاش في دارفور؛ وإقرار مسودة الأولويات الاستراتيجية داخل كل عنصر من عناصر الإطار؛ وإنشاء فريق كبار المسؤولين السياسائي المعني بدارفور.

٤٢ - وتماماً مع استراتيجية الحكومة لإنعاش وتنمية دارفور، أعلنت حكومة السودان في آب/أغسطس ٢٠١٠ اعتماد استراتيجية وطنية شاملة للسلام والإنعاش تشتمل على تعهد بتقديم ١,٩ بليون دولار على مدى أربع سنوات لإعادة الإعمار وتوفير الخدمات الأساسية. وبالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري وحكومة السودان، عُقد مؤتمر المياه في دارفور يومي ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١١ للتركيز على قضية المياه كأداة لضمان السلام وحماية المدنيين في المنطقة، وجمع الأموال للمشاريع المائية في دارفور. وقد ضمّ المؤتمر خبراء في الموضوع ومسؤولين حكوميين وممثلين عن المجتمع المدني وعن أوساط الجهات المانحة الدولية. وأعلنت تعهدات بتقديم أكثر من ٥٠٠ مليون دولار لإصلاح البنى التحتية المائية في المنطقة.

## واو - أطر الميزنة القائمة على النتائج

### العنصر ١: عملية السلام

٤٣ - عقد كبير الوسطاء المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن دارفور مشاورات مع أطراف النزاع وممثلي المجتمع المدني بهدف التوصل إلى اتفاق سلام شامل. وأسفرت المشاورات والوساطة بين حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة عن توقيع الاتفاق على اعتماد وثيقة الدوحة للسلام في دارفور في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١١. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركّزت العملية المختلطة على دعم فريق دعم الوساطة المشترك

وغيره من جهود الوساطة من أجل إحلال سلام شامل ومستدام في دارفور، وذلك عبر سبل منها الاستمرار في: (أ) تقديم الدعم للأطراف الموقعة على اتفاق سلام دارفور وغيرها من الأطراف السياسية الفاعلة وأصحاب المصلحة في جهودها الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي للنزاع؛ (ب) إقامة اتصالات رفيعة المستوى مع الحركات المسلحة وتشجيعها على وقف الأعمال العدائية والانضمام إلى العملية السياسية؛ (ج) دعم كبير الوسطاء المشترك في جهوده الرامية إلى تسهيل المفاوضات بين أطراف النزاع؛ (د) دعم وتعزيز الجهود الرامية إلى ضمان أخذ مصالح وشواغل المجتمع المدني بعين الاعتبار في عملية السلام. وفي هذا الصدد، ساعدت العملية المختلطة ودعمت أنشطة الحوار والتشاور بين أهالي دارفور، من خلال إسداء المشورة وتقديم الدعم اللوجستي للاجتماعات وحلقات العمل، وكذلك تسهيل مشاركة زعماء القبائل والزعماء الدينيين والنازحين والنساء والشباب والبدو الرحّل وغيرهم من ممثلي المجتمع المدني في عملية السلام. وواصلت العملية المختلطة كذلك دعم المؤسسات التي أنشئت بموجب اتفاق سلام دارفور وبناء قدراتها. وعلى وجه الخصوص، تمكنت العملية المختلطة من عقد اجتماعات مع السلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور ولجانها على الرغم من المعوقات المالية والتأخر في تعيين الموظفين وتبديل القيادات في أعقاب الانتخابات الوطنية في نيسان/أبريل ٢٠١٠. وواصلت العملية المختلطة إسداء المشورة التقنية وتقديم الدعم اللوجستي وبناء القدرات حسب الاقتضاء للمؤسسات التابعة للسلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور، بما فيها لجنة التعويضات ومجلس دارفور للسلام والمصالحة ولجنة أراضي دارفور.

٤٤ - وفي ٢٩ آذار/مارس ٢٠١١، أصدرت حكومة السودان مرسوما رئاسيا ينصّ على إجراء استفتاء على وضع دارفور. وبدأت المفوضية القومية للانتخابات أعمال التحضير للاستفتاء، وطلبت رسمياً من العملية المختلطة في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١١ إمدادها بالمواد والمساعدة التقنية في مجال مراجعة سجل الناخبين وتسجيل الناخبين الجدد. وبعد المفاوضات التي أجريت بين الحكومة وحركة التحرير والعدالة، والتي توجت في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١١ بالتوقيع على اتفاق اعتماد وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، اتفق الطرفان على تأجيل إجراء الاستفتاء لمدة لا تقل عن عام من توقيع الاتفاق.

٤٥ - واستمرت الاستعانة بالحمالات والمواد الإعلامية لتقديم الدعم النشط للأولويات الاستراتيجية للعملية المختلطة، وبالأخص في ما يتعلق بحماية المدنيين والعودة الطوعية للمشردين داخليا والإنعاش المبكر والتنمية. وشملت أنشطة الاتصال والإعلام ما يلي: حلقات عمل للتوعية المجتمعية من أجل إذكاء الوعي بولاية العملية المختلطة؛ وحلقات عمل لبناء قدرات المجتمع المدني في مجال مفاوضات السلام وتسوية النزاعات؛ ومواد إعلامية منشورة، مثل مجلة أصدااء من دارفور (Voices of Darfur) وبث البرامج الإذاعية على موجات المحطات



الإذاعية المحلية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرت تكملة البث الإذاعي الذي تقوم به العملية المختلطة ببث نشرات إخبارية وبرامج إذاعية قصيرة تراوحت مددها بين دقيقة وخمس دقائق على موجات راديو مرايا وإذاعة الأمم المتحدة وثلاث محطات إذاعية حكومية محلية في دارفور. وبالإضافة إلى ذلك، وقّعت العملية المختلطة في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١١ اتفاقاً مع الهيئة العامة للإذاعة القومية لبث البرامج الإذاعية للعملية المختلطة لمدة ساعتين يومياً على محطة راديو السلام مع تكرار البث في أوقات مناسبة على محطات إذاعة ولاية دارفور. وسيظل هذا الترتيب المؤقت قائماً بينما تستعرض حكومة السودان الطلب المقدم من العملية المختلطة لاستصدار رخصة للبث الإذاعي.

٤٦ - وكان للعلاقات الودية بين السودان وتشاد أثر إيجابي على صعيد الأمن والاستقرار في المنطقة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقع الحزبان الحاكمان في كلا البلدين، ألا وهما حركة الخلاص الوطني في تشاد وحزب المؤتمر الوطني في السودان، في ٣ آذار/مارس ٢٠١١ اتفاقاً للتعاون يدعو حكومتي البلدين إلى تعميق العلاقات بينهما وتنفيذ الاتفاقات الموقعة بخصوص المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي ٥ أيار/مايو ٢٠١١، تم نقل مقر قوة دورية الحدود المشتركة بين تشاد والسودان من أبيشي، بتشاد، إلى الجينية في دارفور الغربية، وذلك تماشياً مع أحكام اتفاق داكار. وعلاوة على ذلك، تمّ في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١١ توقيع مذكرة تفاهم بين تشاد والسودان لتطوير وتعزيز "الحكومة اللامركزية" في الدولتين. وأخيراً، عُقدت في الخرطوم في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١١ قمة ثلاثية ضمّت حكومات السودان وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وتمخّضت عن التوقيع على إعلان الخرطوم الذي أنشئت بموجبه حملة آليات من بينها القوة الثلاثية المشتركة لمراقبة الحدود المشتركة بين البلدان الثلاثة.

**الإنجاز المتوقع ١-١:** تنفيذ تقاسم السلطة، وتقاسم الثروة، وجوانب المصالحة الوطنية المنصوص عليها في اتفاق سلام دارفور والاتفاقات اللاحقة، والتوصل إلى حل سياسي للنزاع في دارفور

مؤشرات الإنجاز الفعلية	مؤشرات الإنجاز المقررة
لم يتم التصديق على اتفاق سلام دارفور. لم تقم بعد المفوضية القومية لمراجعة الدستور، وهي الهيئة المكلفة بدراسة دمج الاتفاق في الدستور الوطني الانتقالي، بتقديم مقترحات إلى المجلس التشريعي الوطني	١-١-١ تصديق المجلس التشريعي الوطني على اتفاق سلام دارفور والاتفاقات اللاحقة وإدماجها جميعاً في الدستور الوطني المؤقت
بقي هذا المنصب، الذي كان يشغله سابقاً ميني ميناوي، قائد جيش تحرير السودان، شاغراً منذ إجراء الانتخابات الوطنية في نيسان/أبريل ٢٠١٠	٢-١-١ يتولى كبير مساعدي الرئيس المسؤولية الرئيسية عن مساعدة الرئيس فيما يتعلق بجميع المسائل المتصلة بدارفور

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
١-٣-١ يصدر المجلس التشريعي الوطني في السودان القانون الانتخابي بشأن إجراء استفتاء يتعلق بالوضع الدائم لدارفور	لم يصدر المجلس التشريعي الوطني القانون الانتخابي الخاص بالاستفتاء على وضع دارفور نظرا لبطء تنفيذ اتفاق سلام دارفور ولمفاوضات الجارية بين الأطراف
١-٤-١ تعيين مستشار للرئيس من بين الدارفوريين	وافقت حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة على إجراء الاستفتاء بعد مضي فترة لا تقل عن سنة على توقيع اتفاق اعتماد وثيقة الدوحة للسلام في دارفور في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١١
١-٥-١ إنجاز مهام الفريق التقني المخصص بشأن ترسيم الحدود الشمالية لدارفور على امتداد المواقع كما هي في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦	أنجز. في أعقاب الانتخابات الوطنية في نيسان/أبريل ٢٠١٠، عُيِّن مستشار للرئيس من الدارفوريين في ٨ تموز/يوليه ٢٠١٠
١-٦-١ إدراج الشواغل المتعلقة بالأطفال في عملية السلام واتفاقات السلام وكذلك في مراحل إعادة البناء والإنعاش بعد انتهاء النزاع	في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١١، أعلن رئيس اللجنة التقنية المعنية بترسيم الحدود الشمالية لدارفور أن اللجنة قد انتهت من تأدية مهامها وأنها ستقوم، كخطوة تالية، بتقديم تقرير (يشمل الخرائط) إلى الرئيس
١-٧-١ تطبيع العلاقات بين السودان وتشاد	قدّمت إلى الأمم المتحدة خطط عمل لمنع تجنيد الأطفال الجنود واستخدامهم من جيش تحرير السودان - الجناح الأم (أبو القاسم) في آب/أغسطس ٢٠١٠، ومن جيش تحرير السودان - فصيل الإرادة الحرة في حزيران/يونيه ٢٠١٠، ومن حركة العدل والمساواة - جناح السلام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وعدا ذلك، وافق جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد على النظر في وضع خطة عمل؛ وكان موضوع اعتماد القوات المسلحة السودانية خطة عمل قيد نظر وزارة الدفاع
	أنجز. تم التوقيع على اتفاق للتعاون في ٣ آذار/مارس ٢٠١١ بين الحزبين الحاكمين في كلا البلدين. وتُقل المقر الرئيسي لقوة دوريات الحدود المشتركة بين تشاد والسودان من مدينة أيشي بتشاد إلى الجنية يوم ٥ أيار/مايو ٢٠١١. وقد أنشئت بموجب إعلان الخرطوم، الذي وقّعت عليه في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١١ حكومات السودان وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، قوة ثلاثية مشتركة لمراقبة الحدود. ووُقعت مذكرة تفاهم في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١١ بين تشاد والسودان لتطوير وتعزيز الحوكمة اللامركزية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
إسداء المشورة لأطراف النزاع (حكومة السودان والحركات الموقعة وغير الموقعة على الاتفاق) وجميع أصحاب المصلحة الآخرين عن طريق مشاورات بشأن جهود الوساطة الرامية إلى إعادة الأطراف إلى مائدة التفاوض بغية التوصل إلى اتفاق سلام شامل ومستدام يشمل جميع الأطراف	نعم	أسديت المشورة من خلال ٣٠ مشاورة أجريت مع أطراف النزاع وسائر أصحاب المصلحة بخصوص جهود الوساطة وعملية السلام. وأسديت المشورة كذلك خلال المؤتمر الموسع لأصحاب المصلحة في دارفور الذي عُقد في الدوحة
تقديم المشورة إلى السلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور من خلال عقد اجتماعات شهرية بشأن إقامة إطار قانوني ووضع مفهوم للعمليات وخطة لإجراء الانتخابات المحلية في دارفور وإجراء الاستفتاء بشأن الوضع الدائم لدارفور؛ ووضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج للتربية المدنية، بما في ذلك تعزيز الحقوق الانتخابية والمدنية في دارفور، إضافة إلى تسجيل الناخبين وعملية الاقتراع بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة في السودان	لا	لم تقدّم المشورة شهريا نظرا للتحديات التي جابهتها السلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور في ما يتعلق بالمعوقات المالية والتأخر في تعيين الموظفين وتبدل قيادات المنظمة في أعقاب الانتخابات الوطنية التي أجريت في نيسان/أبريل ٢٠١٠ وعقدت اجتماعات مع السلطة الانتقالية الإقليمية لمناقشة فرص استئناف الاجتماعات الشهرية لوضع إطار قانوني وخطة لإجراء الانتخابات المحلية في دارفور والاستفتاء على وضع دارفور
إجراء ١٢ من المشاورات الرفيعة المستوى مع أطراف النزاع بغية تيسير تنفيذ اتفاق السلام في دارفور والاتفاقات اللاحقة بشأن المسائل الحيوية، مثل نزع سلاح ميليشيا الجنجويد والمقاتلين الآخرين، وحماية المدنيين وضمان وصول المعونة الإنسانية إلى الأماكن المستهدفة، وإنشاء وتدعيم المؤسسات المنصوص عليها في الاتفاقات، وإجراء الانتخابات المحلية والاستفتاء بشأن وضع دارفور الدائم	٣٦	اجتماعات عُقدت مع الرئيس والمستشار الرئاسي بشأن دارفور ومسؤولين رفيعي المستوى في وزارات الشؤون الخارجية والدفاع والشؤون الإنسانية لمناقشة القضايا المتعلقة بتنفيذ اتفاق سلام دارفور والاتفاقات التي تلتها، وحماية المدنيين، ووصول المساعدات الإنسانية، والاستفتاء على الوضع الدائم لدارفور واستمر إجراء المشاورات في الدوحة لتسهيل عملية الدوحة للسلام مع مختلف أطراف النزاع وغيرهم من أصحاب المصلحة

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
<p>أُسديت المشورة على مستوى الدولة من خلال ٦١ اجتماعاً و ٢٠ حلقة عمل و ٢١ جلسة حوار عن التخطيط الاستراتيجي في ما يتصل باتفاق سلام دارفور وبقضايا التنفيذ وبالإدارة العامة</p> <p>وبالإضافة إلى ذلك، عُقد ١٧ اجتماعاً مع أمانة السلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور ولجانها لتحديد مجالات التعاون في مجال التخطيط الاستراتيجي والاحتياجات اللازمة لبناء القدرات، إلى جانب تعزيز مشاركة المرأة والشباب في ما تقوم به الهيئات من أنشطة وتخطيط</p>	<p>إسداء المشورة شهرياً إلى حكومة السودان والسلطة الإقليمية المؤقتة لدارفور بشأن التخطيط والدعوة الاستراتيجيين فيما يتعلق بمسائل التنفيذ، والإدارة العامة، والمسائل الجنسانية، والقرارات التي تتخذها السلطة الإقليمية، وتوضيح العلاقة بين السلطة الإقليمية وحكومات الولايات</p>
<p>١٢ اجتماعاً نظمت مع برلمانيين في الجمعية الوطنية من دارفور ومع أعضاء المجالس التشريعية في ولايات دارفور الثلاث جميعها لمناقشة القضايا المتصلة بالعملية السياسية في دارفور وبعملية الدوحة للسلام بشكل أعم</p> <p>ولم تنظم أي اجتماعات مع السلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور أو مفوضية الرصد والتقييم لدارفور بسبب المشاكل الناتجة عن المعوقات المالية والتأخر في تعيين الموظفين وتبديل القيادات في أعقاب الانتخابات الوطنية التي أجريت في نيسان/أبريل ٢٠١٠</p>	<p>تنظيم ١٨ اجتماعاً مع السلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور والمجلس التشريعي الوطني والمجالس التشريعية المحلية بشأن تنفيذ اتفاق سلام دارفور، وكذلك مع آليات التنسيق، مثل مفوضية الرصد والتقييم لدارفور وأفرقتها العاملة</p>
<p>لا لم يجر تفعيل اللجنة المشتركة ولجنة تنفيذ ترتيبات الأمن في دارفور نظراً لبطء وتيرة تنفيذ اتفاق سلام دارفور، وفي انتظار أن تتمخض المفاوضات الجارية في الدوحة بين حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة وحركة العدل والمساواة عن آلية بديلة</p>	<p>إسداء المشورة والمساعدة بهدف إنشاء وتشغيل اللجنة المشتركة ولجنة تنفيذ ترتيبات الأمن في دارفور، بطرق تشمل عقد اجتماعات شهرية واجتماعات طارئة</p>

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
بذل مساع حميدة لإشراك الشركاء الدوليين والإقليميين في دعم تنفيذ اتفاق سلام دارفور والاتفاقات اللاحقة، بما في ذلك تقديم إحاطات لهيئات المجتمع الدولي والهيئات الإقليمية بشأن أولويات التنفيذ وتحدياته	نعم	عقد ٣٧ اجتماعا وجلسة إحاطة مع الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومجلس الأمن والوفود الدبلوماسية وغيرها من الوفود الزائرة بخصوص تنفيذ اتفاق سلام دارفور؛ وجرى باستمرار القيام بالمساعي الحميدة لدعم مفاوضات الدوحة وعملية السلام
تقديم المشورة والدعم اللوجستي، في مجالات تشمل النقل وتنظيم مكان الاجتماع، إلى رئيس الحوار والتشاور بين أهالي دارفور من أجل عقد اجتماعات تحضيرية للحوار والتشاور مع مجلس السلام والمصالحة، ومن أجل الحوار والتشاور ذاتهما	نعم	قدمت المشورة والدعم اللوجستي، بما في ذلك النقل وتنظيم الأماكن، لـ ٢٠ اجتماعا تحضيريا لمؤتمر الدوحة الثاني لمسار المجتمع المدني ومؤتمر الدوحة الموسع لأصحاب المصلحة في دارفور؛ إلى جانب عقد ٢٠ حلقة عمل لتسهيل مشاركة الزعماء القبليين والدينيين والنازحين والنساء والشباب والبدو الرحّل وغيرهم من ممثلي المجتمع المدني في عملية السلام
تقديم أربعة تقارير من الأمين العام إلى مجلس الأمن ومن رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي	٤	تقارير فصلية أعدت
تنظيم حلقات دراسية فصلية مع لجان أصحاب المصلحة الدافوريين والدوليين بشأن تنفيذ الأحكام المتعلقة بالمرأة في اتفاق سلام دارفور والاتفاقات اللاحقة	١	حلقة دراسية عُقدت لـ ٢٥ من جهات تنسيق الشؤون الجنسانية يمثلون ٩ وزارات تنفيذية في جنوب دارفور وُنظمت حلقة عمل بالاشتراك مع مستشار الوالي ولجنة المساواة بين الجنسين في ما يتصل بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في غرب دارفور لـ ٨٥ امرأة من حكومة الولاية والمجلس التشريعي والمجتمع المدني عن المرأة وثقافة السلام وتعزى قلة عدد الحلقات الدراسية التي عقدت إلى البيئة السياسية بما تطرحه من تحديات تحول دون إشراك المرأة في الأنشطة السياسية، وببطء وتيرة تنفيذ اتفاق سلام دارفور

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تنظيم حلقات دراسية فصلية مع التجمع النسائي الإقليمي في حكومات الولايات بشأن رصد تنفيذ الأحكام المتعلقة بالمرأة في اتفاق سلام دارفور والاتفاقات اللاحقة	٢	من الحلقات الدراسية نظمتا مع التجمع النسائي في المجلس التشريعي في دارفور لإذكاء وعي المشرعين بقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ولاعتماد الأحكام الواردة في القرارات
إسداء المشورة عن طريق اجتماعات مائدة مستديرة تعقد فصليا بين الأطراف الموقعة بشأن حالة تنفيذ الأحكام المتعلقة بالمرأة في اتفاق سلام دارفور والاتفاقات اللاحقة	لا	ويعزى انخفاض عدد الحلقات الدراسية التي أجريت إلى التأخر في إنشاء التجمع الإقليمي الذي أُطلق في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١١ عُقدت اجتماعات المائدة المستديرة في الدوحة حيث ناقشت الأطراف الموقعة عملية السلام
تنفيذ حملة إعلامية لإبراز أنشطة العملية المختلطة، تشمل إجراء حلقات دراسية فصلية مع المنظمات النسائية؛ و ١٠ من إعلانات الخدمة العامة التلفزيونية مدة كل منها ٣٠ ثانية؛ و ١٠ أشرطة فيديو تتضمن أخبار الدعم الرئيسية تنشر في وسائط الإعلام الدولية/المحلية؛	٣	حملات مواضيعية نُفذت؛ ولم تُعقد الحلقات الدراسية الفصلية مع المنظمات النسائية بسبب القيود التي تفرضها السلطات على تفاعل العملية المختلطة المباشر مع المنظمات النسائية غير المرتبطة بالاتحاد النسائي المدعوم من الحكومة
وفيلمين وثائقيين بالتلفزيون/الفيديو مدة كل واحد منهما خمس عشرة دقيقة؛ ومعرض للصور يسلط الضوء على أنشطة العملية المختلطة فيما يتعلق بمسائل حماية الأطفال؛ و ١٥ ملصقا؛ و ١٢ رسالة إخبارية شهرية باللغة العربية؛ و ١٢ رسالة إخبارية شبكية شهرية باللغة الإنكليزية؛ و ٤ مجلات مواضيعية فصلية بالإنكليزية/العربية؛ وأنشطة للوصول إلى المجتمعات المحلية عن طريق الأعمال المسرحية	١	إعلان خدمة عامة تلفزيوني مدته ٣٠ ثانية كان يبث محليا مرتين في اليوم لمدة شهر
	٩	أفلام فيديو وثائقية تم تحميلها على شبكة يونيفيد (UNifeed) لغرض توزيعها على وسائط الإعلام الدولية
	٣ ٠٠٠	كاميرا تُستخدم لمرة واحدة وُزعت على تلاميذ المدارس
	٤ ٠٠٠	بطاقة مغلفة عن حماية الطفل تم توزيعها

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
والدرامية والرياضية والموسيقية؛ وتوزيع الملصقات والورقات والنشرات وقمصان التي - شرت على جمهور مستهدف يبلغ مليون شخص في مختلف أرجاء دارفور؛ ونشر ٢٠٠٠ نسخة من الكتيبات/١٠٠٠ ملصق بشأن حقوق الإنسان على منظمات المجتمع المدني والموظفين الحكوميين ومراكز الشرطة والسجون ومنظمات المجتمع المحلي؛ وتنظيم ٣ أحداث ذات صلة بيوم حقوق الإنسان	٤٣ ٨٧٠	ملصقا ونشرة و منشورا ومادة مطبوعة وزّعت، بما يشمل: ٢١ ٧٠٠ ملصق ونشرة عن أنشطة السلام أو التوعية، و ٥٠٠ حافظة أوراق ومجموعة مواد إعلامية لمؤتمر دارفور الدولي عن المياه من أجل السلام المستدام؛ و ١٠٠٠ نسخة من ولاية العملية المختلطة؛ و ٥٥٠٠ قميص تي - شرت عن اليوم الدولي للمرأة؛ و ١٥٠٠ علم من أعلام الأمم المتحدة؛ و ٣٠٠ حقيبة مدرسية و ٢٠٢٠ كراسة مدرسية؛ و ١٠٨٥٠ نسخة من مجلة العملية المختلطة؛ و ٥٠٠ كوب وزّعت خلال الأنشطة التي اضطلع بها لتوعية المسؤولين الحكوميين ووحدات الشرطة والوحدات العسكرية التابعة للحكومة
	١١	عددا من مجلة أصداء من دارفور وزّعت (بما مجموعه ٣٩ ٣٠٠ نسخة باللغتين الإنكليزية والعربية)
	١٢	مناسبة توعية تستهدف قادة المجتمعات المحلية والجماعات النسائية والشباب والمشرّدين داخليا والعمد تم تنظيمها، وأذيع بعضها على الهواء على جمهور يقدر بمليون نسمة في دارفور
إصدار نشرات/نشرات صحفية أسبوعية بشأن استجابة المجتمع المحلي في دارفور لعملية السلام، وتحديث المعلومات الشبكية أسبوعيا لنشر المعلومات عن أنشطة العملية المختلطة داخل المجتمع المحلي في دارفور، وعقد اجتماعات شهرية لإحاطة الصحفيين بالتقدم المحرز في دعم المفاوضات الهادفة إلى التوصل إلى اتفاق السلام	نعم	تم توزيع ٣ نشرات صحفية أسبوعية (١٠٠٠ نسخة باللغتين الإنكليزية والعربية) على المكاتب الحكومية والدبلوماسية في الخرطوم والفاشر؛ وقدمت موجزات إخبارية ونشرات صحفية وتقارير يومية؛ وأطلقت صفحتنا العملية المختلطة الرسميتان في موقعي فيسبوك وتويتر

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
١٢ برنامجا إذاعيا (شهريا) للحوار التفاعلي وإنتاج مسلسل درامي إذاعي واحد، لاستكشاف الآفاق المختلفة لأصحاب المصلحة	٧	لبرنامج إذاعة شهرية الحوار التفاعلي الذي يدوم لمدة ساعة، والمعنون "الجيراكّة" (المزرعة المتزلية)
في المفاوضات على اتفاق السلام، وإعداد ٥٠ تقريراً إذاعياً مدة كل واحد منها خمس عشرة دقيقة بشأن أنشطة الأقسام الرئيسية في العملية المختلطة	٨٢	برنامجاً تراوحت مددها بين دقيقة وخمس دقائق تم بثها عبر إذاعة الأمم المتحدة وأخبار الأمم المتحدة وإذاعة مرايا إف إم
		وبالإضافة إلى ذلك، تم توفير التغطية الإذاعية المباشرة للاحتفال باليوم الدولي للشباب ويوم نيلسون مانديلا؛ وتم توفير مواد إعلامية توعوية عن العنف الجنسي والجنساني وحقوق الإنسان وأجريت مقابلات مع كبار مديري العملية المختلطة
٢٠ إعلاناً مختلفاً من إعلانات الخدمة العامة أثناء مدة الانتخابات/الاستفتاء دعماً للتربية الوطنية/تثقيف الناخبين	لا	لم تعد أي إعلانات خدمة عامة رهنا بالموافقة على منح العملية المختلطة ترخيص البث الإذاعي
تنظيم اجتماعات نصف شهرية مع الجهات المعنية من المؤسسات الحكومية والجماعات المسلحة وأصحاب المصلحة لقياس التقدم المحرز والتوعية بقرار مجلس الأمن الذي "أهاب فيه بجميع الأطراف المعنية أن تكفل إدماج حماية الأطفال وحقوقهم ورفاههم في عمليات السلام واتفاقات السلام ومرحلي الإنعاش والإعمار بعد انتهاء النزاعات"	لا	عُقدت ٦ اجتماعات مع القوات المسلحة السودانية والجماعات المسلحة لإذكاء الوعي بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالأطفال والحصول على تعهدات بمنع الانتهاكات ووضع حد لها
		ويعزى انخفاض عدد الاجتماعات التي عُقدت إلى المعوقات الأمنية

## العنصر ٢: الأمن

٤٧ - يركز عنصر قطاع الأمن في العملية المختلطة بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور على ما أسند إلى هذه العملية من مهام تتصل بإعادة بناء الثقة؛ ومنع أعمال العنف، بما في ذلك العنف الجنساني؛ وحماية المدنيين المعرضين للخطر؛ وتقديم الدعم إلى المؤسسات الوطنية والمحلية في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والمساهمة في استعادة



الظروف الأمنية اللازمة لتقديم المساعدات الإنسانية في جو من الأمان ولتسيير وصولها بالكامل إلى جميع أنحاء دارفور.

٤٨ - ولا تزال منطقة العمليات تشهد اندلاع نزاعات متفرقة بين القوات الحكومية والحركات المسلحة تشتد كثافتها حول مناطق شنقل طوباية ودار السلام وثابت في شمال دارفور، وخور أبشي في جنوب دارفور، في حين انخفضت الحوادث الناشئة عن النزاعات بين الجماعات الإثنية، والهجمات على أفراد العملية المختلطة والأفراد العاملين في تقديم المساعدة الإنسانية، مقارنة بما كانت عليه في السنة الماضية.

٤٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرز تقدم كبير في نشر عدد من أفراد الجيش والشرطة متوسط قوامه ١٧ ٣٥٩ من أفراد الوحدات العسكرية، وهو ما يمثل ٨٩,٩ في المائة من القوام المأذون به البالغ ١٩ ٣١٥ فرداً، غير أن ١٦ وحدة فقط من أصل وحدات الشرطة المشكلة المأذون بها والبالغ عددها ١٩ وحدة شرطة مشكلة كانت تعمل على نحو كامل، في حين بلغ متوسط قوام ضباط شرطة الأمم المتحدة ٢ ٧٩٦ ضابطاً، وهو ما يمثل ٧٤,١ في المائة من القوام المأذون به. وبما أن الحكومة أعربت للعملية المختلطة عن رغبتها في أن تزيد العملية من عدد أفراد الشرطة الناطقين باللغة العربية، فقد وجدت العملية المختلطة صعوبة في الحصول على تأشيرات دخول لغيرهم. ومما لا يزال يعوق القدرات التشغيلية العسكرية للعملية، غياب الوحدات التمكينية العسكرية ووحدات مضاعفة القوة الحرجة كالوحدات المقرر أن تقدمها البلدان المساهمة بقوات بموجب ترتيبات "طلبات التوريد". وكبدل عن ذلك، فقد تم جزئياً تيسير تلبية الاحتياجات المعتمدة للقوة فيما يتعلق بالطائرات العمودية المتعددة الاستخدامات الثلاث ووحدة المراقبة الجوية، وذلك من خلال اتفاقات تجارية لاستئجار الطائرات. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال تفرض على حرية حركة العملية المختلطة قيود تعوق تنفيذ ولاية البعثة تنفيذاً كاملاً. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجل ما مجموعه ١٢٩ حالة فرضت فيها قيود على حرية حركة دوريات للقوة حاولت دخول مناطق تجري فيها أو فرغ فيها للتو من القيام بعمليات عسكرية، وكانت أطراف النزاع هي التي فرضت تلك القيود على معظم هذه الحالات. وبالإضافة إلى ذلك، ولأسباب تتعلق بالسلامة، قصرت بشكل مؤقت إمكانية وصول المساعدات الإنسانية على ٣٨ موقعاً لهبوط الطائرات العمودية نظراً لاختطاف طاقم طائرة لتقديم المساعدة الإنسانية في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ من موقع لهبوط تلك الطائرات.

٥٠ - غير أن ازدياد القدرات أسفر عن توسيع المساحة المشمولة بالتغطية وتسيير دوريات رادعة. ولتأمين البيئة الآمنة والمستقرة في جميع أنحاء مناطق العملية، رفع المتوسط اليومي لعدد

الدوريات البعيدة المدى والمتوسطة المدى من ٩٠ إلى ١٤٠ دورية تغطي حوالي ٨٠ في المائة من المناطق المأهولة بالسكان في دارفور. وبالإضافة إلى ذلك، ونتيجة لمناقشات ومفاوضات مكثفة مع حكومة السودان والحركات المسلحة وفريق الأمم المتحدة القطري، بدأت عملية سلة الربيع في ١ أيار/مايو ٢٠١١. وقد تم تطوير هذه العملية من أجل توسيع الحيز المشمول بالمساعدات الإنسانية لفائدة السكان المتضررين من النزاع في دارفور في المناطق التي تسيطر عليها كل من حكومة السودان والحركات المسلحة، وذلك لزيادة فرص وصول المساعدات الإنسانية وتحسين سبل إيصال المساعدة العوئية. وبحلول حزيران/يونيه ٢٠١١، وصل عدد البعثات التي جرى إيفادها إلى المجتمعات المحلية إلى تسع بعثات أرسلت إلى أماكن مثل عين سيرو، وكتم، وكيلينق، وكومة قراضايات، وقولو، وكافورو، والطينة، والحارة، وسارونق، وهي بلدة في منطقة يسيطر عليها جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد تعذر على مجتمع المساعدة الإنسانية الوصول إليها منذ عام ٢٠٠٩. وركزت هذه البعثات على إجراء تقييمات للاحتياجات في مجالي المساعدة الإنسانية والحماية، وذلك إلى جانب قيامها بتوزيع مواد التطعيم على النساء والأطفال، إضافة إلى توزيع مواد التعليم والايواء على مدارس البنات.

٥١ - وينص مفهوم عمليات الشرطة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور على نشر مستشاري شرطة في مراكز لخفارة المجتمعات المحلية لتسهيل التواصل مع تلك المجتمعات وتوفير الحماية للمدنيين وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى مخيمات النازحين. وقد أدى البطء في وتيرة بناء مراكز الخفارة ومواقع الأفرقة، وهو بطء يعزى في الأساس إلى تحديات تتصل باقتناء الأراضي، إلى تخفيض عدد المخيمات التي أقامت فيها العملية المختلطة دوريات للشرطة تعمل على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، وقد وصل حتى الآن عدد ما تم تشغيله من هذه المراكز ٥٠ مركزاً من مجموعها المقرر البالغ ٧٠ مركزاً، ولا يزال العمل متواصلاً لإنشاء العدد المتبقي منها، وتقوم الشرطة في أثناء ذلك بعملها انطلاقاً من مبان مؤقتة أو مبان تتقاسمها مع مواقع أفرقة أو مراكز أخرى. وبدأت العملية أيضاً في بناء القدرات واستهدفت تدريب شرطة حكومة السودان وشرطة الحركة، إضافة إلى تدريب المتطوعين في المخيمات بالعمل في خفارة المجتمع المحلي.

٥٢ - وساهمت دوريات الجيش والشرطة، إضافة إلى مبادرة المتطوعين للعمل في خفارة المجتمع المحلي في تخفيض معدل الجريمة بوجه عام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انخفض العدد الإجمالي لحالات السطو (بما في ذلك عمليات الخطف) من ٧١٧ حالة (حوالي ٦٠ حالة في الشهر) في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ إلى ٣٢٩ حالة (بمتوسط ٢٧ حالة في

الشهر)، في حين انخفض عدد حالات اختطاف السيارات من ٨٧ سرقة في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ إلى ٢٨ حالة.

٥٣ - واستمرت العملية المختلطة في إقامة اتصالات وثيقة مع بعثة الأمم المتحدة في السودان وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (حتى تصفيتها)، ولا سيما رصد الحالة الأمنية على طول الحدود مع تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وتقديم تقارير بشأنها.

٥٤ - وفي غياب بيئة أمنية مواتية، وفي انتظار قيام السلطات السودانية المعينة بالموافقة على خطة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، واصلت العملية المختلطة تقديم مساعدة تقنية ولوجستية محدودة إلى الموقعين على إعلان الالتزام باتفاق سلام دارفور. وبالتعاون مع مقر الأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، شاركت العملية بنشاط في الأعمال التحضيرية الرامية إلى تسريع الجهود للتوصل إلى استجابة موحدة لمسائل نزع السلاح تلقائياً. بالإضافة إلى ذلك، واصلت العملية المختلطة تقديم الدعم والمشورة إلى لجنة شمال السودان لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لأغراض صياغة الإطار الاستراتيجي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في دارفور/أمن المجتمعات المحلية ومراقبة الأسلحة الصغيرة وصياغة خطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الخاصة بدارفور، بتنسيق وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكثفت العملية جهودها أيضاً في جمع المعلومات واكتساب المعارف بشأن مختلف الحركات المسلحة في دارفور تحسباً لأي أعمال في المستقبل بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٥٥ - وبالإضافة إلى ذلك، واصلت العملية خلال الفترة المشمولة بالتقرير التركيز على تحديد المناطق الملوثة بالذخائر غير المنفجرة ومخلفات الحرب من المتفجرات، إضافة إلى عمليات التطهير لفتح الطرق أمام وصول المساعدات الإنسانية وقيام أفراد قوات حفظ السلام والسكان المحليين بتسيير دوريات. وبالتعاون مع اليونيسيف، واصلت العملية تقديم تدريب على الذخائر المتفجرة ومخلفات الحرب من المتفجرات ليصل عدد المشمولين بهذا التدريب إلى ٢٩٨ ١٠٦ من المدنيين و ٦٠٢ ١٢ من المشردين داخلياً و ٤١٧ من المدرسين وقادة المجتمعات المحلية في جميع أنحاء دارفور.

## الإنجاز المتوقع ١-٢: إشاعة بيئة مستقرة وآمنة في دارفور

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
١-٢-١ عدم حدوث أي انتهاك خطير لاتفاق سلام دارفور والاتفاقات اللاحقة (٢٠٠٨-٢٠٠٩: لم يحدث أي انتهاك؛ ٢٠٠٩-٢٠١٠: لم يحدث أي انتهاك؛ ٢٠١١-٢٠١٠: لم يحدث أي انتهاك)	لم يُنفذ اتفاق سلام دارفور بالكامل، ولم توضع الاتفاقات الإضافية اللاحقة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت ٦٤٧ حادثة (بين حوادث قتل واختطاف وعنف جنساني واشتباكات) كانت ستعد انتهاكات لاتفاق السلام لو نفذ هذا الاتفاق. وكان هناك انخفاض في الاشتباكات القبلية والإثنية وكذلك في أعمال العنف والاضطرابات في مخيمات النازحين
٢-١-٢ ازدياد النسبة المئوية للنازحين والعائدين طوعاً وبأمان إلى ديارهم بموجب الاتفاقات المبرمة مع منظومة الأمم المتحدة (٢٠٠٩-٢٠١٠: ٥٠ في المائة من أصل ٢٥٠ ٠٠٠ شخص؛ ٢٠١١-٢٠١٠: ٦٠ في المائة من مجموع اللاجئين والنازحين)	ذكر فريق الأمم المتحدة القطري أن ٥٠ ٠٠٠ من النازحين عادوا إلى ديارهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد عزت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، قرارهم بالعودة إلى تحسن الحالة الأمنية في بعض المناطق في دارفور، وإلى إزدياد فرص كسب الرزق
٢-١-٣ انخفاض حدة التوتر عبر الحدود السودانية - التشادية	أُنجز. لم يسجل خلال الفترة المشمولة بالتقرير وقوع أي حادث كبير عبر الحدود. وشملت التدابير التمكينية للتخفيف من التوترات عبر الحدود السودانية - التشادية تسيير دوريات مشتركة؛ وطرّد حركة العدل والمساواة من معقلها السابق في جبل مون، وتوقيع حكومتَي السودان وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى على إعلان الخرطوم المنشئ لقوة ثلاثية مشتركة لمراقبة الحدود بين البلدين الثلاثة
٢-١-٤ انخفاض عدد الإصابات في صفوف المدنيين من جراء حوادث لها علاقة بالذخائر غير المنفجرة (٢٠٠٨-٢٠٠٩: ١٥ إصابة؛ ٢٠٠٩-٢٠١٠: ٣٠ إصابة؛ ٢٠١١-٢٠١٠: ١٠ إصابات)	أُبلغ عن وقوع ما مجموعه ١٧ إصابة في صفوف المدنيين، وهو ما يمثل انخفاضاً في عدد الإصابات بنسبة ٥٤ في المائة مقارنة بما كان عليه الحال في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠
٢-١-٥ حصول جميع سكان دارفور المتضررين من النزاع على المساعدة الإنسانية كاملة	أُنجز. ونظراً لعملية سلة الربيع، فقد جرى توسيع نطاق وصول المساعدات الإنسانية في المناطق التي تسيطر عليها كل من حكومة السودان والحركات المسلحة

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
ترؤس الاجتماعات الأسبوعية للجنة وقف إطلاق النار، بما في ذلك على مستوى القطاعات، من أجل مناقشة المسائل ذات الصلة بانتهاكات اتفاق سلام دارفور والاتفاقات اللاحقة، وإعادة انتشار القوات والترتيبات الأمنية ونزع سلاح المقاتلين السابقين، مع إيلاء الأولوية للنساء والأطفال والمعوقين؛ وتسوية النزاعات بين الأطراف؛ وتحديد المسائل التي ينبغي إبلاغ اللجنة المشتركة بها	لا	توقفت لجنة وقف إطلاق النار عن العمل في عام ٢٠٠٨ بسبب خلافات بشأن أساليب مشاركة الحركات الموقعة وغير الموقعة وبشأن وقف الأعمال العدائية لإفساح المجال لإبرام اتفاق لوقف إطلاق النار لتنفيذ اتفاق سلام دارفور
ترؤس الاجتماعات الأسبوعية للجنة وقف إطلاق النار الفرعية في القطاعات الثلاثة لمناقشة المسائل ذات الصلة بانتهاكات اتفاق سلام دارفور والاتفاقات اللاحقة، وإعادة انتشار القوات والترتيبات الأمنية ونزع سلاح المقاتلين السابقين؛ وتسوية النزاعات بين الأطراف؛ وتحديد المسائل التي ينبغي إبلاغ اللجنة بها	لا	توقفت لجنة وقف إطلاق النار عن العمل في عام ٢٠٠٨. ولم تعقد اجتماعات أسبوعية في اللجان الفرعية لوقف إطلاق النار لعدم وجود اتفاق سلام شامل في دارفور
تزويد لجنة وقف إطلاق النار بالدعم في مجالي أعمال السكرتارية واللوجستيات لتضطلع بأنشطة التحقق والتحقيق والوساطة والتفاوض بالتعاون مع أطراف النزاع كتدبير آخر من تدابير بناء الثقة لإبقاء عملية السلام على مسارها	لا	توقفت لجنة وقف إطلاق النار عن العمل في عام ٢٠٠٨ غير أن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور قدمت مساعدة في مجال النقل إلى ممثلي مفوضية تنفيذ الترتيبات الأمنية في دارفور بالنسبة للاجتماعات والزيارات الميدانية إلى مواقع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وساعدت خلال عملية الدوحة السلمية المعقودة من ٢٣ حزيران/يونيه إلى ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٠، في صياغة الفصل المتعلق بوقف إطلاق النار والترتيبات النهائية لمشروع وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور، والتي تشمل هيكل لجنة وقف إطلاق

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
توفير الخدمات الأمنية في جميع أنحاء منطقة البعثة، حسب الاقتضاء، لفريق الأمم المتحدة القطري، وللمنظمات غير الحكومية والإنسانية، الدولية والوطنية، بالإضافة إلى المنظمات المعنية بعملية إعادة البناء والتنمية، بما في ذلك توفير الحماية وتقديم إحاطات أمنية ودعم عمليات الإجلاء	نعم	النار ومهامها؛ وأصدرت العملية توصيات بشأن حشد التمويل من المانحين، من خلال قيامها بعقد ستة اجتماعات تناولت الأعمال التحضيرية للجنة وقف إطلاق النار وتوفير الدعم اللوجستي غير العسكري قدمت إحاطات أمنية وتدريب على نهج الأمن والسلامة في البيئات الميدانية لموظفي المنظمات غير الحكومية والإنسانية الدولية، إضافة إلى الحماية ودعم عمليات الإجلاء، وسيرت ٧١٢ ٥ دورية لوجستية/إدارية لحساب فريق الأمم المتحدة القطري و ١ ٥٩٤ مهمة مرافقة إنسانية لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية من المهام المرتبطة بعملية التعمير والتنمية
٢١٩ ٠٠٠ يوم من أيام عمل القوات توفرها ٤ وحدات احتياطية بحجم سرية تابعة للقوة/القطاع في جميع أنحاء منطقة البعثة (١٥٠ فرداً لـ ٤ سرايا لمدة ٣٦٥ يوماً)	١٦٤ ٢٥٠	يوماً من أيام عمل القوات (١٥٠ جندياً لكل سرية من ثلاث سرايات لمدة ٣٦٥ يوماً) ويعزى انخفاض الناتج إلى عدم نشر سرية رابعة أذن بنشرها في الفترة المشمولة بالتقرير
٢٦ ٢٨٠ يوماً من أيام عمل سرية المقر لتوفير خدمات أمنية ثابتة لمقر العمليات وخدمات المرافقة لكبار المسؤولين الإداريين والزائرين من كبار الشخصيات (٣٦ فرداً لكل فريق لفريقين لمدة ٣٦٥ يوماً)	٢٦ ٢٨٠	يوماً من أيام عمل القوات (٣٦ جندياً عن كل فريق من فريقين لمدة ٣٦٥ يوماً)
٥٨ ٤٠٠ يوم عمل للدوريات المتنقلة التي يضطلع بها مراقبون عسكريون للقيام بعمليات الرصد والتحقق والإبلاغ فيما يتعلق بانتهاكات وقف إطلاق النار، وأنشطة ومواقع القوات المشاركة في النزاع في دارفور، ومدى وفائها بالالتزامات المتفق عليها في الترتيبات	٥١ ١٠٠	يوم من أيام عمل الدوريات المتنقلة للمراقبين العسكريين (مراقبان عسكريان عن كل دورية من دوريتين لكل موقع من ٣٥ موقعاً للأفرقة لمدة ٣٦٥ يوماً) ويعزى انخفاض الناتج إلى تأخر إنشاء مواقع الأفرقة الخمسة المتبقية وإلى تأخر نشر المراقبين العسكريين

أنجزت  
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

		<p>الشاملة المتعلقة بوقف إطلاق النار والأمن، والمساعدة في بناء الثقة كجزء من أنشطة لجنة وقف إطلاق النار الفرعية (مراقبان عسكريان في الدورية لدوريتين لكل موقع من ٤٠ موقعاً من مواقع الفريق لمدة ٣٦٥ يوماً)</p>
<p>يوم من أيام عمل الدوريات المتحركة والراجلة (٧٢ جندياً لكل دورية لكل موقع من ٣٥ موقعاً للأفرقة لمدة ٣٦٥ يوماً) ويعزى انخفاض الناتج إلى تأخر إنشاء مواقع الأفرقة الخمسة المتبقية، وهو ما يعزى بدوره إلى تأخر اقتناء الأراضي وتأخر تسليم مواد ولوازم البناء إلى مواقع الأفرقة</p>	٩١٩ ٨٠٠	<p>٢٠٠ ١٠٥١ يوم من أيام عمل القوات لتسيير دوريات متنقلة وراجلة للقيام بعمليات الرصد والتحقق فيما يتعلق بمواقع وقوام وحركة جميع القوات المشاركة في النزاع في دارفور، وذلك لضمان أمن المراقبين وتقديم تقارير بذلك إلى لجنة وقف إطلاق النار وإلى آلية طرابلس (٧٢ فرداً للدورية لدورية واحدة لكل موقع من ٤٠ موقعاً من مواقع الفريق لمدة ٣٦٥ يوماً)</p>
<p>يوم من أيام عمل دورية متحركة وراجلة (٧٢ جندياً لكل دورية لكل موقع من ٣٥ موقعاً للأفرقة لمدة ٣٦٥ يوماً). ويعزى انخفاض الناتج إلى تأخر إنشاء مواقع الأفرقة الخمسة المتبقية</p>	٩١٩ ٨٠٠	<p>٢٠٠ ١٠٥١ يوم من أيام عمل القوات لتسيير دوريات متنقلة وراجلة لتحديد طرق ترحال البدو الرحّل وتأمين سلامة ترحالهم على هذه الطرق من خلال تأمين نقاط تفتيش ثابتة/متنقلة، وإنشاء مناطق منزوعة السلاح على طول طرق الإمدادات الإنسانية وتسيير دوريات فيها، وإنشاء مناطق فاصلة وعازلة بين القوات في المناطق التي يستعر فيها النزاع وتسيير دوريات فيها (٧٢ فرداً لكل دورية للدورية الواحدة لكل موقع من ٤٠ موقعاً من مواقع الفريق لمدة ٣٦٥ يوماً)</p>
<p>يوم من أيام عمل دورية متحركة وراجلة (٧٢ جندياً لكل دورية لكل موقع من ٣٥ موقعاً للأفرقة لمدة ٣٠٠ يوماً). ويعزى انخفاض الناتج إلى تأخر إنشاء مواقع الأفرقة الخمسة المتبقية، وإلى تناوب القوات</p>	٧٥٦ ٠٠٠	<p>٢٠٠ ١٠٥١ يوم من أيام عمل القوات لتسيير دوريات متنقلة وراجلة لتحديد طرق ترحال البدو الرحّل وتأمين سلامة ترحالهم على هذه الطرق من خلال تأمين نقاط تفتيش ثابتة/متنقلة، وإنشاء مناطق منزوعة السلاح</p>

أنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	الناتج المقررة
<p>يوم من أيام عمل دورية متحركة وراجلة (٧٢ جندياً لكل دورية لكل موقع من ٣٥ موقعاً للأفرقة لمدة ٣٦٥ يوماً). ويعزى انخفاض الناتج إلى تأخر إنشاء مواقع الأفرقة الخمسة المتبقية</p>	<p>على طول طرق الإمدادات الإنسانية وتسيير دوريات فيها، وإنشاء مناطق فاصلة وعازلة بين القوات في المناطق التي يستعر فيها النزاع وتسيير دوريات فيها (٧٢ فرداً لكل دورية للدورية الواحدة لكل موقع من ٤٠ موقعاً من مواقع الفريق لمدة ٣٦٥ يوماً)</p>
<p>يوم من أيام عمل القوات (٢٠ جندياً لكل مركز من أربعة مراكز لمدة ٣٠٠ يوم)</p>	<p>٥٢٥ ٦٠٠ يوم من أيام عمل القوات لتأمين نقاط التفتيش وحواز الطرق الثابتة/المتنقلة على طول طرق الإمدادات الرئيسية (٣٦ فرداً × ٤٠ موقعاً من مواقع الأفرقة × ٣٦٥ يوماً)</p>
<p>يوم من أيام عمل القوات (٧٢ جندياً لكل موقع من ٣٥ موقعاً للأفرقة لمدة ٣٠٠ يوم). ويعزى انخفاض الناتج إلى تأخر إنشاء مواقع الأفرقة الخمسة المتبقية، وإلى تناوب القوات</p>	<p>٢٩ ٢٠٠ يوم من أيام عمل القوات لقواعد العمليات المؤقتة لتأمين مناطق لأنشطة عملياتية محددة (نقاط ومراكز لوجستية/توزيع، ونقاط لجمع الأسلحة وتخزينها) (٢٠ فرداً لكل مركز ل ٤ مراكز لمدة ٣٦٥ يوماً)</p>
<p>ساعة دعم للخدمات الجوية ويعزى انخفاض الناتج إلى زيادة القيود المفروضة على العملية، وبخاصة في القطاع الجنوبي، وإلى عدم نشر الطائرات</p>	<p>١٠٥١ ٢٠٠ يوم من أيام عمل القوات لتوفير تدابير أمنية ثابتة ودعم لوجستي بمواقع الأفرقة (٧٢ فرداً لكل موقع من ٤٠ موقعاً من مواقع الفريق لمدة ٣٦٥ يوماً)</p> <p>٨ ٦٤٠ ساعة لدعم الخدمات الجوية من أجل توفير قدرة نقل جوي متوسطة الحجم للقيام بمهام الإحلاء لإصابات الحوادث وللحالات الطبية وعمليات المراقبة النهارية/الليلية (ما مجموعه ٣ أجنحة وفي كل جناح ٦ طائرات عمودية لمدة ٤٠ ساعة/طائرة عمودية/شهرياً لمدة ١٢ شهراً) تنبغي الاستعاضة عن هذه القدرة بأصول مدنية</p>



النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
٢٨٨٠ ساعة طيران استطلاعي لإجراء دوريات استطلاع ومراقبة بعيدة المدى في كامل منطقة دارفور لتيسير زيادة المعرفة بالحالة السائدة فيها والحصول على معلومات عن أي حركات محتملة عبر حدود السودان مع تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى (٣ طائرات استطلاع، لمدة ٨٠ ساعة/ طائرة/شهرًا لمدة ١٢ شهرًا)	لا	لم تنشر طائرة الاستطلاع خلال الفترة المشمولة بالتقرير
٢٤٠٠ ساعة طيران عمودي للدعم التكتيكي من الجو لتوفير الحماية المتنقلة بسرعة فائقة في المناطق المعرضة للخطر الشديد أو في المناطق التي يصعب بلوغها براً ولمساندة المروحيات الأخرى المخصصة للنقل المدني والعسكري والقوافل البرية، ولتسيير الدوريات والاضطلاع بمهام استطلاعية وتوفير الدعم الجوي عن قرب (٥ طائرات عمودية لأغراض تكتيكية لمدة ٤٠ ساعة/طائرة عمودية/شهرًا لمدة ١٢ شهرًا)	٤٣٩	ساعة طيران عمودي يعزى انخفاض الناتج إلى عدم نشر طائرات عمودية للقيام بالمهام التكتيكية وإلى القيود المفروضة على حركة العملية
٣١٠٢٥ يوما من أيام عمل القوات لتولي مهمة الاتصال الوثيق مع السلطات الوطنية والمحلية وسائر الأطراف الأخرى والمجتمعات المحلية لحل المسائل موضع النزاع (٨٥ ضابط اتصال لمدة ٣٦٥ يوما)	٢٠ ٨٠٥	أيام عمل من أيام عمل القوات (٥٧ ضابط اتصال لمدة ٣٦٥ يوما) ويعزى انخفاض الناتج إلى تأخر نشر ضباط الاتصال
٣٢٨٥٠ يوما من أيام عمل القوات لإجراء تقييم مشترك مع ممثلين من مفوضية تنفيذ الترتيبات الأمنية في دارفور وهيئاتها الفرعية والقوات المشاركة في النزاع في دارفور لمواقع نزع السلاح والتسريح المحتملة من حيث جدواها وأمنها (٩٠ فردا لمدة ٣٦٥ يوما، أي ٣٠ فردا لكل قطاع، لما مجموعه ٣ قطاعات)	لا	مفوضية تنفيذ الترتيبات الأمنية في دارفور لم تدخل طور العمل. وحكومة السودان لم تعتمد خطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الخاصة بدارفور

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
رئاسة لجنة التنسيق اللوجستي للإشراف على الدعم اللوجستي المقدم إلى قوات الحركة وتنسيقه وتقديم تقارير إلى لجنة وقف إطلاق النار	لا	لجنة وقف إطلاق النار لم تدخل طور العمل. ولجنة التنسيق اللوجستي لم يقع إنشاؤها
٢٥٠ ١٦٤ يوما من أيام عمل القوات لرصد تجمع المقاتلين، وتأمين مواقع نزع السلاح والتسريح، ودعم نزع سلاح الحركات وتخزين الأسلحة، وإتلاف الأسلحة والذخائر (٤٥٠ فردا لمدة ٣٦٥ يوما، أي ٣٠ فردا لكل موقع، لما مجموعه ٥ مواقع لكل قطاع من القطاعات الثلاثة)	لا	خطة نزع السلاح والتسريح الخاصة بدارفور التي كان يفترض أن تحدد مواقع تجمع المقاتلين السابقين لم تعتمد
١٣ ١٤٠ يوما من أيام عمل القوات للمساعدة على نزع سلاح جميع الميليشيات المسلحة والتحقق منه، ورصد إعادة نشر الأسلحة البعيدة المدى والتحقق منه (٣٦ فردا لمدة ٣٦٥ يوما)	لا	برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لم يدخل طور العمل
١٠ ٩٥٠ يوما من أيام عمل القوات لتقديم الدعم اللوجستي غير العسكري إلى الحركات، بما في ذلك توفير المرافقة لقوافل الإمدادات المتحركة من المخازن إلى نقاط ومراكز التوزيع، وفقا لتوصيات لجنة وقف إطلاق النار وبالتنسيق مع لجنة التنسيق اللوجستي (٣٠ فردا لمدة ٣٦٥ يوما)	لا	لجنة وقف إطلاق النار لم تدخل طور العمل. ولجنة التنسيق اللوجستي لم يقع إنشاؤها
١٠٥ ١٢٠ يوماً من أيام عمل وحدات الشرطة المشكلة لتوفير الدعم الاحتياطي لشرطة الأمم المتحدة العاملين في جميع أنحاء دارفور (٩٦ فردا لكل ٣ وحدات للشرطة المشكلة لما متوسطه ٣٦٥ يوما)	٦٢ ٠١٦	يوما من أيام عمل الشرطة المشكلة (٦٤ فردا لكل وحدة شرطة من ثلاث وحدات للشرطة المشكلة لمدة متوسطها ٣٣٢ يوما) ويعزى انخفاض الناتج إلى عدم نشر وحدات الشرطة المشكلة الثلاث

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
٥٦٠ ٦٤٠ يوماً من أيام عمل وحدات الشرطة المشكّلة لدعم دوريات فرادى ضباط الشرطة، بما في ذلك الدوريات المشتركة (٩٦ فرداً لكل وحدة، لما مجموعه ١٦ وحدة من وحدات الشرطة المشكّلة لمدة ٣٦٥ يوماً)	٢٠٠ ٣٤٠	يوماً من أيام عمل الشرطة المشكّلة (٥٣ فرداً لكل وحدة شرطة من ١٢ وحدة شرطة مشكّلة لمدة متوسطها ٣١٥ يوماً) ويعزى انخفاض الناتج إلى عدم نشر ثلاث وحدات للشرطة المشكّلة. وبالإضافة إلى ذلك استخدم ١٥٠ ١٠٨ يوماً من أيام عمل الشرطة المشكّلة في أعمال تسيير دوريات المرافقة المتحركة والراجلة وتوفير الأمن على حواجز ثابتة (٢٥ فرداً لكل وحدة شرطة من ١٤ وحدة شرطة مشكّلة لمدة متوسطها ٣٠٩ أيام)
٦٨٩ ٨٥٠ يوماً من أيام عمل الشرطة في مخيمات النازحين (٩ من أفراد شرطة العملية المختلطة لكل نوبة، لما مجموعه ٣ نوبات في ٧٠ مركزاً من مراكز الشرطة المجتمعية لمدة ٣٦٥ يوماً)	٢٣٨ ٠٠٠	يوم من أيام عمل الشرطة (٧ من أفراد شرطة العملية المختلطة لكل نوبة لمدة متوسطها نوبتان لكل مركز حفارة مجتمعية لما مجموعه ٥٠ مركزاً من هذه المراكز لمدة ٣٤٠ يوماً) ويعزى الانخفاض في الناتج إلى عدم نشر ثلاثة وحدات من الشرطة المشكّلة؛ وإلى الحالة الأمنية السائدة التي قصرت القيام بأكثر من نوبة يومية في البلدات الواقعة في غير المناطق الحضرية/المدن؛ وتشغيل ٥٠ في المائة فقط من المراكز الـ ٧٠ المقرر إنشاؤها
١٥٣ ٣٠٠ يوم من أيام عمل أفراد الدوريات المشتركة، بما في ذلك التدريب وبناء القدرات مع أفراد الشرطة المحلية التابعة لحكومة السودان، وضباط الاتصال الشرطيين التابعين للحركات ومتطوعي الشرطة المجتمعية (٢ من شرطة الأمم المتحدة لكل دورية، لما مجموعه ٣ دوريات في اليوم في ٧٠ مركزاً من مراكز الشرطة المجتمعية لمدة ٣٦٥ يوماً)	٤ ٦٠٨	أيام عمل من أيام عمل أفراد الدوريات المشتركة (فردان من أفراد شرطة الأمم المتحدة لكل دورية في اليوم في ١٨ مركزاً للحفارة المجتمعية لمدة ١٢٨ يوماً) ويعزى انخفاض الناتج إلى الحالة الأمنية التي لم تسمح بتسيير دوريات مشتركة في معظم مخيمات النازحين

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تقديم المساعدة إلى حكومة السودان/شرطة الحركة لغرض إنشاء شرطة مجتمعية عن طريق اختيار وتدريب ١٦٢٠ من متطوعي الشرطة المجتمعية في معسكرات النازحين، ويشمل ذلك وضع السياسات والمبادئ التوجيهية الموحدة لعمليات الاختيار والتدريب (٤٥) متطوعاً في الدورة، لما مجموعه ١٢ دورة تدريبية في مجال الشرطة المجتمعية وحقوق الإنسان في كل قطاع من القطاعات الثلاثة)	٣ ٧٣٥	متطوعاً للعمل في الخفارة المجتمعية اختيروا ودربوا، وكان من بينهم ٩٤٩ امرأة (٤٥) متطوعة لكل دورة من ٣٨ دورة عن الخفارة المجتمعية وحقوق الإنسان، والعنف الجنساني، وحماية الطفل في القطاعات الثلاثة جميعها ويعزى ارتفاع الناتج إلى تمويل إضافي قدمه الصندوق الإنمائي للمرأة لتدريب متطوعات، وإلى إفراج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن أموال لتدريب المتطوعين للقيام بأعمال الخفارة المجتمعية
٢ ٤٠٠ دورية بعيدة المدى لأغراض التقييم الأمني وتحديد مناطق العمليات؛ (١٠) من ضباط شرطة العملية المختلطة لكل دورية، لما مجموعه دوريتان في الأسبوع لمدة متوسطها ٤٠ أسبوعاً في ٣ قطاعات)	٧ ٤٨٨	دورية بعيدة المدى (٤) ضباط من شرطة العملية لكل دورية من ١٣ دورية في الأسبوع لمدة متوسطها ٤٨ أسبوعاً للقطاعات الثلاثة جميعها ويعزى ارتفاع الناتج إلى تسيير دوريات إضافية بعد استعراض المسافات/المديات التي تغطيها الدوريات التي يصل مداها إلى ٥٠ كيلومتراً

## الإنجاز المتوقع ٢-٢: نزع سلاح المقاتلين السابقين في دارفور وتسريحهم وإعادة إدماجهم

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٢-٢-١ قيام السلطات السودانية المختصة باعتماد خطة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لدارفور	لم تعتمد خطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الخاصة بدارفور بسبب عدم إحراز تقدم في المفاوضات المفضية إلى اتفاق سلام شامل في دارفور
٢-٢-٢ ازدياد العدد الإجمالي للمقاتلين السابقين المسلحين في دارفور، بما في ذلك النساء والأطفال، الذين تم نزع سلاحهم وتسريحهم (٢٠٠٨-٢٠٠٩: لا أحد؛ ٢٠٠٩-٢٠١٠: ٤٧٠٠؛ ٢٠١٠/٢٠١١: ٥٠٠٠)	في إطار مبادرة التسريح والإعفاء من الخدمة التي تقودها حكومة السودان، والتي تستهدف ٥٠٠٠ من المقاتلين السابقين، تم إعفاء ٢٤٢٥ من أعضاء الحركات الموقعة على إعلان الالتزام باتفاق سلام دارفور خلال الفترة المشمولة بالتقرير

## مؤشرات الإنجاز المقررة

## مؤشرات الإنجاز الفعلية

وبالإضافة إلى ذلك، تم نزع سلاح ٨٧٢ مقاتلاً تابعين لجيش تحرير السودان - فصيل مصطفى تيراب، وجيش تحرير السودان - فصيل السلام، وجيش تحرير السودان - فصيل محمد الزبير، وجيش تحرير السودان - فصيل كاس الغربية، في شمال وجنوب دارفور في الفترة بين شباط/فبراير ونيسان/أبريل ٢٠١١

الناتج المقررة	الناتج المنجزة	(العدد أو نعم/لا) ملاحظات
إسداء المشورة في مجالي السياسة العامة والعمليات من خلال عقد اجتماعات شهرية مع مفوضية تنفيذ الترتيبات الأمنية في دارفور، ومفوضية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشمال السودان، والسلطات المعنية التي تُحدّد في اتفاقات السلام اللاحقة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، بشأن وضع وتنفيذ خطة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لدارفور، ويشمل ذلك وضع سياسة تُحدد معايير الأهلية للمشاركة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعدد المشاركين فيها	لا	لم تبدأ مفوضية تنفيذ الترتيبات الأمنية في دارفور عملها وقُدمت المشورة إلى مفوضية تنفيذ الترتيبات الأمنية في دارفور بشأن نزع سلاح جيش تحرير السودان - مجموعة مصطفى تيراب وقدمت المشورة في مجال السياسات العامة إلى مفوضية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشمال السودان من خلال صياغة الإطار الاستراتيجي لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/الأمن المجتمعي ومراقبة الأسلحة الصغيرة في دارفور
إسداء المشورة والدعم للمكاتب على صعيد الولايات التابعة لمفوضية تنفيذ الترتيبات الأمنية في دارفور، ومفوضية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشمال السودان، والسلطات المعنية التي تُحدّد في اتفاقات السلام اللاحقة، والهيئات الفرعية من خلال عقد اجتماعات شهرية للتنسيق بشأن التخطيط لتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في دارفور وتوفير الدعم اللوجستي له	نعم	قُدمت المشورة من خلال عقد ٢١ اجتماعاً للتخطيط والتنسيق، وتوفير الدعم اللوجستي لتنفيذ خطط ولاية دارفور لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لعملية الإعفاء المؤقت لـ ٢٤٢٥ من المقاتلين السابقين في غرب وجنوب دارفور، وتنفيذ ثلاث بعثات تقييمية في شمال دارفور

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
إسداء المشورة من خلال الاجتماعات الفصلية إلى المؤسسات الوطنية و/أو الدارفورونية ذات الصلة بغرض تنفيذ المبادرات المدنية والمجتمعية للرقابة على الأسلحة	نعم	قُدمت المشورة من خلال أربعة اجتماعات تنسيقية مع المفوضية الولائية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في دارفور وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ كما تم التخطيط لعقد ثلاث حلقات عمل للتثقيف والتوعية تنظمها مفوضية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشمال السودان في شمال وجنوب وغرب دارفور
تقديم الدعم في مجال نزع سلاح ٥ ٠٠٠ من المقاتلين التابعين للحركات المسلحة، وتسريحهم وإعادة إدماجهم، من خلال جملة أمور من بينها توفير الخدمات ذات الصلة، مثل إجراء الفحص الطبي لهم، وتحديد بياناتهم وتقديم المشورة لهم، وتدريبهم وتقديم بدل السلامة الانتقالية لهم	لا	قُدمت المساعدة والتوجيه والتدريب والدعم اللوجستي لتسريح وإعفاء ٢ ٤٢٥ من المقاتلين السابقين في شتى أنحاء دارفور و ٨٤ من الأطفال المرتبطين بالحركات المسلحة في شمال دارفور وشمل الدعم توفير الموظفين لإجراء الفحص الطبي وإحالة المرضى، وتقديم المشورة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتوفير الخيام والكراسي والطاولات، والمياه المحمولة، والمولدات الكهربائية، ونقل المقاتلين السابقين، ووحدات الاغتسال من بين بنود أخرى ويعزى انخفاض الناتج إلى أن عدد المقاتلين السابقين الذين تم إعفائهم أقل مما كان منخططاً له
تقديم الدعم من أجل إطلاق سراح الأطفال المرتبطين بالحركات المسلحة عن طريق توفير الدعم اللوجستي إلى مفوضية تنفيذ الترتيبات الأمنية في دارفور والسلطات المختصة المحددة في اتفاقات السلام اللاحقة، بالتعاون مع اليونيسيف في تحديد هوياتهم، والتحقق منهم، والإفراج عنهم، واقتفاء أسرهم لإعادة تم إلى كنفها، فضلاً عن إعادة إدماج هؤلاء الأطفال	نعم	قدمت المساعدة والدعم اللوجستي لتسجيل وإطلاق سراح ٨٤ من الأطفال المرتبطين بالحركات المسلحة في شمال دارفور. كما قدم الدعم لبعثات التقييم لتحديد حالة الأطفال المفرج عنهم المرتبطين بالحركات المسلحة في مختلف المجتمعات المحلية؛ وقدم الدعم لإنشاء مشاريع سريعة الأثر كجزء من مشروع تجريبي يتعلق بأمن المجتمع. وشمل الدعم عقد اجتماعات تنسيقية، وتقديم المشورة التقنية وتسهيل عمليات النقل (الجوي/البري) وتوفير الأمن لهذه البعثات

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تنظيم ٣ حلقات عمل تقييمية مع الأسر والمجتمعات التي تتأثر بشكل مباشر بتدخلات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مع التركيز على القضايا الجنسانية المتعلقة بإعادة الإدماج	لا	لم تنظم حلقات عمل تقييمية نظرا لقلّة عدد الذين يتلقون المساعدة على إعادة الإدماج، ولا سيما النساء وعُقد اجتماعان للتخطيط مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بغرض وضع استراتيجية لحلقات العمل
تنظيم ٣ حلقات عمل لمنظمات المجتمع المدني في دارفور بهدف زيادة الوعي العام بقضايا نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والقضايا الجنسانية، والحاجة إلى مساعدة أسر العائدين من المقاتلين السابقين	لا	لم تنظم حلقات عمل تقييمية نظرا لقلّة عدد الذين يتلقون المساعدة على إعادة الإدماج، ولا سيما النساء
تنظيم ٣ حلقات عمل للنساء والشابات الدارفوريات المرتبطات بالحركات المسلحة في مجالات تعزيز المهارات وتصميم برامج توليد الدخل، وتقديم المشورة النفسية والاجتماعية، والمصالحة	لا	لم تنظم حلقات عمل تقييمية نظرا لقلّة عدد الذين يتلقون المساعدة على إعادة الإدماج، ولا سيما النساء

### العنصر ٣: سيادة القانون والحوكمة وحقوق الإنسان

٥٦ - ركزت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور خلال الفترة المشمولة بالتقرير على تقديم المساعدة إلى مؤسسات سيادة القانون، وخصوصا إلى الشرطة المحلية ونظامي القضاء والسجون في دارفور، وذلك بهدف إنشاء وتوطيد الإطار القانوني الوطني والنظم المحلية؛ إضافة إلى التركيز على أنشطة الدعم المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في دارفور. وفي تلك المساعي، قامت العملية المختلطة بالعمل بشكل وثيق مع المؤسسات الوطنية، وسلطات السجون والشرطة المحليتين، والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ومفوضية حقوق الإنسان بالولاية، والإدارة الأهلية، ومنظمات المجتمع المدني،

والأحزاب السياسية، وقادة المجتمع، وفريق الأمم المتحدة القطري، وصندوق دارفور الاستئماني المتعدد الجهات المانحة، فضلا عن المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية.

٥٧ - وواصلت العملية المختلطة تقديم الدعم للسلطات المحلية في إرساء الأسس للهياكل المؤسسية ذات الصلة؛ والحكم الرشيد وتعزيز المؤسسات الحكومية والمحلية؛ وتعزيز مؤسسات سيادة القانون في دارفور، ولا سيما جهازا الشرطة والعدالة، لكفالة أن يعملوا وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ والتعزيز والحماية الفعّالان والمستدامتان لحقوق الإنسان في دارفور من جانب المؤسسات والمجتمعات الأهلية والمجتمعات المحلية. كما ساعدت العملية المختلطة أيضا في إنشاء إدارة محلية للخدمة المدنية تتسم بالشفافية وتحمل المسؤولية والشمول، بما في ذلك تقديم المساعدة في حل المنازعات المتعلقة بالملكات والأراضي. وواصلت العملية المختلطة توفير بناء القدرات والتدريب لحكومة السودان والجهات الموقعة على اتفاق سلام دارفور والاتفاقات اللاحقة، بهدف تعزيز قدراتها وفقا للمعايير الدولية.

٥٨ - وعلى وجه الخصوص فقد أطلقت العملية المختلطة في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١١، التجمع التشريعي للمرأة الدارفورية لتعزيز دور المرأة في البرلمان والترويج لحقوق النساء والفتيات. وشاركت أربعة وستون من المشرّعات الإناث من ولايات دارفور الثلاث في هذا الحدث الذي عقد في الفاشر. وبالإضافة إلى ذلك، قامت العملية بأنشطة عدة من أجل الدعوة وبناء القدرات، مع التركيز على زيادة تمثيل المرأة في العملية السياسية، وذلك بعدة سبل منها تشكيل أمانة عامة للمرأة تجمع المنظمات غير الحكومية النسائية المحلية بهدف توفير إطار مؤسسي أكثر تنسيقا من أجل حل قضايا المرأة.

٥٩ - وبهدف تحسين حماية حقوق الإنسان، بدأت العملية المختلطة في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٠ في وضع استراتيجية شاملة لمنع العنف الجنسي والجسدي والتصدي له. وقُدِّم الدعم التقني بشأن العنف الجنسي والجسدي من خلال الدورات التدريبية وورش العمل التي نُظِّمت في ولايات دارفور الثلاث. وبشكل عام، انخفض عدد حالات العنف الجنسي والجسدي التي وثقتها العملية المختلطة من ١٢٣ حادثة في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ إلى ٧٨ حادثة. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ شبكة الشرطة النسائية التابعة للعملية المختلطة في شراكة مع شرطة حكومة السودان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان لتصدر القضايا المتعلقة بنوع الجنس.

٦٠ - وواصلت العملية المختلطة تعميم الشواغل المتعلقة بحماية الأطفال، ورصد انتهاكات حقوق الطفل والإبلاغ عنها، والدعوة لحماية الأطفال على مستوى المجتمعات المحلية.



وعقدت العملية المختلطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير دورات تدريبية ودورات للتوعية بشأن حقوق الطفل وحماية الطفل لجهات فاعلة وطنية، بما في ذلك متطوعو الشرطة المجتمعية، والشيوخ والعُمد، وأعضاء المجتمع المحلي والعاملين في المجالين الصحي والتعليمي. وانخرطت العملية المختلطة أيضا في حوار مع القوات المسلحة السودانية والجماعات المسلحة للحصول على التزامات بخطط عمل لإنهاء تجنيد واستخدام الجنود الأطفال. ونتيجة لذلك، تم التوقيع على خطط عمل تحظر تجنيد واستخدام الجنود الأطفال من قبل جيش تحرير السودان - الجناح الأم (أبو القاسم) (آب/أغسطس ٢٠١٠)، وحركة العدل والمساواة - جناح السلام (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠)، في حين تعهد قادة جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد، بالتزامهم الكامل بمواصلة الحوار مع الأمم المتحدة ووافقوا على النظر في وضع خطة عمل. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، سجل جيش تحرير السودان/الإرادة الحرة وجيش تحرير السودان - الجناح الأم (أبو القاسم)، بصفة مشتركة، ٨٤ طفلا أفرجت عنهما الحركتان مؤخرا تعاوننا مع مفوضية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشمال السودان، بحيث وصل مجموع عدد الأطفال المفرج عنهم في دارفور منذ عام ٢٠٠٩ إلى ١٠٤١ طفلا. وفي حين أنه ليست لدى القوات المسلحة السودانية سياسة لتجنيد الأطفال، إلا أن هناك مناقشات جارية بين العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في السودان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والقوات المسلحة السودانية بشأن خطة عمل لوضع حد لارتباط الأطفال بالقوات المسلحة السودانية. ووافقت القوات المسلحة السودانية على العمل من أجل وضع خطة عمل في اجتماع عقد في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، في وزارة الدفاع.

٦١ - وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير كان يجري تقييم لاحتياجات قطاع العدالة، وستسهل توصيات التقييم من اعتماد خطة استراتيجية شاملة وطويلة الأجل لنظام القضاء والإصلاحات في دارفور. وتماشيا مع مذكرة التفاهم المتبادلة بين حكومة السودان والعملية المختلطة، تم افتتاح ثلاث لجان لتطوير السجون في الجنيينة وزالنجي، في نيسان/أبريل ٢٠١١، وفي نيالا، في أيار/مايو ٢٠١١، بحيث تعمل تلك اللجان بمثابة محافل لإيجاد حلول للتحديات التي تؤثر على السجون، كما تعمل على تيسير إصلاحات السجون. وقامت العملية المختلطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بتعزيز القدرات التقنية والمؤسسية لمؤسسات قطاع العدالة من خلال توفير دورات تدريبية للموظفين العاملين في سجون حكومة السودان؛ وتنظيم حلقات عمل، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، حول العدالة الانتقالية، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وسيادة القانون، ومبادئ حقوق الإنسان لمؤسسات قطاع العدالة؛ وبتسهيل توريد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمعدات مكتبية

وأثاث؛ وتسهيل توريد احتياجات أساسية أخرى للسجنات. وبالإضافة إلى ذلك، تم تعزيز القدرات التقنية والمؤسسية لمؤسسات قطاع العدالة، بما في ذلك السلطة القضائية، ومكتب المدعي العام، ونقابة المحامين، وكليات القانون، ولجنة التعويضات بدارفور من خلال المشورة التي قُدمت خلال الاجتماعات الشهرية مع القضاة والمدعين العامين ومنظمات المعونة القانونية، ومن خلال مراقبة المحاكمات للتأكد من المسائل المتعلقة بسيادة القانون.

٦٢ - وواصلت العملية الاضطلاع بأنشطة بناء الثقة مع العديد من أصحاب المصلحة على مستوى المجتمع المحلي في استهداف للمشاريع السريعة الأثر بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية والمنظمات المجتمعية، فضلا عن فريق الأمم المتحدة القطري. وعلى ذلك الأساس، فقد تم الاضطلاع بمشاريع لتعزيز آمال، وظروف، العيش الكريم للسجناء، اشتملت على مشروع لإمدادات المياه والمرافق الصحية، وبناء الملاجئ، ومشاريع للزرنانات، ومركز للتدريب، ومحكمة، فضلا عن توريد المعدات المكتبية وخزانات المياه.

### الإنجاز المتوقع ٣-١: تحقيق الحوكمة الفعالة والشاملة على الصعيدين الوطني والمحلي للحكومة في دارفور

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٣-١-١ شغل نسبة ١٠ في المائة من وظائف الخدمة المدنية القومية بأشخاص من دارفور، على النحو المنصوص عليه في اتفاق سلام دارفور والاتفاقات اللاحقة (٢٠٠٨-٢٠٠٩: ١٠ في المائة؛ ٢٠٠٩-٢٠١٠: ١٠ في المائة؛ ٢٠١٠-٢٠١١: ١٠ في المائة)	لم يتحقق تقدم فيما يتعلق بإنشاء لجنة الخدمة المدنية على النحو المنصوص عليه في اتفاق سلام دارفور
٣-١-٢ توصل الأطراف إلى اتفاق بشأن مسائل تقاسم الثروة، وفقا لأحكام اتفاق سلام دارفور والاتفاقات اللاحقة، بما في ذلك تحويل الأموال الاتحادية بكاملها إلى مستوى الولايات	كان تقاسم الثروة أحد الموضوعات المدرجة في مشروع الاتفاق الذي قُدم في مؤتمر جميع أصحاب المصلحة المعنيين بدارفور الذي عقد في الدوحة، في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠١١. وتتضمن طرائق التنفيذ توزيع الثروة مع إيلاء اهتمام خاص للنازحين والنساء والأطفال، وتنمية دارفور، فضلا عن إدارة الأراضي والموارد الطبيعية
٣-١-٣ مشاركة نساء دارفور في مؤسسات الولايات ومؤسسات الحكومة القومية (١٠ في المائة في الفترة ٢٠١١/٢٠١٠)	تشغل النساء ٩,٦ في المائة من المناصب الحكومية العليا في دارفور. ففي المجالس التشريعية بولايات دارفور الثلاث تحتل النساء ٣٢ في المائة من المقاعد، في حين تشغل المرأة في المجلس الوطني ٢٢ مقعدا من أصل ٨٦ مقعدا مخصصا لولايات دارفور (٢٦ في المائة)

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
إسداء المشورة، عن طريق عقد اجتماعات شهرية، إلى الأطراف والمجتمع المدني بشأن إنشاء إدارة مدنية محلية شفافة ومسؤولة وشاملة في دارفور، ورصدها، وإنشاء مؤسسات الخدمة المدنية ووضع تشريعاتها، بما في ذلك إجراء مناقشات على صعيدي مجالس الولايات والمجالس الإقليمية	نعم	تم إسداء المشورة من خلال أربعة اجتماعات مع وزير شؤون الحكم المحلي والمجلس التشريعي بجنوب دارفور؛ وعقدت في جميع أنحاء دارفور ٢٠ حلقة عمل بشأن الحكم الرشيد، ودور منظمات المجتمع المدني والزعماء التقليديين في النظم الديمقراطية حضرها حوالي ٨٠٠ ١ مشارك
إسداء المشورة، عن طريق عقد اجتماعات شهرية، إلى الجهات المانحة وصندوق التعمير والتنمية في دارفور بشأن الصرفيات وتحديد الأولويات	٦	عقدت اجتماعات لوضع استراتيجية لبرنامج لكسب الرزق، وتحديد الاحتياجات التدريبية للموظفين وتحديد الأنشطة ذات الأولوية كما قدمت المشورة الفنية والدعم لتحديد الشركاء المحليين المحتملين لتنفيذ أنشطة بناء السلام وتحسين سبل العيش في دارفور في إطار مشروع بناء السلام من أجل التنمية الذي يقوم به فرع البنك الدولي في السودان بالتعاون مع العملية المختلطة
إسداء المشورة إلى مفوضيات أراضي ولاية دارفور، عن طريق عقد اجتماعات شهرية، من أجل معالجة مسائل استغلال الأراضي وحيازتها في سياق اتفاق سلام دارفور، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالحقوق التقليدية والتاريخية في الأرض من قبيل الحواكير (الأراضي) ومسارات الترحال؛ وتشجيع المفوضية القومية للأراضي على اتخاذ الإجراءات المناسبة؛ واستعراض عمليات إدارة استغلال الأراضي وتنمية الموارد الطبيعية مع مراعاة حقوق المرأة	نعم	أسديت المشورة من خلال عقد ١٤ اجتماعا وحلقة عمل عن الموارد الطبيعية في دارفور وجمع البيانات كجزء من مشروع خارطة استغلال الأراضي وقاعدة البيانات، وعن إدارة استغلال الأراضي والموارد الطبيعية، وعن تسوية النزاعات ولا سيما النزاعات الخاصة الحواكير (الأراضي)

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تيسير الحوار بين المجتمعات المحلية والسلطة الإقليمية الانتقالية لدارفور والمجالس التشريعية وحكومات الولايات بشأن عمليات التخطيط والميزنة، بوسائل منها تحديد احتياجات الميزانية وتيسير عقد اجتماعات شهرية مع المسؤولين الحكوميين المحليين بشأن إعداد الميزانية مع مراعاة الشؤون الجنسانية	٢١	عقدت جلسات حوار لـ ٤٠٠ مشارك عن إدارة الأنشطة المالية بطريقة فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة
إسداء المشورة إلى مفوضية الإنعاش والتوطين بشأن تحديد الأولويات لإنشاء وتشغيل اللجان المعنية بالمطالبات المتعلقة بالملكية في المناطق الريفية والحضرية من أجل النظر في منازعات الملكية الناشئة عن عملية العودة، وبشأن تنسيق عمل اللجان المعنية بالمطالبات المتعلقة بالملكية مع مفوضية أراضي دارفور	لا	عُقدت ثلاثة اجتماعات مع مفوضية الإنعاش والتوطين بدارفور لمناقشة التعاون المستقبلي مع العملية المختلطة في تقييم ومعالجة المطالبات والتراعات المتعلقة بالملكية؛ والتعامل مع النزاعات الناشئة عن تشريد ونزوح السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية؛ وأفضل الممارسات في تسوية الصراعات؛ وإجراء تقييم بشأن مستوى ومقدار الدعم الذي يقدم للنازحين واللاجئين بناء على المطالبات المتعلقة بالأراضي والممتلكات
إسداء المشورة والدعم التقني إلى لجنة التعويضات بدارفور، من خلال عقد اجتماعات شهرية، بهدف تعزيز هياكلها الداخلية	لا	وتعزى قلة عدد الاجتماعات المقررة عن ما هو مخطط له إلى التحديات داخل مفوضية الإنعاش والتوطين بدارفور المتصلة بالقيود المالية لم تقدم المشورة، حيث أنه لم تعقد اجتماعات منتظمة مع لجنة التعويضات بدارفور وعُقدت خمسة اجتماعات مع لجنة التعويضات بدارفور بشأن استئناف الاجتماعات التنسيقية الشهرية في جنوب وغرب دارفور، والتعاون مع اللجنة ووضع خطط عمل لتنمية قدرات الموظفين
تنظيم ٢٤ اجتماعاً تشاورياً مع أصحاب المصلحة من أجل إعادة تنشيط عملية بعثة التقييم المشتركة لدارفور	لا	علق عمل بعثة التقييم المشتركة لدارفور منذ عام ٢٠٠٦

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تيسير مشاركة منظمات المجتمع المدني في تنفيذ اتفاق سلام دارفور من خلال عقد ٢٤ اجتماعا بشأن مسائل التنفيذ العالقة، تضم ممثلين عن المجتمع المدني والأحزاب السياسية ومسؤولين حكوميين وجهات فاعلة أخرى في دارفور، والوساطة بين الأطراف عند نشوء خلافات بشأن تفسير الاتفاق	نعم	تم نشر نتائج مؤتمر المسار الثاني للمجتمع المدني في الدوحة من خلال ٤٤ حلقة عمل حضرها أكثر من ٤٠٠٠ مشارك دارفوري، مع القيام بأنشطة في ٣٠ مسجدا وقد تم تيسير مشاركة منظمات المجتمع المدني في أربعة اجتماعات تشاورية، ومنتدى حول استراتيجية الحكومة لعملية السلام الداخلي في دارفور، ومؤتمر جميع أصحاب المصلحة المعنيين بدارفور
تنظيم ١٠ حلقات عمل، في ولايات دارفور الثلاث، بشأن أدوار منظمات المجتمع المدني والقادة التقليديين في النظم الديمقراطية لفائدة منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الأحزاب السياسية، والمجموعات المدنية والنسائية، والمنظمات الإثنية والدينية، والمشدون داخليا، ونقابات العمال، والأوساط الأكاديمية وأعضاء الحكومة المحلية، بالتعاون مع السلطة الإقليمية الانتقالية لدارفور والممثلين الحكوميين المحليين	١٢	نُظمت حلقات عمل في ١٢ من المواقع المحلية في جميع أنحاء دارفور، حضرها ٢١٠ ١ مشاركون بغرض زيادة فهمهم للديمقراطية ودورهم في بناء وتعزيز الحوكمة الديمقراطية الشاملة للجميع
تنظيم ٦ حلقات عمل بشأن الحكم الرشيد من أجل تدريب موظفي المؤسسات القومية ومنظمات المجتمع المدني، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٨	نُظمت حلقات عمل في ثمانية مواقع محلية وحضرها ٦٣٦ مشارك تناولت موضوع الاستراتيجيات الفعالة لتعزيز الحوكمة الشاملة في دارفور
تنظيم ٨ حلقات عمل، بالاشتراك مع مؤسسات السلطة الإقليمية الانتقالية لدارفور في الفاشر ونيالا والجنينة وزالنجي، تُعنى بوضع سياسات تعميم المنظور الجنساني والخطط والأنشطة المرتبطة به وتنفيذها	٥	نظمت حلقات عمل حضرها ١٨٦ مشاركا وأُجّلت حلقات العمل الثلاث المتبقية نتيجة لإعادة هيكلة السلطة الإقليمية الانتقالية لدارفور بسبب التغييرات في قيادتها عقب الانتخابات الوطنية التي أجريت في نيسان/أبريل ٢٠١٠

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تنظيم ٨ حلقات عمل، بالاشتراك مع حكومات ولايات دارفور، تُعنى بوضع سياسات تعميم المنظور الجنساني والخطط والأنشطة المرتبطة به وتنفيذها	٥ حلقات عمل نظمت بشأن تعميم المنظور الجنساني وحقوق الإنسان الأساسية، وحضرها ٩٨ مشاركا
	١ حلقة عمل واحدة في مجال بناء القدرات نظمت حول المفاهيم الجنسانية ومنع العنف الجنسي والجنساني والتصدي له، وحضرها ١٨ مشاركا
	ولم تنظم حلقتا عمل كان مزعمًا عقدهما في زالنجي (القطاع الفرعي الغربي)، لأن الممثلين كانوا قد حضروا حلقات العمل التي عُقدت في الجينية
تنظيم ٤ حلقات دراسية، بالاشتراك مع اللجان الولائية، بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق برصد تمثيل المرأة في هياكل الحكم في دارفور	٣ نُظمت حلقات دراسية لعدد إجمالي من المشاركين بلغ ١٢٤ مشاركا من غرب وشمال وجنوب دارفور
	ولم تعقد الحلقة الدراسية المقررة لقطاع زالنجي الفرعي حيث أن اللجنة الولائية كانت قيد الإنشاء

**الإنجاز المتوقع ٣-٢:** إرساء سيادة القانون في دارفور، بما في ذلك إعادة هيكلة قوة الشرطة المحلية وإنشاء جهاز قضائي مستقل ونظام للسجون

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
١-٢-٣ اعتماد خطة استراتيجية طويلة الأجل لإصلاح أنظمة الشرطة والقضاء والسجون في دارفور وإعادة هيكلتها وفقا للمعايير الدولية	تم إنشاء لجان لتطوير السجون على مستوى الولاية في اثنتين من ولايات دارفور (الجينية وزالنجي) (القطاع الغربي) في نيسان/أبريل ٢٠١١ وواحدة في نيالا (القطاع الجنوبي) في أيار/مايو ٢٠١١ بغرض توجيه عملية صياغة الخطة الاستراتيجية، وتجرى المناقشات بهدف إعداد الخطة

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٣-٢-٢ إنشاء جهاز سجون مستقل، منفصل عن الشرطة	لم يتم إنشاء جهاز سجون مستقل بسبب عدم وجود التشريعات ذات الصلة وضرورة القيام بحملة توعية عن العملية ومتطلباتها تستهدف إدارة السجون وجميع فئات موظفيها
٣-٢-٣ قيام مؤسسات قطاع العدالة بتعزيز قدراتها التقنية (تدريب الموظفين) والمؤسسية (اللوجستيات والسياسات العامة)	تم تدريب ٢٧٦ من موظفي السجون التابعين لحكومة السودان (من بينهم ٥٠ امرأة) على الواجبات الأساسية في السجون ونهج حقوق الإنسان فيما يتعلق بإدارة السجون
٣-٢-٤ تم إنشاء المحاكم المتنقلة وأصبحت تؤدي عملها	أنشئت محكمة متنقلة في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ وأصبحت تؤدي وظيفتها في شباط/فبراير ٢٠١١ في شمال دارفور، حيث كُلف قاض من المحكمة العامة بالعمل حصراً كقاض بالمحكمة المتنقلة. وفي جنوب وغرب دارفور، فإن التركيز لا يزال ينصب على تعزيز نظام المحاكم العادية، وفي القطاع الجنوبي، يُخطط رئيس القضاة لإنشاء محاكم إضافية وتعيين قضاة مقيمين في المناطق الريفية بدلا من إنشاء محاكم متنقلة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تنظيم اجتماعات شهرية مع قيادة الشرطة المحلية من أجل إنشاء لجان جديدة وتنفيذ المبادئ التوجيهية والتعليمات المنظمة لعمل الشرطة بغية تسهيل عملية إعادة تشكيل قوة الشرطة في دارفور	١ ٥٥٦ عُقد ما مجموعه ٩٠٧ اجتماعا في جميع القطاعات الثلاث، شملت ٧٥٩ اجتماعا مع شرطة حكومة السودان، و ١٠٢ اجتماعا مع الشرطة التابعة للحركات و ٤٦ اجتماعا مشتركا على مستوى كبار الموظفين تطرقت لقضايا بناء القدرات؛ وتعزيز العلاقات المتبادلة بين شرطة حكومة السودان والشرطة التابعة للحركات؛ والتحديات الأمنية في جميع أنحاء دارفور

النواتج المنجزة  
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

وعُقد ما مجموعه ٦٤٩ اجتماعاً في جميع قطاعات دارفور الثلاث مع لجان سلامة المجتمع، وشرطة حكومة السودان، والمتطوعين في الخفارة المجتمعية، والمنظمات غير الحكومية الدولية، بغرض تحليل الأوضاع والمطالب وأوجه القصور فيما يتعلق بتدخلات أصحاب المصلحة في ما يختص بتوفير الدعم للنازحين. ونتيجة لذلك، أنشئ ما مجموعه ٨٣ من لجان سلامة المجتمع

وتعزى الزيادة في الناتج إلى إدراج الاجتماعات التي عُقدت مع قيادة الشرطة في مواقع الأفرقة البالغ عددها ١٦ موقعا، فضلا عن اجتماعات التنسيق التي عُقدت مع قادة الشرطة ولجان سلامة المجتمع، التي تضم المنظمات غير الحكومية الدولية والنازحين

قُدمت المشورة والمساعدة من خلال المشاركة في الموقع مع وحدات حماية الأسرة والطفل التابعة لشرطة الحكومة السودانية في سبعة مواقع ويُعزى انخفاض الناتج إلى التأخر في توقيع مذكرة تفاهم بين العملية المختلطة وشرطة حكومة السودان وكذلك إلى قلة عدد الأفراد في الوحدات

قُدمت المشورة من خلال عقد ٥٢ اجتماعاً مع مديري السجون بالولايات الثلاث لمناقشة حالة تنفيذ الأنشطة (الاستراتيجية والتشغيلية) لتعزيز نظام السجون

لا

إسداء المشورة للشرطة المحلية وتقديم المساعدة لها لضمان أن تعمل وفقاً للمعايير الدولية المقبولة من خلال مشاركة المواقع مع وحدة حماية الطفل التابعة لشرطة الحكومة السودانية في ١٨ موقعا تابعا لحكومة السودان على مستوى القطاعات ومستوى مواقع الأفرقة

نعم

إسداء المشورة، من خلال عقد اجتماعات أسبوعية، لمديري السجون في ولايات دارفور الثلاث فيما يتعلق بإصلاح نظام السجون، وتعبئة الموارد من خارج الميزانية من أجل تحسين مرافق الاحتجاز التابعة للشرطة لترقى إلى مطابقة المعايير الدولية الأساسية



النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	لقد أنشئت لجان تطوير السجون على مستوى الولاية في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١١ في ولايات دارفور الثلاث بغية توجيه عملية صياغة الخطة الاستراتيجية وتجري المناقشات بهدف إعداد الخطة
وضع خطة استراتيجية لتوفير التوجيه فيما يتعلق بإصلاح نظام السجون وإعادة هيكلته، وبناء القدرات، وإنشاء قاعدة بيانات للسجناء	لا	تجري حاليا مراجعة بيانات من التقييم التقني المفصل للسجون في دارفور لتكون بمثابة الأساس للخطة الاستراتيجية
عقد اجتماعات أسبوعية مع سلطات السجون في ولايات دارفور الثلاث بشأن الأنشطة التي تجري في السجون	نعم	عقد ٥٧ اجتماعاً، و ١١٧ اجتماعاً، و ٥٩ اجتماعاً مع سلطات السجون في شمال وغرب وجنوب دارفور، على التوالي. وتركزت المناقشات على التدريب، والتطوير على المدى الطويل، وتحديث الهياكل الأساسية، والمشاريع الزراعية، ورعاية ومعاملة السجناء، وأمن السجون
عقد اجتماعات شهرية مع المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة بشأن دعم برامج السجون وأنشطتها في دارفور لتعزيز مجالات التعاون مع هذه الجهات الشريكة	نعم	عقد ٥٨ اجتماعاً، و ٥٣ اجتماعاً، و ٣٧ اجتماعاً في جنوب وغرب وشمال دارفور، على التوالي. وتركزت المناقشات على الاحتياجات الأساسية لتزلاء السجون، والتدريب على المهارات، وتشكيل لجان تطوير السجون، واستصلاح مزارع السجون، وإنشاء فصول لمحو الأمية الأساسية للسجناء، وتدريب الموظفين
تنظيم ٩ برنامج تدريبي في مجال الواجبات الأساسية للسجون لفائدة ٢٧٠ من موظفي السجون الوطنيين في كل ولاية من ولايات دارفور، وبرنامج تدريبي واحد في مجال إدارة السجون لفائدة ٢٥ من موظفي السجون من الملاك الإداري ذي المستوى المتوسط	١٠	قُدمت دورات تدريبية في مختلف أنحاء دارفور (لفائدة ٢٧٦ من موظفي السجون، من بينهم ٥٠ امرأة) مع التركيز على الواجبات الأساسية للسجون ونهج حقوق الإنسان فيما يتعلق بإدارة السجون

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تنظيم ٣ برامج "لتدريب المدربين" من أجل إيجاد ملاك مؤهل محليا من مدربي موظفي السجون اللذين بإمكانهم تدريب زملائهم على نهج حقوق الإنسان في إدارة شؤون السجناء في كل ولاية من ولايات دارفور الثلاث	١	دورة تدريبية نُظمت لـ ٣٠ مشاركا، من بينهم تسع نساء وبسبب نقص التمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لم ينفذ البرنامجين الآخرين
تنفيذ ٢٤ من المشاريع السريعة الأثر في دارفور لمعالجة الظروف المهددة للحياة في السجون	٥	مشاريع نُفذت في مجال المياه والصرف الصحي وتحسين زرنانات السجون وفي نهاية الفترة، كانت المشاريع المتبقية الـ ١٩ في مجال المياه والصرف الصحي في مراحل مختلفة من التنفيذ
تنظيم حلقة عمل واحدة بشأن تعزيز نظام السجون لفائدة ١٠٠ من ممثلي سلطات السجون المحلية والقضاء والشرطة والمدعين العامين في كل ولاية من ولايات دارفور	لا	لم تُعقد حلقة العمل بسبب النقص في التمويل من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
إسداء المشورة للمؤسسات القانونية ومنظمات العون القانوني في دارفور بشأن تقديم الخدمات القانونية عن طريق عقد اجتماعات شهرية	نعم	قدمت المشورة من خلال ما مجموعه ٤٤ اجتماعا بشأن توفير الخدمات القانونية، بما في ذلك العون القانوني، وحلقنا عمل، احدهما مع المجلس التشريعي لولاية غرب دارفور للمساعدة في إعداد خطة استراتيجية مدتها خمس سنوات
إسداء المشورة إلى القضاة والمدعين العامين بشأن الإصلاح القانوني في كافة أنحاء دارفور عن طريق عقد اجتماعات شهرية	نعم	عقدت اجتماعات شهرية مع رئيس القضاة في شمال دارفور لمناقشة إنشاء محكمة عامة في كل منطقة محلية وإجازة مشروع قانون العون القانوني بالإضافة إلى ذلك، عقد ما مجموعه ١٧ اجتماعا في غرب دارفور وفي القطاع الجنوبي في مجال بناء القدرات، والبرامج التدريبية، وقضايا الإصلاح القانوني، ونظمت أيضا دورة في اللغة الإنكليزية مدتها ٤٥ يوما في القطاع الغربي لـ ١٧ من القضاة لتؤدي، في جملة أمور، إلى تحسين قدرتهم على إجراء البحوث القانونية

النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	النواتج المقررة
<p>قدمت المشورة من خلال رصد سير تسعة محاكمات ومحاكمتين وثمانية محاكمات في شمال وغرب وجنوب دارفور، على التوالي</p> <p>كما تم تقديم المشورة من خلال المشاركة في بعثات مشتركة إلى اللعيت، وكُتُم، وكَبْكَاييه ومليط بغرض إعادة محكمة في اللعيت إلى وضعها السابق وإعادة فتح محكمة كُتُم التي كانت قد دُمرت من جراء الفيضانات</p>	<p>إسداء المشورة إلى القضاة المحليين بشأن إصلاح الجهاز القضائي من خلال رصد سير المحاكمات وإعداد تحليل قانوني لمسائل سيادة القانون ذات الصلة</p>
<p>حلقة عمل تدريبية نُظِّمَت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ليشترك فيها ٥٠ ممثلاً (من بينهم ١٥ امرأة) يتبعون لوحدة حماية الأسرة والطفل بشرطة حكومة السودان</p>	<p>١ تنظيم ٤ حلقات عمل تدريبية لفائدة ٣٠ من المدعين العامين والشرطة المحلية بشأن العدالة الجنسانية وإدارة قضايا الأحداث</p>
<p>ولم تنظم حلقة عمل في القطاعين الشمالي والجنوبي نظراً لعدم تواجد موظفي الادعاء العام</p>	<p>إسداء المشورة، عن طريق عقد اجتماعات شهرية، إلى لجنة تعويضات دارفور بشأن وضع نظامها الداخلي وتنفيذه</p>
<p>قدمت المشورة من خلال عقد خمسة اجتماعات مع لجنة التعويضات بغرب دارفور بشأن إنشاء نظامها الداخلي، كما عقدت حلقة عمل تدريبية لـ ٣٣ موظفاً، من بينهم ست نساء. وركزت حلقة العمل على الإطار القانوني للتعويض في السودان والحاجة لتلبية الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال عند منح التعويض</p> <p>ولم تعقد أي اجتماعات مع لجان التعويضات بشمال وجنوب دارفور حيث تم تعليق الأنشطة ولم يكن الموظفين متواجدين، وذلك بسبب نقص التمويل</p>	

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تنظيم ٣ حلقات عمل تدريبية للقضاة والمدعين العامين لاستعراض طريقة عمل المحاكم المتنقلة؛ و ٣ حلقات عمل لأصحاب المصلحة لاستعراض نتائج رصد عمل المحاكم والتعليقات عليه؛ و ٣ حلقات عمل للقضاة والمدعين العامين للنظر في توصيات ترمي لإصلاح النظام القانوني في جميع أنحاء دارفور؛ و ٣ حلقات عمل لأصحاب المصلحة بشأن تعزيز نظم العدالة التقليدية وإصلاح القانون العرفي؛ وحلقة عمل واحدة لأصحاب المصلحة لتبادل الأفكار بشأن الاستراتيجية اللازمة لقطاع العدالة في دارفور؛ وحلقة عمل معنية بالتصديق بشأن مشروع استراتيجية العدالة	١	حلقة عمل تدريبية واحدة نُظمت في شمال دارفور لفائدة ٢٠ قاضيا (بينهم ٣ قاضيات) لاستعراض طرائق عمل المحاكم المتنقلة ولم يتم تنظيم حلقات عمل في جنوب وغرب دارفور بسبب التأخير من قبل السلطات القضائية السودانية في عقد حلقات العمل
تنظيم ١٨ حلقة عمل تدريبية لقضاة المحاكم المحلية وكتبها في جميع أنحاء دارفور بشأن المعايير الدولية	١	حلقة عمل تدريبية واحدة حول القوانين السودانية نُظمت لفائدة ٤٨ من قضاة المحاكم الريفية في غرب دارفور وفي القطاع الشمالي فإن حلقات العمل التدريبية لقضاة المحاكم الريفية لا تزال في مرحلة التخطيط في انتظار موافقة السلطات السودانية عليها
تنظيم ٣ حلقات عمل لأصحاب المصلحة لاستعراض طرائق تقديم المعونة القانونية وإعداد مقترحات لتحسينها	لا	ولا يمكن تنظيم حلقات العمل الأخرى في غرب وجنوب دارفور بسبب نقص التمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لم تُعقد حلقات عمل لأصحاب المصلحة لأن رئيس القضاة في السودان لم يقدم موافقته عليها بعد وتعاون العملية المختلطة مع البرنامج الإنمائي لتأسيس مكتب للمعونة القانونية في مكتب المدعي العام لشمال دارفور

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تنظيم حلقة عمل واحدة لأصحاب المصلحة من أجل تقاسم ونشر النتائج والتوصيات الواردة في تقرير تقييم الاحتياجات وتقديم توصيات تستهدف تشجيع تعبئة الموارد لدعم مشاريع سيادة القانون في جميع أنحاء دارفور	لا	لم يتم تنظيم حلقة العمل بسبب التأخير في جمع البيانات اللازمة لوضع الصيغة النهائية لتقييم الاحتياجات
تنظيم حلقتي عمل تدريبيتين/في مجال بناء القدرات لموظفي مفوضية تعويضات دارفور	١	حلقة عمل واحدة نظمت لـ ٣٣ موظفا (من بينهم ست نساء) من موظفي مفوضية التعويضات بغرب دارفور
		ويعزى انخفاض الناتج إلى أن مفوضية تعويضات دارفور لم تكن نشطة في شمال دارفور، وعلى الرغم من أنها تؤدي وظيفتها في القطاع الجنوبي، إلا أن الموظفين لم يكونوا متواجدين للمشاركة في حلقات العمل الأخرى
إقامة ١٠ من المشاريع السريعة الأثر لصالح القضاء ووزارة العدل ونقابة المحامين وجماعات المجتمع المدني في كل ولاية من ولايات دارفور الثلاث	٤	مشاريع تم تنفيذها وهي تتعلق ببناء مكتبة، وسياسات من الطوب، وخزان مياه، وتوريد معدات مكتبية
		أما المشاريع الستة المتبقية، المتمثلة في (بناء ملاجئ، ومشاريع للزنانسات، ومركز للتدريب، ومحكمة، وتوريد معدات مكتبية، وخزانات مياه) فهي في مراحل مختلفة من التنفيذ
تنظيم ٤ حلقات عمل تدريبية لفائدة ٢٥ من أفراد شرطة حكومة السودان، وشرطة الاحتياطي المركزي، وأفراد السجون في مجال حقوق الإنسان وحماية الطفل والعنف الجنسي والجنساني	لا	لم تعقد حلقات العمل بسبب التأخر في توقيع مذكرة تفاهم بين شرطة حكومة السودان والعملية المختلطة
تنظيم حلقتين دراسيتين بالاشتراك مع تجمع عضوات الهيئات التشريعية بدارفور بشأن إصلاح السياسات والقوانين لمعالجة القضايا الجنسانية في نظم الشرطة والقضاء والسجون	٢	عُقدت حلقتان دراسيتان حضرهما ما مجموعه ٧٢ من النساء أعضاء الهيئات التشريعية في دارفور، نتج عن إحداهما إنشاء التجمع التشريعي للمرأة الدارفورية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تنظيم ٤ حلقات عمل، لفائدة ٢٥ شرطية، تُعنى بحقوق الإنسان وأساليب تقديم المشورة في التعامل مع الناجين من العنف الجنسي والجنساني	١	عُقدت حلقة عمل تدريبية واحدة مدتها خمسة أيام في مجال حقوق الإنسان، وحماية الأطفال والعنف القائم على نوع الجنس حضرها ٢٥ من ضباط الشرطة، بينهم أربع نساء  ويعزى انخفاض الناتج إلى التأخر في توقيع مذكرة تفاهم بين العملية المختلطة وشرطة حكومة السودان
تنظيم ٨ حلقات عمل تُعنى بتعميم مراعاة المنظور الجنساني لفائدة ٢٥ شرطيا من شرطة حكومة السودان	لا	لم يتم تنظيم حلقات العمل بسبب التأخر في توقيع مذكرة تفاهم بين شرطة حكومة السودان والعملية المختلطة
تنظيم ٧٦ دورة تدريبية أساسية ومتقدمة لفائدة ١٧٢٥ ١ شرطيا من شرطة حكومة السودان، مؤلفة من ١٢ دورة عن حقوق الإنسان والقضايا الجنسانية، و ٦ دورات عن إدارة مسرح الجريمة، ودورتان عن المهارات الأساسية لاستخدام الحاسوب، و ٢٤ دورة عن التحقيقات الجنائية والاحتجاز ومعاملة المشتبه بهم، و ٣ دورات عن إدارة المرور، و ٢٠ دورة عن خفارة المجتمعات المحلية، و ٣ دورات متقدمة عن التحقيق في الجرائم الجنسانية، و ٦ دورات عن إدارة النظام العام	٣٤	دورة تدريبية أساسية ومتقدمة عُقدت لفائدة ما مجموعه ١١٨١ ١ شرطيا من شرطة حكومة السودان (بينهم ٣٧ امرأة) في مجال حقوق الإنسان، وخفارة المجتمعات المحلية والعنف الجنساني، وإدارة مسرح الجريمة، والمهارات الأساسية لاستخدام الحاسوب، والتحقيق الجنائي ومعاملة المشتبه بهم، فضلا عن إدارة النظام العام ويعود انخفاض الناتج إلى تعليق الدورات التدريبية، في حين تم إجراء تغييرات في المنهج التدريبي بناء على طلب من شرطة حكومة السودان
تنظيم ٣٠ دورة دراسية لفائدة ٧٥٠ شرطيا من الجهات الموقعة على اتفاق سلام دارفور، تضم ٢٤ دورة عن حقوق الإنسان الأساسية وخفارة المجتمعات المحلية والقضايا الجنسانية وحماية الطفل، و ٣ دورات عن الإسعاف الأولي، و ٣ دورات عن الإدارة ذات المستوى المتوسط	١٠	دورات تدريبية تم تقديمها لما مجموعه ٢٥٠ من أفراد الشرطة التابعين للحركات (بينهم ٢٥ امرأة) في مجال حقوق الإنسان والعنف الجنساني، وحماية الطفل، فضلا عن خفارة المجتمعات المحلية  ويعزى انخفاض الناتج إلى الحالة الأمنية السائدة وعدم تواجد شرطة الحركات للمشاركة في الدورات التدريبية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تقديم المساعدة إلى شرطة حكومة السودان لإنشاء أربعة مراكز تدريب للشرطة على مستوى القطاعات والقطاعات الفرعية	نعم أنشئ مركز تدريب واحد في كل قطاع من القطاعات الثلاثة لمقر العملية المختلطة في حين تم تأسيس مركز آخر في زالنجي

### الإنجاز المتوقع ٣-٣: إحراز تقدم نحو تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في دارفور

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٣-٣-١ اعتماد الحكومات المحلية استراتيجية/إطاراً لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في دارفور، بما في ذلك العدالة الانتقالية وحقوق المرأة	كان متدنى حقوق الإنسان في دارفور قيد النظر من جانب حكومة السودان وذلك في إطار تقييم أعماله مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وقد أنشئ المنتدى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، عملاً بتوصيات فريق الخبراء المعني بدارفور من أجل إثارة شواغل حقوق الإنسان واستكشاف سبل للتصدي للإفلات من العقاب في دارفور
٣-٣-٢ قيام الهيئات التشريعية للولايات بسن قوانين امتثالاً للصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان	واعتمدت الحكومة المحلية في ولايات دارفور الثلاث (غرب دارفور في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وشمال وجنوب دارفور في تموز/يوليه ٢٠١٠) استراتيجية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان بما في ذلك العدالة الانتقالية وحقوق المرأة ووضعت إطاراً تشغيلياً. وهناك منتدى فرعي لحقوق الإنسان في شمال دارفور، ومنتدى فرعي لحقوق الإنسان في جنوب دارفور، ومنتدى فرعي في غرب دارفور، وتضم هذه المنتديات مشاركين من العملية المختلطة، والمنظمات غير الحكومية والحكومة بهدف التصدي لقضايا حقوق الإنسان المحلية التي تثير الاهتمام
	خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تقم الهيئات التشريعية للولايات بسن قوانين تمثل للمعايير الدولية لحقوق الإنسان

## مؤشرات الإنجاز المقررة

## مؤشرات الإنجاز الفعلية

- ٣-٣-٣ زيادة عدد التحقيقات التي تجريها حكومة السودان بشأن انتهاكات حقوق الإنسان (٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٧٥؛ ٢٠٠٩-٢٠١٠: ١٠٠؛ ٢٠١٠-٢٠١١: ١٢٥)
- جرت توثيق ٤٢٠ قضية انتهاك لحقوق الإنسان بما في ذلك ٧٨ قضية عنف جنسي وجنساني، و ٩٨ من قضايا الاعتقال التعسفي والاحتجاز غير القانوني. وتألفت القضايا المتبقية من تحرش و/أو تخويف، وانتهاك السلامة البدنية للشخص، والبلاغات عن حوادث قتل ونهب، وحرق عمد أو حرق للمنازل، وانتهاك للحق في الملكية. ولا تزال هذه القضايا المبلغ عنها تنتظر أن تحقق فيها شرطة حكومة السودان بشكل كامل، وذلك بسبب تدهور الحالة الأمنية، ومواصلة الاشتباكات المحلية بين الحكومة والحركات المسلحة، وزيادة عدد قضايا السطو
- ٣-٣-٤ توقيع أطراف النزاع على خطط عمل من أجل إنهاء تجنيد الجنود الأطفال واستخدامهم وقتل الأطفال وتشويههم والعنف الجنسي ضد الأطفال
- تم التوقيع على خطط العمل من جانب جيش تحرير السودان - الجناح الأم (أبو القاسم) (في آب/أغسطس ٢٠١٠)، وحركة العدل والمساواة - جناح السلام (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠)، مما يشكل التزاماً بإنهاء تجنيد الجنود الأطفال، والتعامل معهم واستخدامهم. وفي ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١١، أصدر جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد، أمرا قياديا يحظر على أعضائه تجنيد جنود أطفال أو التعامل معهم أو استخدامهم
- وقد وافقت القوات المسلحة السودانية على السعي إلى وضع خطة عمل، وذلك في اجتماع عُقد في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، في وزارة الدفاع
- ٣-٣-٥ تعميم حماية الطفل في جميع مناحي عمل العملية المختلطة وعلى مستوى المجتمعات المحلية، وذلك للتوعية بهدف تحقيق قدر أكبر من الحماية للأطفال
- استفاد ٦١١ ٣ فردا من حفظة السلام والأفراد المرتبطين بهم من ٩٠ دورة تدريبية، بينما جرى تدريب ١٩٣ ١ من الأفراد الفاعلين على المستوى المحلي، بما في ذلك متطوعو خفارة المجتمعات المحلية، والشيوخ والعُمد، وأعضاء المجتمع المحلي في ٣٠ دورة تدريبية عن حقوق الطفل وحماية الطفل، لإتاحة حصول شواغل الأطفال على حقها من المراقبة في الأنشطة، حسبما يكون ذلك مناسباً، ولكي تؤثر على السلوك تجاه الأطفال



النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
<p>رصد حالة حقوق الإنسان في دارفور والإبلاغ عنها، وذلك بتنظيم ٨ بعثات رصد شهرياً لكل مكتب إقليمي أو دون إقليمي، و ٦ بعثات شهرياً لكل مخفر عسكري، والمتابعة مع السلطات المحلية المختصة لمعالجة المسائل التي يتم تحديدها</p>	٥٢٦	<p>بعثة ميدانية أُوفدت إلى ولايات دارفور الثلاث (١٥٩ بعثة إلى شمال دارفور، و ١٠٩ بعثات إلى جنوب دارفور، و ٢٥٨ بعثة إلى غرب دارفور) لتقييم ورصد حالة حقوق الإنسان والمسائل ذات الاهتمام وخاصة في مخيمات النازحين. وقد تحققت الزيارات من بلاغات انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك قتل وجرح المدنيين؛ والاعتداء الجنسي والجسدي على النساء؛ وحالات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين؛ وكماث المركبات، ونهب المنازل من جانب الجماعات المسلحة</p>
<p>تنظيم ٤ اجتماعات لمنتدى حقوق الإنسان في دارفور والمنتديات الفرعية مع سلطات حكومة السودان، والسلك الدبلوماسي، ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني، من أجل التصدي لشواغل حقوق الإنسان الرئيسية في دارفور</p>	لا	<p>تأجل اجتماع منتدى دارفور لحقوق الإنسان مرتين، بسبب عملية التقييم التي أجرتها حكومة السودان لتعاونها مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. وتعذر عقد اجتماعي المنتدى الفرعيين لشمال دارفور وجنوب دارفور بسبب الحالة الأمنية، بينما لم يعقد المنتدى الفرعي لجنوب دارفور اجتماعاته بسبب حدوث تغييرات في عضويته</p>
		<p>وُنظمت حلقتا عمل للمنتدبين الفرعيين المعنيين بحقوق الإنسان لغرب دارفور وجنوب دارفور. وبعد ذلك وضع المنتدى الفرعي لغرب دارفور خطة عمله لعام ٢٠١١، وعقد اجتماعاً لتناول قضايا حقوق الإنسان الرئيسية ذات الاهتمام، واستكشف سبل ضمان عمله بشكل فعال</p>

النواتج المقررة	أُنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تقديم تقريرين عن حالة حقوق الإنسان في دارفور عن طريق مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان	١	تمت صياغة تقرير عام واحد قُدِّم في آذار/مارس ٢٠١١ إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والقيادة العليا في العملية المختلطة، ولكنه لم ينشر بعد. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير كانت صياغة التقرير الثاني لا تزال جارية
إسداء المشورة إلى مديري السجون في إقليم دارفور من خلال القيام بزيارات كل شهرين إلى السجون ومرافق الاحتجاز وإجراء المتابعة مع السلطات المحلية المختصة بشأن ظروف المحتجزين	نعم	قُدِّمت المشورة إلى مديري السجون ومرافق الاحتجاز من خلال زيارات بلغ مجموعها ١٥٤ زيارة، بما في ذلك زيارات للمرافق التي تديرها المرافق الإصلاحية لحكومة السودان والشرطة ودائرة الاستخبارات والأمن الوطنية، والمخابرات العسكرية في ولايات دارفور الثلاث عُقدت اجتماعات متابعة مع مديري السجون ومراكز الاحتجاز وأعضاء النيابة العامة، ونتج عنها الإفراج عن العديد من المحتجزين، وتقييم ظروف الاحتجاز، بما في ذلك مرافق الاحتجاز/السجن
إسداء المشورة بشأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وذلك بعقد ٨ اجتماعات شهرياً مع مسؤولين حكوميين وممثلين عن الحركات	نعم	أسديت المشورة عن طريق اجتماعات بلغ مجموعها ٢٩٤ اجتماعاً، عُقدت في ولايات دارفور الثلاث، وتناولت تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، كما تصدّت لشواغل ذات صلة. وركّزت المناقشات على محاربة الإفلات من العقاب ومبدأ المساءلة، وعلى العنف الجنسي والجنساني، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، وحرية الحركة والشواغل الإنسانية والأمنية، والمنازعات بين القبائل، والحصول على الأراضي، وشواغل تدمير المحاصيل، ومسائل العدالة وغيرها من المسائل

النواتج المقررة	أُنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تنظيم ٤ حلقات عمل لفائدة ٨٠ من أعضاء النيابة العامة والقضاة وموظفي إنفاذ القانون، تتناول إقامة العدل ومعايير حقوق الإنسان	٤	حلقات عمل عقدت لـ ١٠٣ من موظفي إنفاذ القانون بشأن إقامة العدل والمعايير الدولية لحقوق الإنسان
تنظيم ٣ حلقات عمل لفائدة ٦٠ من أفراد القوات المسلحة السودانية، تتناول المعايير الدولية لحقوق الإنسان ومكافحة العنف ضد المرأة	٢	نظمت حلقتا عمل: حلقة عمل واحدة لـ ٣٣ فرداً من أفراد القوات المسلحة السودانية بشأن مفاهيم حقوق الإنسان الأساسية والممارسات المثلى، وحلقة عمل أخرى لـ ٦٤ مسؤولاً في الاستخبارات العسكرية بشأن معايير حقوق الإنسان في ما يتعلق بالاعتقال والاحتجاز، ومعاملة المحتجزين، وذلك استجابة للمشاكل التي تطرأ في ما يتعلق بهذه الشواغل المحددة ولم تنظم حلقة العمل الثالثة لأن عدد المشاركين فيها تجاوز العدد المستهدف البالغ ٦٠ مشاركاً
تقديم المساعدة إلى أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين في وضع استراتيجية للعدالة الانتقالية، من خلال عقد اجتماعات منتظمة مع أعضاء المجتمع المدني، وتنظيم ٤ حلقات عمل لفائدة المجتمع المدني تتناول العدالة الانتقالية وحلقتي عمل مخصصتين لميسري الحوار والتشاور بين الأطراف في دارفور	نعم	قُدِّمت المساعدة لأعضاء المجتمع المدني مما أسهم في ضمان إدراج عنصري حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية في الوثيقة الختامية للمؤتمر الموسع لأصحاب المصلحة في دارفور الذي عقد في الدوحة في أيار/مايو ٢٠١١ جرى تقديم المساعدة أيضاً بالمشاركة في رئاسة لجنة العدالة والمصالحة خلال المؤتمر الموسع لأصحاب المصلحة في دارفور الذي أقرَّ استراتيجية العدالة الانتقالية كما وردت في وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور
ولم تعقد حلقات عمل بشأن العدالة الانتقالية، ولكن جميع الدورات التدريبية وحلقات العمل المتعلقة بحقوق الإنسان، والتي نُظِّمت لأعضاء النيابة العامة والقضاة والمحامين وموظفي إنفاذ القانون والمجتمع المدني، اشتملت على مسألة الإفلات من العقاب، وهي مسألة أساسية من مسائل العدالة الانتقالية في دارفور		

النواتج المقررة	أُنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تنظيم ٩ حلقات عمل بمشاركة ١٨٠ من أعضاء منظمات المجتمع المدني، وقادة المجتمعات المحلية، والشباب والنساء، للتوعية بحقوق الإنسان ولا سيما شرعة الحقوق والدستور الوطني الانتقالي، والقوانين الجنائية، وعملية تقديم الشكاوى لدى الشرطة، وكذلك إسداء المشورة بشأن القيام بالدعوة لدى المسؤولين الحكوميين ولدى مسؤولي الحركات بغية ضمان احترام حقوق الإنسان	٩	حلقات عمل نُظِّمت لمشاركين بلغ مجموعهم ٢٨٦ مشاركاً، وتناولت كيفية التعرف على انتهاكات وخروقات حقوق الإنسان بناء على القوانين الوطنية والدولية لحقوق الإنسان، والعنف ضد المرأة، ودور أعضاء البرلمان في مكافحة العنف الجنسي والجنساني في دارفور
إسداء المشورة إلى اللجان المعنية بالعنف الجنساني على مستوى الولايات من خلال عقد اجتماعات شهرية وتنظيم ثلاث حلقات عمل لفائدة تلك اللجان بشأن تنفيذ خطط عملها، وكذلك بشأن الجهود الرامية إلى منع العنف الجنساني والتصدي له، بما في ذلك تطوير المؤسسات	١٧	اجتماعاً عُقدت مع لجان الولايات المعنية بمكافحة العنف ضد النساء في ولايات دارفور الثلاث (ثلاثة منها في شمال دارفور، وخمسة في جنوب دارفور، وتسعة في غرب دارفور)
وكذلك بشأن الجهود الرامية إلى منع العنف الجنساني والتصدي له، بما في ذلك تطوير المؤسسات	٣	حلقات عمل نُظِّمت لما مجموعه ٩٨ مشاركاً وتناولت الحاجة إلى نهج منسق لمنع العنف الجنساني والتصدي له؛ والمواءمة بين الأدلة العملية للتحقيق في العنف الجنساني
تنظيم ٨ حلقات عمل في المخيمات لفائدة ٤٠٠ نازح، تناول اتباع النهج القائمة على حقوق الإنسان في منع العنف الجنسي والجنساني والتصدي له، وذلك بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة	٢	وأُسديت المشورة أيضاً خلال جلسة تناولت الدور البرلماني في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، قُدمت لفائدة ٤٨ من أعضاء المجلس التشريعي لولاية غرب دارفور وشكلت جزءاً من دورة تدريبية استمرت ثلاثة أيام، نُظِّمت بالاشتراك مع المجلس التشريعي لغرب دارفور
تنظيم ٨ حلقات عمل في المخيمات لفائدة ٤٠٠ نازح، تناول اتباع النهج القائمة على حقوق الإنسان في منع العنف الجنسي والجنساني والتصدي له، وذلك بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة	٣	حلقتا عمل نظمتا لفائدة ١١٩ من النازحين بما في ذلك ١١ شيخاً من شيوخ مخيمي خمس دقائق والحصاحيصا التي تؤوي النازحين (في زالنجي) أنشطة للتوعية نُظِّمت في مخيمات نازحين هي زمزم والسلام (شمال دارفور) والحصاحيصا (غرب دارفور) وذلك في سياق حملة نشطاء مكافحة العنف ضد المرأة المستمرة لـ ١٦ يوماً، واستفاد منها قرابة ١ ٥٠٠ شخص

أُنجزت  
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

ويعزى انخفاض الناتج إلى الحالة الأمنية السائدة وإلى حاجة الأنشطة التي تنظم داخل المخيمات إلى موافقة السلطات المحلية في ولايات دارفور الثلاث

حلقة عمل نظمت لعدد مجموعه ٤٥٨ مشاركاً، وتناولت وضع إجراءات معيارية للتصدي لقضايا العنف الجنساني في مراكز الشرطة؛ والتحقيق في العنف الجنساني؛ والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وحقوق المحتجزين والديمقراطية في عمل الشرطة

ويعزى ازدياد الناتج إلى تنظيم حلقات العمل على المستوى الإقليمي بدلاً من تنظيمها على مستوى القطاع كما كان مقررًا في الأصل

حلقتان دراسيتان نظمتا لعدد مجموعه ٧٢ من المشرّعات، وتناولتا شؤون المرأة والسلام والأمن وذلك لصياغة استراتيجيات للدعوة في إصلاح السياسات والقوانين. ونتج عن إحدى الحلقتين إنشاء التجمع التشريعي للمرأة الدارفورية

عُقدت ستة اجتماعات مع لجان الولايات المعنية بمكافحة العنف الجنساني والجنساني، تناولت السياسات والبرامج الرامية إلى منع هذا العنف والتصدي له

حوارًا مجتمعيًا أُجريت على مستوى المجتمع المحلي بشأن منع العنف الجنساني والجنساني والتصدي له، وتحقيق الوصول إلى أكثر من ٧٠٠ نازح. وقد أُدمجت بعض الحوارات المجتمعية مع حملة نشطاء مكافحة العنف الجنساني المستمرة لـ ١٦ يومًا، والتي تضمنت مسيرات وخطبًا وعروضًا درامية وثقافية وأنشطة للدعوة وبناء القدرات وكذلك دورات تدريبية للمنظمات غير الحكومية واشترك في الحملة حوالي ٣٠٠٠ من سكان دارفور

١٥

تنظيم ٤ حلقات عمل لفائدة ١٦٠ من أفراد الشرطة ومسؤولي السجون في حكومة السودان تناول المعايير الدولية لحقوق الإنسان وحقوق المحتجزين والديمقراطية في عمل الشرطة، بما في ذلك الإحالات

٢

تنظيم حلقتين دراسيتين مع تجمع مشرّعات دارفور لتحديد ثغرات السياسات في ما يتعلق بتعزيز حقوق المرأة (بما في ذلك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية) ولتحديد الاستراتيجيات المتعلقة بالدعوة في المجال التشريعي

نعم

تنظيم حلقات دراسية فصلية مع لجان الولايات المعنية بمكافحة العنف الجنساني والجنساني تتعلق بالسياسات والبرامج الرامية إلى منع هذا العنف والتصدي له

١٤

إجراء ٤ حوارات مجتمعية مع مجتمعات النازحين بشأن منع العنف الجنساني والجنساني والتصدي له على مستوى المجتمعات المحلية

النواتج المقررة	أنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
إجراء دراسة عن تحقيق العدالة الجنسانية في نظم الوساطة التقليدية والعدالة الانتقالية لتستخدمها منظمات المجتمع المدني	نعم	أجريت دراسة عن تحقيق العدالة الجنسانية في نظم الوساطة التقليدية والعدالة الانتقالية لاستخدام منظمات المجتمع المدني
وضع خطط ذات توجه برامجي لحماية الطفل في دارفور تشمل إجراء تقييم للمناطق ووضع خطة عمل موافقة تستخدم كمنطلق لإجراء متابعة فعالة بشأن الشواغل المتعلقة بحماية الأطفال في دارفور	١	أعدت خطة واحدة ذات توجه برامجي وستستخدم كقاعدة لعمليات أنشطة حماية الطفل وإحاطات الموظفين الجدد
إجراء مفاوضات بشأن وضع خطط عمل ترمي إلى إنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال بما في ذلك تجنيد الجنود الأطفال واستخدامهم، وذلك من خلال عقد اجتماعات نصف شهرية مع قادة الجماعات المسلحة	٧	اجتماعات عقدت مع قادة الجماعات المسلحة وأسفرت عن تقديم خطط عمل لكل من جيش تحرير السودان - الجناح الأم (أبو القاسم) وحركة العدل والمساواة - جناح السلام؛ وعن تسريح جيش تحرير السودان - فصيل الإرادة الحرة وجيش تحرير السودان - الجناح الأم لـ ٨٤ من الأطفال الجنود
	١	اجتماع واحد عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ مع وزارة الدفاع، وبعثة الأمم المتحدة في السودان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وتناول تقديم خطة عمل القوات المسلحة السودانية التي تجري صياغتها
إعداد تقرير تقييم فصلي عن التقدم المحرز في الحوار مع أطراف النزاع وعن تنفيذ خطط العمل الرامية إلى إنهاء تجنيد الجنود الأطفال واستخدامهم وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال	٣	تقارير مرحلية (تقريران قدمهما جيش تحرير السودان - فصيل الإرادة الحرة الذي سبق أن قدم خطة عمل في حزيران/يونيه ٢٠١٠، وتقرير واحد قدمته حركة العدل والمساواة - جناح السلام)
		لم تقدم أطراف النزاع التقارير المرحلية بصورة فصلية كما كان متوقعًا وذلك بسبب الحالة الأمنية السائدة

النواتج المقررة	أُنجزت (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
إسداء المشورة إلى السلطات الوطنية والمحلية، مما في ذلك إلى أطراف النزاع، بشأن قضايا الحماية، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، من خلال إجراء رصد للانتهاكات التي ترتكب ضد الأطفال والإبلاغ عنها يوميا بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري ولا سيما مع اليونيسيف	نعم	أسديت المشورة إلى ثلاثة موظفين قانونيين في محكمة فوربرنقا وإلى محلية سرف عمرة ومفوضي الشرطة، وذلك في اجتماعين كذلك عقدت اجتماعات مع أطراف النزاع في إطار تنفيذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، بشأن مفاوضات الالتزام بخطة العمل الرامية إلى إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم
تقديم تقرير كل شهرين إلى الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح عملا بالقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)	٦	تقارير تقدم كل شهرين تم إعدادها
التقرير القطري السنوي للرصد والامثال الذي يقدمه الأمين العام (إلى مجلس الأمن) بشأن الانتهاكات والاعتداءات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال	١	تقرير واحد للأمين العام بشأن الأطفال والنزاع المسلح في السودان، عن الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ إلى شباط/فبراير ٢٠١١
تقارير فصلية عن التعميم وبناء القدرات والتدريب	٣	تقارير صدرت عن التعميم وبناء قدرات حفظة السلام والأفراد المرتبطين بهم وتدريبهم ويعزى انخفاض الناتج إلى نقص القدرات في العملية
تنظيم ست دورات تدريبية شهريا لمنظمات المجتمع المدني ومؤسسات الحكومة والجهات الفاعلة الأخرى في جميع أنحاء دارفور تناول حقوق الطفل وحمايته	٢٩	دورة تدريبية قُدمت لما مجموعه ١٠٩١ مشاركا (بما في ذلك ٣٤٧ امرأة) وتناولت حقوق الطفل وحمايته
توزيع مواد دعائية مترجمة إلى اللغات المحلية على مستوى المجتمعات المحلية، وتعلق بحماية الأطفال المتضررين من النزاع	نعم	وزعت مواد دعائية باللغات المحلية في خمس محليات، وشملت ١٦ نسخة عربية من قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، و ٢٣ نسخة عربية من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل

#### العنصر ٤: الاتصال للأغراض الإنسانية والانتعاش والتنمية

٦٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ما برحت العملية المختلطة تعمل في شراكة مع حكومة السودان، وفريق الأمم المتحدة القطري، والمنظمات العاملة في المجال الإنساني والانتعاش والتنمية، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، من أجل إحراز تقدم في تحقيق استقرار الحالة الإنسانية وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت العملية المختلطة المساعدة في كفالة استمرار الاتصال والتعاون مع حكومة السودان، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومواصلة الحوار بين العنصر العسكري وعنصر الشرطة والتنسيق بينهما لضمان تبادل المعلومات عن العمليات الإنسانية والعسكرية الجارية، وعمليات نشر العسكريين وأفراد الشرطة.

٦٤ - وسيتولى المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية تنسيق الأنشطة ومساعدة من مكتب الاتصال للأغراض الإنسانية السابق (يسمى حالياً شعبة استراتيجية الحماية والتنسيق). ولم يُعين خلال الفترة المشمولة بالتقرير نائب منسق الشؤون الإنسانية الذي يتخذ من دارفور مقراً له.

٦٥ - وتشمل آلية التنسيق بين العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري عقد اجتماعات أسبوعية وجلسات لأغراض التخطيط المتكامل. ومن بين الجهود المبذولة لتعزيز المشاورات بين العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري، عقد في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ اجتماع موسع بين الطرفين (يشمل اللجنة التوجيهية للمنظمات الدولية غير الحكومية)، برئاسة المشتركة للمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في السودان والممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الهيئة الموسعة للعملية المختلطة/فريق الأمم المتحدة القطري عقد اجتماعات شهرية، بالتبادل في كل من الخرطوم والفاشر، من أجل استعراض ومعالجة المسائل المتعلقة بسياسات الشؤون الإنسانية، والانتعاش وغيرها من المسائل ذات الصلة.

٦٦ - وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم فيما يتعلق بحماية المدنيين، فلا تزال الصدمات الجارية بين حكومة السودان وقوات الحركة تؤثر سلباً على الحالة الإنسانية. وتفيد التقديرات أن ٧٠.٠٠٠ شخص قد نزحوا من جراء أعمال القتال في شنقل طوباوية وفي شرق جبل مرة التي نشبت منذ بداية عام ٢٠١١. والتمس العديد من أولئك الأشخاص الحماية من العملية المختلطة وحصلوا عليها عن طريق التجمع حول مواقع الأفرقة التابعة للعملية المختلطة في المناطق المتأثرة بأعمال القتال.



٦٧ - وبغية زيادة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية وتحسين عملية تقديم المعونة الإنسانية، فقد بدأت في ١ أيار/مايو ٢٠١١ عملية سلة الربيع من أجل الوصول إلى ما يقارب ٤٠٠ ٠٠٠ من المنتفعين. وعن طريق هذه العملية، أوفدت العملية المختلطة والوكالات العاملة في المجال الإنساني بعثات لتقييم الاحتياجات وتقديم المعونة للمجتمعات المحلية في المناطق التي لم يكن الوصول إليها ممكناً في السابق. ونظراً لزيادة إمكانية الوصول إلى مخيمات النازحين، فقد تمكنت العملية المختلطة من الشروع في تنفيذ مشاريع الأثر السريع الإنسانية في مخيم بيضا في غرب دارفور وكذلك في مخيمات النيم، وجوعانة وسكلي في جنوب دارفور، وذلك من أجل تحسين الأحوال المعيشية وزيادة إمكانية الوصول إلى النازحين.

٦٨ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، عُقدت في الفاشر حلقة عمل بشأن استراتيجية الانعاش في دارفور التي قام بتنظيمها كل من العملية المختلطة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع ممثلين عن حكومات ولايات شمال، وجنوب وغرب دارفور (بما يشمل وزارة المالية، ووحدة التخطيط والمجلس الاستراتيجي)؛ وفريق الأمم المتحدة القطري؛ ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ ومنظمات غير حكومية دولية. وتمثلت أهداف حلقة العمل فيما يلي: عقد مشاورات مع حكومات الولايات بشأن خطط التنمية، واستعراض ومناقشة النتائج، والمخرجات والأنشطة التي من الممكن أن تحققها الأمم المتحدة في مجال الانعاش عن طريق الفريق العامل المعني بالإطار الاستراتيجي المتكامل لانعاش دارفور، والتشاور مع ممثلي الولايات والمنظمات غير الحكومية الدولية بشأن مصفوفة نتائج الإطار الاستراتيجي المتكامل لانعاش. واستعرضت حلقة العمل أيضاً مشروع مصفوفة نتائج الإطار الاستراتيجي المتكامل لانعاش، بما في ذلك المجالات المواضيعية التي حددها الفريق العامل المعني بالإطار الاستراتيجي المتكامل لانعاش دارفور بوصفها من الأولويات، وتيسير تعزيز فهم منظور أصحاب المصلحة بشأن الانعاش في دارفور، فضلاً عن تحديد المجالات المواضيعية والجغرافية المناسبة لتنفيذ أنشطة الانعاش في دارفور.

٦٩ - وقد أنجز في ولايات دارفور الثلاث، بالتشاور مع المسؤولين الحكوميين، تقييم للفرص المتاحة للتنفيذ لمشاريع اجتماعية - اقتصادية موجهة إلى المرأة. واستناداً إلى التقييم، جرى وضع مقترحات لمشاريع وتقديمها على الجهات المانحة.

## الإنجاز المتوقع ٤-١: تحسين الحالة الإنسانية ووضع برامج لتحقيق الانتعاش الاقتصادي والحد من الفقر في دارفور

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
٤-١-١ زيادة مشاركة سكان دارفور في برامج الإنعاش والتأهيل الاقتصادي، بما في ذلك مشاركة المرأة بنسبة لا تقل عن ٥ في المائة (مشاركة المرأة بنسبة ٢,٥ في المائة في برامج الإنعاش والتأهيل الاقتصادي في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ وبنسبة ٥ في المائة في تلك البرامج في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١)	لم توضع ولم تُنفذ بعد برامج الانتعاش وإعادة التأهيل الاقتصادي في دارفور ويعزى ذلك إلى الافتقار إلى التمويل
٤-١-٢ إيصال المساعدات الإنسانية دون عائق إلى مخيمات النازحين والسكان المعرضين للخطر في جميع أنحاء دارفور	زادت عملية سلة الربيع، التي بدأت في ١ أيار/مايو ٢٠١١، من وصول المساعدات الإنسانية كما حسنت من تقديم المعونة الإنسانية للسكان المعرضين للخطر في دارفور في المناطق الخاضعة لسيطرة كل من حكومة السودان والحركات المسلحة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
دعم النظراء الحكوميين الرئيسيين، بما في ذلك مفوضية العون الإنساني واللجنة الرفيعة المستوى، في تحديد الأولويات فيما يتعلق بالعودة الطوعية والاندماج مجددا بطريقة مستدامة من خلال إسداء المشورة بشأن المسائل السياسية والأمنية والمشاركة الشهرية في آلية التحقق المشتركة	نعم جرى تقديم المشورة والتوصيات إلى الوزارات المختصة، ومفوضية العون الإنساني واللجنة الرفيعة المستوى من أجل وضع خطط وتدخلات للوزارات المختصة؛ وتقديم مجموعة معلومات إلى النازحين بشأن ما عليهم توقعه لدى العودة الطوعية، ودعم هياكل الإدارة المحلية من أجل زيادة الاستثمارات في أسباب المعيشة
تنظيم ٦ حلقات عمل، بالتشاور الوثيق مع نائب الممثل المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، يشارك في كل منها ١٠ من ممثلي مفوضية العون الإنساني، وأفراد العملية المختلطة العسكريين وأفراد الشرطة التابعين لها، وأصحاب المصلحة وذلك بشأن إدارة عمليات العودة الطوعية وأنشطة الإدماج، بما في ذلك عمليات جمع، وتحليل وإدارة المعلومات فضلا عن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالنازحين	لا ولم يُعين خلال الفترة المشمولة بالتقرير نائب المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تنفيذ ١٠ مشاريع سريعة الأثر، تم إقرارها من خلال مشاورات وثيقة مع فريق الأمم المتحدة القطري، دعماً لإعادة الإدماج المبكر، بما في ذلك إعادة تأهيل المدارس والمرافق الصحية والطرق المؤدية إلى المناطق المستهدفة في المجتمعات المحلية	لا	من بين المشاريع العشرة المقررة لدعم عملية إعادة الإدماج المبكر في مجالات التعليم، والمياه، والصرف الصحي، وبناء القدرات والتعايش السلمي/بناء السلام في غرب وجنوب دارفور، فقد بلغت ستة مشروعات في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير مراحل مختلفة للتنفيذ، في حين من المقرر أن تبدأ المشاريع الأربعة المتبقية خلال الربع المقبل، ويعزى ذلك إلى التأخير في التوقيع على مذكرات التفاهم مع شركاء التنفيذ
تيسير تنسيق أنشطة العودة، بالتشاور الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، دعماً لتنفيذ اتفاق سلام دارفور عن طريق عقد اجتماعات أسبوعية للاتصال والتنسيق مع حكومة السودان في الخرطوم بشأن الأشخاص المشردين داخليا	لا	لم تُعقد اجتماعات الاتصال والتنسيق الأسبوعية، إذ أن الآليات المتعلقة بالتنسيق لم تعمل بكامل طاقتها. وستبدأ فرقة العمل واللجنة التقنية المعنية بالتوصل إلى حلول دائمة، اللتان أنشأتهما حكومة السودان في شباط/فبراير ٢٠١١ واعتمدتهما اللجنة الرفيعة المستوى في آذار/مارس ٢٠١١، في عقد اجتماعات تنسيقية في دورة الإبلاغ المقبلة
تيسير تقديم المساعدة الإنسانية ووصول فريق الأمم المتحدة القطري والعملية المختلطة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية إلى مناطق دارفور	نعم	قدمت العملية المختلطة دعماً إلى تقديم المساعدات الإنسانية عن طريق القيام بعدد ١٢٠ عملية حراسة في الشهر للعاملين في مجال المساعدة الإنسانية لتقديم المساعدة، ولا سيما للمناطق التي يصعب الوصول إليها في دارفور، بما فيها خور أبشي، وكتم، والطينة وقولو
إسداء المشورة بشأن عمليات العملية المختلطة في اجتماعات شهرية إلى اللجنة الرفيعة المستوى بشأن الشؤون الإنسانية	لا	أسديت المشورة في اجتماعين دعيت العملية المختلطة إلى حضورهما من قبل اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالشؤون الإنسانية
		لم تُعقد اجتماعات شهرية حسبما هو مقرر ويعزى ذلك إلى تناوب الأفراد في اللجنة وإلى التركيز على العمليات في جنوب السودان

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
إسداء المشورة إلى السلطات المحلية، بما في ذلك السلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور، بشأن عمليات العملية المختلطة والجوانب السياسية والأمنية للانتعاش الاقتصادي والحد من الفقر، وذلك بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمؤسسات المالية	نعم	لم تسد المشورة إلى السلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور بسبب التغييرات في القيادة منذ الانتخابات الوطنية التي جرت في نيسان/أبريل ٢٠١٠ وتعمل العملية المختلطة بشكل وثيق مع نظرائها الوطنيين والشركاء الدوليين، بما في ذلك الفريق العامل المعني بالانتعاش في دارفور، وذلك من أجل إسداء المشورة بشأن عملياتها وبشأن الجوانب السياسية الحساسة للانتعاش والتخفيف من وطأة الفقر
تقديم إحاطات عن العملية المختلطة في اجتماعات الأطراف المانحة المتعددة والاجتماعات الأسبوعية للفريق القطري	نعم	أسديت المشورة في الاجتماعات الأسبوعية لفريق الأمم المتحدة القطري وقدمت إلى الجهات الرئيسية المانحة إحاطة بشأن عملية سلة الربيع
إسداء المشورة من خلال عقد اجتماعات شهرية مع لجان الدولة المعنية بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، المتعلق بالتدخلات الاجتماعية والاقتصادية لمصلحة المرأة في المجتمعات المحلية ومخيمات النازحين	لا	أسديت المشورة للجنة الولاية في شمال دارفور بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في اجتماع عُقد لمناقشة مقترح مقدم من لجنة الولاية بشأن تنظيم حلقة عمل لتحديد مجالات التدخل من أجل تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة

النواتج المنجزة  
(العدد أو نعم/لا) ملاحظات

النواتج المقررة

ويعزى انخفاض الناتج إلى القرار الذي اتخذته لجنة الولاية بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقاضي بالتركيز على زيادة مشاركة المرأة في عملية السلام والحوكمة. وجررت مناقشة هذه المسائل في ثلاث حلقات دراسية نُظمت لفائدة ١٢٤ مشاركاً (أبلغ عنها في إطار العنصر ٣)

عقدت فرقة العمل المؤلفة من الوحدة الاستشارية للشؤون الجنسانية التابعة للعملية المختلطة، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ومفوضية العون الإنساني، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومستشارة الوالي لشؤون المرأة والطفل، واتحاد المرأة، ودائرة المعونة بهيئة الإغاثة الإسلامية، بشأن إنعاش وإنشاء مراكز المرأة من أجل التمكين الاجتماعي - الاقتصادي للمرأة

ويعزى انخفاض الناتج إلى البيئة السياسية المتسمة بالتحديات لمشاركة المرأة في عملية سلام دارفور

أجريت دراسة عن الانتعاش الاقتصادي المبكر في ولايات دارفور الثلاث

٦

المشاركة في اجتماعات تعقد كل شهرين مع الحكومة ووكالات الأمم المتحدة وتجمع النساء أعضاء الهيئات التشريعية من ولايات دارفور الثلاث بشأن اعتماد سياسات تدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمصلحة المرأة في المجتمعات المحلية ومخيمات النازحين والعائدين

نعم

الإسهام في دراسة عن تهيئة فرص اقتصادية وفرص لكسب الرزق تكون مناسبة للمرأة في المجتمعات المحلية وأماكن تجمع العائدين من النازحين واللاجئين

**الإنجاز المتوقع ٤-٢:** تحرر المدنيين في دارفور من الخوف من التعرض لهجوم أو اعتداء وتمكن النازحين من العودة طوعاً إلى ديارهم في بيئة آمنة ومستدامة

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
ازدياد أعداد العائدين طوعاً من اللاجئين والنازحين (٢٠٠٩/٢٠١٠: ٢٠١٠/٢٠١١؛ ١٠٠ ٠٠٠: ٢٠٠ ٠٠٠)	أشار فريق الأمم المتحدة القطري إلى أن نحو ٥٠ ٠٠٠ من النازحين قد عادوا إلى أماكنهم الأصلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مقارنة بعدد ٢٥ ٠٠٠ من النازحين الذين عادوا إلى أماكنهم الأصلية خلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فقد قرر السكان النازحون العودة بسبب تحسن الحالة الأمنية في بعض المناطق في دارفور وزيادة فرص أسباب المعيشة

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تنظيم ٤٠ حلقة عمل أو أنشطة تدريبية أخرى مع حكومة السودان والحركات بشأن حماية المدنيين والمسائل الإنسانية	لا لم تعقد حلقات العمل بسبب مجموعة من مختلف العوامل، بما فيها انعدام الأمن بصورة عامة والمسائل المتعلقة بإمكانية الوصول، وعدم الاستقرار السياسي وقدرة الملاك الوظيفي خلال الفترة المشمولة بالتقرير
تنظيم ٢٠ حلقة عمل مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية بشأن التعاون بين الجانبين المدني والعسكري واستخدام المعدات العسكرية في الأزمات الإنسانية المعقدة وفي عمليات الاتصال والتنسيق اليومية التي تُجرى بشأن تنفيذ الإطار المدني العسكري	١٥ جرى تنظيم حلقات عمل في جميع أنحاء دارفور للتنسيق بين الجانبين المدني والعسكري لفائدة أكثر من ٣٠٠ مشارك بشأن الحالة الإنسانية والتصدي لها؛ والقانون الإنساني الدولي؛ ومبادئ ومفاهيم العمل الإنساني؛ ونهج المجموعات وتنفيذ إطار العمل المدني والعسكري وجرى إلغاء ٥ من حلقات العمل بسبب تناوب القوات وعدم توافر الموظفين

## العنصر ٥: الدعم

٧٠ - قُدم خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير ما يلزم من الخدمات اللوجستية والإدارية والأمنية دعماً لتنفيذ الولاية المسندة إلى العملية المختلطة، وذلك لما عدده في المتوسط ١٧ ٥٤٣ من الأفراد العسكريين، و ٩٣٥ ٤ من أفراد الشرطة، و ٣٥٣ ٤ من الموظفين المدنيين، و ٤ من أفراد السجون. ولا تزال العملية المختلطة تواجه صعوبات في بلوغ مستويات النشر المقررة بسبب حالات التأخير في منح تأشيرات الدخول، وقسوة الأحوال المعيشية وعدم استقرار الحالة الأمنية في دارفور.

٧١ - وجرى وضع نظام لقيّد حركة المركبات، بوصفه آلية فعالة لرصد استخدام المركبات واستهلاك الوقود، في جميع المركبات. وبالإضافة إلى خفض عدد حوادث المرور الكبرى، جرى تعميم عملية اختبار القيادة وتوحيدها في جميع مناطق العملية المختلطة، وجرى تنظيم حملة مرتين في العام لأغراض السلامة على الطرق ووضع برنامج تدريب داخلي لسائقي مركبات الدفع الرباعي على جميع أنواع التضاريس وذلك لإكساب السائقين المهارات المطلوبة للقيادة الآمنة والفعالة في الظروف السائدة في الطرق في دارفور.

٧٢ - وواصلت العملية المختلطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير أنشطتها الرامية إلى التخفيف مما يخلفه انتشارها وعملياتها من ضغوط على البيئة الهشة في دارفور. وقد جُهِز ٤٢ موقعاً من المواقع الـ ٩٦ التي تصلح لحفر الآبار، والتي توجد في مواقع أفرقة العملية المختلطة وبجوارها، وتُقتسم المياه المستخرجة مع المجتمعات المحلية. وبغية تلبية الاحتياجات اليومية، تنفذ العملية المختلطة مشاريع حفظ المياه، بما في ذلك تصميم أنظمة إعادة تدوير المياه المستعملة وتجميع مياه الأمطار وتوزيعها شبكياً في كل من الفاشر، ونيالا، والجنينة وزالنجي، وإجراء تعديلات لما عدده ١٤٠ من وحدات الاغتسال لإعادة تدوير مياه المجاريير المعالجة لأغراض تصريف المراحيض وتنظيف الأرضية وإطفاء الحرائق.

٧٣ - وقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تقدماً في مشاريع التشييد المتعددة السنوات مع تشييد ما مجموعه ٢١ معسكراً للوحدات العسكرية، و ١٨ معسكراً لوحدات الشرطة المشكلة و ١٧ مركزاً لحفارة المجتمعات المحلية، وذلك على الرغم من التحديات اللوجستية الناجمة عن الظروف الشاقة، وضعف الهياكل الأساسية في دارفور، وطول مسافة النقل البري وخطوط الإمداد من بورتسودان (٢٢٥٠ كيلومتراً)، والوقت الطويل الذي تستغرقه عمليات التخليص الجمركي، والقيود الأمنية التي من شأنها تأخير نقل الموردين إلى المواقع، فضلاً عن المصاعب التي تواجه تحديد الأراضي والحصول على التصاريح الحكومية.

٧٤ - ولا تزال القيود المفروضة على التنقل تعرقل أنشطة العملية المختلطة في مختلف أرجاء دارفور. ولا تزال العملية المختلطة تعاني أيضا من الآثار السلبية من الناحية التشغيلية بسبب نقص القدرات في مجال الطيران، ولا سيما فيما يتعلق بالطائرات العمودية العسكرية متوسطة الخدمة.

## الإنجاز المتوقع ١-٥: زيادة كفاءة وفعالية الدعم اللوجستي والإداري والأمني المقدم إلى العملية المختلطة

مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
١-١-٥ الانتهاء بنسبة ٨٥ في المائة من تشييد معسكرات الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكّلة ومراكز خفارة المجتمعات المحلية	عموماً، أُنجزت أعمال التشييد بنسبة ٧٥ في المائة بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠١١. فقد اكتمل بناء ٢١ موقعا من أصل ٣٧ من مواقع الأفرقة المقررة للوحدات العسكرية، وبلغت أعمال الإنجاز المرحلة النهائية في ٩ مواقع ووصل العمل في موقعين مرحلة التعبئة بينما لم يتسن البدء في إنجاز المواقع الخمسة المتبقية بسبب مشاكل أمنية وأخرى متصلة بالأراضي. وبالإضافة إلى ذلك، أُنجزت أعمال تشييد ١٨ من بين ١٩ مخيما من المخيمات المقرر بناؤها لوحدات الشرطة المشكلة بينما تأجل تشييد مخيم في نيريتي لعدم وجود أي خطة للنشر بعد. واکتمل تشييد ١٩ من المخيمات المقرر بناؤها لعناصر التمكين العسكري. وأخيرا، أُنجز بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، تشييد ١٨ من مراكز خفارة المجتمعات المحلية الـ ٧٠ المقرر بناؤها
٢-١-٥ تقليص أسطول الطائرات الثابتة الجناحين بالانتقال من استخدام هياكل الطائرات الوحيدة الوظيفة إلى استخدام الهياكل المتعددة الوظائف (٢٠٠٨-٢٠٠٩: ١٤؛ ٢٠٠٩-٢٠١٠: ٢٠؛ ٢٠١٠-٢٠١١: ١٤؛ ٢٠١١-٢٠١٢: ١٢)	أسفر وضع ترتيبات الدعم الإقليمي عن تقليص الأسطول الجوي للعملية المختلطة بطائرتين ثابتتي الجناحين (طائرة من طراز AN-74 وطائرة من L-100 طراز) مقارنة بعدد الطائرات الثابتة الجناحين المقررة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، والبالغ ١٢ طائرة
٣-١-٥ تقليص استخراج المياه الجوفية من خلال زيادة إنتاج المياه عن طريق إدارة المياه المستعملة وتجميع مياه الأمطار (٢٠٠٨-٢٠٠٩: تقلص استخراج المياه الجوفية بنسبة صفر في المائة؛ ٢٠٠٩-٢٠١٠: ٢٥ في المائة؛ ٢٠١٠-٢٠١١: ٤٠ في المائة)	واجهت العملية المختلطة صعوبة في نشر ثلاث من طائراتها الثابتة الجناحين أعيد تدوير ما نسبته ٢٤ في المائة من المياه اللازمة من خلال تركيب وتشغيل ٦٤ محطة لمعالجة المياه المستعملة يُعزى إنتاج المياه بكميات أقل مما كان مقررا من خلال إدارة المياه المستعملة، إلى حالات التأخير في تركيب محطات معالجة المياه المستعملة بسبب نقص المواد الضرورية لتشييد الهياكل الأساسية اللازمة لإنشاء تلك المحطات ونظرا لعدم استقرار الحالة الأمنية التي فرضت قيودا على التحرك إلى مواقع الأفرقة



مؤشرات الإنجاز المقررة	مؤشرات الإنجاز الفعلية
١-٤-٥ تقليص النسبة المئوية لحوادث السير الكبرى (٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٨ في المائة من إجمالي الأسطول؛ ٢٠٠٩/٢٠١٠: ٣ في المائة؛ ٢٠١١/٢٠١٠: ١,٥ في المائة)	سُجل وقوع ١١٢ حادثاً من حوادث السير الكبرى، وهو ما يمثل نقصاً نسبته ٢٧ في المائة مقارنة مع الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، وذلك ثمرة لتوحي المزيّد من الصرامة في ما يتعلق باختبار السائقين ورصد تجاوز المركبات للسرعة المسموح بها باستخدام نظام قيد حركة السيارات، وإطلاق حملة جيدة الإعداد للغاية تستهدف التوعية بمسائل السلامة على الطرق، وتوفير برنامج للتدريب على قيادة المركبات الرباعية الدفع الصالحة لكل الطرق
الناتج المقررة	الناتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
<b>تحسين الخدمات</b>	
إنجاز كافة الأشغال المدنية المتبقية في ٤ مخيمات لأفراد القوات العسكرية، و ٦ معسكرات لوحدة الشرطة المشكلة، و ٨ مواقع أفارقة/مواقع عسكرية خارجية، و ٢٤ مركزاً من مراكز خفارة المجتمعات المحلية، بما في ذلك مد الطرق الممهدة بالحصى والطرق المعبّدة بالأسفلت التي تربط المعسكرات الكبرى ومواقع الأفارقة بالطرق الرئيسية لتقليل من أعمال الصيانة التي تحتاج إليها المركبات المملوكة للأمم المتحدة	لا أنجزت الأشغال المدنية في أربعة معسكرات لأفراد القوات العسكرية وست معسكرات لوحدة الشرطة المشكلة، بينما اكتملت بنسبة ٩٧ في المائة الأشغال المدنية المتعلقة بإنجاز مواقع الأفارقة/المواقع العسكرية الخارجية (خمسة مواقع من أصل مواقع الأفارقة/المواقع العسكرية الخارجية الثمانية المقررة)، وذلك بسبب تأخر تسليم الأسمت أنجز ١٨ مركزاً من أصل ٢٤ من مراكز خفارة المجتمعات المحلية المقرر بناؤها إذ لم يتسنّ اقتناء الأراضي اللازمة للمراكز الستة المتبقية أنجزت أعمال تعبيد الطرق التي تربط المعسكرات الكبرى بالطرق الرئيسية، بينما لا تزال أعمال مد الطرق الممهدة بالحصى متواصلة
تخفيض عدد أسطول الطائرات الثابتة الجناحين من خلال الانتقال من استخدام هياكل الطائرات الوحيدة الوظيفة إلى استخدام الهياكل المتعددة الوظائف، ومن خلال الحد من استخدام الأصول المشتركة لتلبية الاحتياجات في مجال العمليات	نعم أسفر وضع ترتيبات الدعم الإقليمي عن تقليص أسطول طائرات العملية المختلطة بطائرتين ثابتتي الجناحين

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
تنفيذ استراتيجيات إدارة المياه المستعملة، بما في ذلك إعادة تدوير مياه الصرف الصحي المعالجة واستخدامها لأغراض لا تتطلب استعمال مياه الشرب، من قبيل تصريف المراحيض وتنظيف الأرضيات وإطفاء الحرائق فضلا عن تجميع مياه الأمطار	نعم	صُممت شبكات توزيع المياه المستعملة المعاد تدويرها وشبكات تجميع مياه الأمطار في كل من الفاشر ونيالا والجنينة وزالنجي، وعُدلت ١٤٠ وحدة اغتسال لإعادة تدوير مياه الصرف الصحي المعالجة كي تُستخدم في تصريف المراحيض وتنظيف الأرضيات وإطفاء الحرائق
إنفاذ برنامج صارم للسائقين مع توخي الصرامة في رصد تجاوز السرعة المسموح بها، وذلك عن طريق وضع نظام قيد حركة السيارات موضع التنفيذ الكامل	لا	زُوِّدت معظم المركبات بأجهزة قيد الحركة، إلا أن السلطات الجمركية احتجزت الشحنتين الأخيرتين من هذه الأجهزة. وجرى توحيد ميدان السياقة المستخدم في اختبار السائقين في جميع مناطق البعثة، وجرى إضفاء المزيد من الصرامة على عملية اختبارهم، وتوفير التدريب على سياقة السيارات الرباعية الدفع الصالحة لكل الطرق
تنفيذ عمليات التحقق المادي بنسبة ١٠٠ في المائة من الأصول التي جرى نشرها في جميع أنحاء دارفور لكي تكون متطابقة مع تقارير الاستلام والتفتيش الصادرة	٩٨	في المائة من عمليات التحقق المادي من جميع الأصول التي جرى نشرها على نطاق منطقة البعثة، نُفذت، لكي تكون متطابقة مع تقارير الاستلام والتفتيش
<b>الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة والموظفون المدنيون</b>		
خدمات تمرکز قوات يبلغ متوسط قوامها ١٩ ٥٥٥ من الأفراد العسكريين، منهم ٢٤٠ مراقبا عسكريا و ٤١٠ من ضباط الأركان وضباط الاتصال، و ١٥ ٥٢٠ من أفراد المشاة، و ٣ ٣٨٥ من أفراد اللوجستيات وكفالة تناوب أولئك الأفراد وإعادتهم إلى أوطانهم	١٧ ٥٤٣	فردا من متوسط قوام الأفراد العسكريين، منهم ١٨٤ مراقبا عسكريا، و ٣٤٩ من ضباط الأركان وضباط الاتصال، و ١٣ ٧١٧ من أفراد المشاة و ٣ ٢٩٣ من أفراد اللوجستيات يُعزى انخفاض متوسط القوام إلى تأخر نشر الأفراد العسكريين
خدمات تمرکز قوة منشورة انتشارا كاملا قوامها ٦ ٤٣٢ من أفراد الشرطة، منهم ٣ ٧٧٢ من أفراد شرطة الأمم المتحدة و ٢ ٦٦٠ من أفراد الشرطة المشكلة وكفالة تناوب أولئك الأفراد وإعادتهم إلى أوطانهم	٤ ٩٣٥	فردا من متوسط قوام أفراد الشرطة، منهم ٢ ٧٩٦ من أفراد شرطة الأمم المتحدة و ٢ ١٣٩ من أفراد الشرطة المشكلة يُعزى انخفاض متوسط القوام إلى التأخر في نشر أفراد الشرطة

الناتج المقررة	الناتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
عمليات التحقق من المعدات المملوكة للوحدات ومن قدرات الاكتفاء الذاتي لدى الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة ورصدها وتفتيشها	نعم	أجريت عمليات التحقق والرصد والتفتيش الفصلية للمعدات المملوكة للوحدات للتأكد من الاستعداد التشغيلي بالإضافة إلى إجراء عمليات تفتيش مفاجئة متكررة للتأكد من حالة تأهب الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للتنفيذ
تخزين حصص الإعاشة يومية ومياه وتوفيرها لما متوسطه ١٧ ٠١٥ من أفراد الوحدات العسكرية و ٣٢٧ من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة	١٧ ٠١٠	تخزين حصص إعاشة يومية ومياه وتوفيرها لما متوسطه:
	٢ ١٣٩	من أفراد الوحدات العسكرية من أفراد الشرطة المشكّلة
		يعزى انخفاض الناتج أساساً إلى التأخر في نشر وحدات الشرطة المشكّلة
توفير خدمات الاستقدام وخدمات الدعم الإداري الأخرى لـ ٥ ٥٧٨ موظفاً مدنياً، منهم ١ ٥٧٩ موظفاً دولياً، و ٣ ٣٧٩ موظفاً وطنياً، و ٦٢٠ من متطوعي الأمم المتحدة، بما في ذلك ٢٤ وظيفة لموظفين دوليين و ١٤ وظيفة لموظفين وطنيين تُمول في إطار المساعدة المؤقتة العامة	٤ ٣٥٣	موظفاً مدنياً في المتوسط جرى تقديم الدعم إليهم، ويشمل ذلك العدد ١ ١١٥ من الموظفين الدوليين، و ٢ ٧٧٢ من الموظفين الوطنيين، و ٤٦٦ من متطوعي الأمم المتحدة، بما في ذلك ١٩ وظيفة لموظفين دوليين و ٩ وظائف لموظفين وطنيين تُمول في إطار المساعدة المؤقتة العامة
تنفيذ برنامج للسلوك والانضباط لجميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين، يشمل التدريب والوقاية والرصد وكذلك تقديم التوصيات بشأن الإجراءات التصحيحية عند حدوث سوء سلوك	نعم	أنشئ خط مساعدة لأفراد العملية المختلطة والجمهور لطلب المشورة والإبلاغ عن سوء السلوك؛ وقُدمت على الموقع الشبكي الداخلي المعلومات والوثائق المرجعية المتعلقة بالمسائل التأديبية؛ وقُدمت في مخيمات المشردين داخلياً معلومات عن سياسات الأمم المتحدة بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين وسوء السلوك؛ ونُظّم ما مجموعه ١٣٧ دورة تدريبية وحلقة عمل لفائدة ٦ ٣٠٨ مشاركين؛ وعولجت ٥٥١ شكوى تتعلق بسوء السلوك، واثنين من الادعاءات بحدوث استغلال وانتهاك جنسيين

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
<b>المرافق والهياكل الأساسية</b>		
صيانة وإصلاح مقر واحد للبعثة، و ٣ من مقار القطاعات، ومكتب فرعي، وقاعدتين للوjustيات (الأبيض ونيالا)، ومرفق للتخليص الجمركي (بورتسودان)	نعم	جرت صيانة وإصلاح مقر واحد للبعثة، و ٣ من مقار القطاعات، ومكتب فرعي، وقاعدتين للوjustيات (الأبيض ونيالا)، ومرفق للتخليص الجمركي (بورتسودان)
تشغيل وصيانة محطات معالجة المياه المستعملة، ونظم شبكات توزيع المياه، وحُفر المراحيض، وشبكات الصرف الصحي، وتوفير خدمات جمع النفايات الصلبة والتخلص منها في ٣٨ موقعا	نعم	جرى تشغيل وصيانة ٦٤ من محطات معالجة المياه المستعملة، و ٤٨ شبكة لتوزيع المياه، و ٣٣ من حفر المراحيض؛ وقُدمت خدمات جمع ٥ ٥٠٠ متر مكعب من المياه المستعملة أسبوعيا، والتخلص من ٨٠٠ طن من النفايات الصلبة كل أسبوع في ٣٨ موقعا
تشغيل وصيانة ٨٤ محطة لتنقية المياه (الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات) في منطقة البعثة	١٥٢	محطة لتنقية المياه خضعت للتشغيل والصيانة (الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات) بالإضافة إلى محطات تنقية المياه المقررة وعددها ٨٤ محطة، جرى تركيب ٦٨ محطة مياه تُستعمل للاغتسال
تشغيل وصيانة ٢٦٧ ١ من المولدات الكهربائية المملوكة للأمم المتحدة	١ ٣٣٩	من المولدات الكهربائية المملوكة للأمم المتحدة على نطاق البعثة، بما في ذلك المولدات الكهربائية المخصصة للموظفين المدنيين الدوليين المقيمين في منازل مستأجرة خاصة خارج معسكرات العملية المختلطة
تخزين وتوفير ٢٤,٤ مليون لتر من وقود الديزل والزيوت ومواد التشحيم الخاصة بالمولدات الكهربائية	٣٠,٤ مليون	لتر من وقود الديزل وكذلك الزيوت ومواد التشحيم الخاصة بالمولدات الكهربائية
		يُعزى ارتفاع الاستهلاك من البترين ومواد التشحيم إلى الاعتماد على المولدات الكهربائية، وإلى استخدام مولدات ذات قدرة أعلى

النواتج المقررة	النواتج المنجزة	ملاحظات
صيانة وإصلاح ٣ مرافق مطارات و ٣٤ مهبطا للطائرات العمودية في ٣٤ موقعا	٣	مطارات جرت صيانتها مهبطا للطائرات العمودية جرت صيانتها في ١١ موقعا
إصلاح وصيانة ٣ محطات جوية ومرافق الدخول إلى الطائرات ومناطق لوقوف المركبات (الفاشر ونيالا والجنينة) لضمان سلامة عمليات التشغيل	نعم	إنجاز جميع تحسينات مطار الفاشر وأشغال تعبيد مدرج الطائرات الحالي في مطار الجنينة وأعمال الإصلاح في ممرات مطار نيالا كانت عمليات صيانة وإصلاح منتظمة للمحطات الجوية جارية خلال الفترة المشمولة بالتقرير
تشديد محطات طرفية للرحلات الجوية تابعة للأمم المتحدة في المطارين الرئيسيين، بما في ذلك الممرات والمواقف	لا	شيدت محطة طرفية جوية في مطار نيالا بينما كان يجري تشييد مطار الفاشر، ريثما يتم توفير قطعة الأرض المناسبة للمحطة الطرفية الرئيسية، والمدرج وساحات خدمات الطائرات في مطار الفاشر
صيانة وتجديد ٣٧ مرفقا لتخزين الوقود والزيوت ومواد التشحيم اللازمة للمولدات الكهربائية والمركبات والنقل الجوي، وذلك في ٣٧ موقعا	٣٤	من مرافق تخزين الوقود والزيوت ومواد التشحيم اللازمة للمولدات الكهربائية والمركبات والنقل الجوي، جرت صيانتها وتجديدها في ٣٤ موقعا يُعزى انخفاض عدد ما جرت صيانتها وتجديده من مرافق التخزين إلى التأخر في اقتناء القطع الأرضية اللازمة لإقامة مرافق تخزين الوقود وتوزيعه، وإلى تباطؤ نشر الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة عن المواعيد المقررة لذلك

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
إنجاز تقييم عام لأخطار المتفجرات في ٢٩٧ قرية في شمال دارفور وجنوبه وغربه	٢٧٦ قرية في مختلف أنحاء دارفور جرى تقييمها، منها ٣٦ قرية في شمال دارفور، و ٩٠ قرية في جنوبه و ١٥٠ في غربه	
تقييم استعجالي لحالة الذخائر غير المنفجرة على مساحة ٢٤٠ كيلومترا مربعا (أي بنسبة ٦٠ في المائة أو ١٤٤ كيلومترا مربعا كمساحة أعيد تقييمها و ٤٠ في المائة أو ٩٦ كيلومترا مربعا كمساحة جديدة)	٨٥٥ لا تزال الحالة الأمنية تعوق إمكانية الوصول إلى العديد من المناطق كيلومترا مربعا جرى تقييمها	
إجراء مسح طرقي على امتداد ٢ ٨٤٤ كيلومترا من طرق ومسالك يشتهه بإعادة زرعها بالألغام بفعل استمرار النزاع، وعمليات مسح جديدة على امتداد ٩٤٨ كيلومترا للطرق والمسالك	٣٣٤ يُعزى انخفاض عدد الكيلومترات التي شملها المسح إلى عدم استقرار الحالة الأمنية كيلومترا مربعا جرى مسحه	
تدمير ٦٠٠ قطعة من الذخائر غير المنفجرة للقضاء على خطر المتفجرات الذي يهدد سكان دارفور وقوافل العملية المختلطة	٦٦١ قطعة ذخائر غير منفجرة جرى تحديد مواقعها وتدميرها بالإضافة إلى ذلك، تم تدمير ٥٥٩ قطعة من ذخائر الأسلحة الصغيرة	

### النقل البري

تشغيل وصيانة ٣ ٧٠٠ مركبة مملوكة للأمم المتحدة و ١ ٢٤١ قطعة من معدات الورش في جميع أنحاء البعثة	٣ ٦٠٠	جرى تشغيل وصيانة: من المركبات المملوكة للأمم المتحدة
	١٨٥	من قطع معدات الورش
		يُعزى انخفاض تلك الأعداد إلى تدبير اتّخذ للتقليل من اختطاف السيارات ذات الدفع الرباعي وانقضاء صلاحية العقود الإطارية المتعلقة بمعدات الورش

النواتج المقررة	النواتج المنجزة	ملاحظات
توفير إمدادات بمقدار ١٢,٦ مليون لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم اللازمة للمركبات	١٠,٤	ملايين لتر من إمدادات الوقود والزيوت ومواد التشحيم جرى توفيرها يُعرى انخفاض استهلاك وقود الديزل والزيوت ومواد التشحيم إلى تأخر نشر أفراد العملية المختلطة وعدم استقرار الحالة الأمنية ورداءة الطرقات، الأمر الذي فرض قيوداً على إمكانية الوصول إلى بعض المناطق
تشغيل خدمة يومية للنقل المكوكي على مدار أيام الأسبوع لنقل أفراد الأمم المتحدة من أماكن إقامتهم إلى أماكن عملهم	نعم	جرى تشغيل خدمة يومية للنقل المكوكي طوال أيام الأسبوع لتوفير ما مجموعه ٥٩٣ ٠٠٠ رحلة لموظفي الأمم المتحدة من أماكن إقامتهم إلى أماكن عملهم
النقل الجوي		
تشغيل وصيانة ١٢ طائرة ثابتة الجناحين و ٣٨ طائرة عمودية، من بينها ٩ طائرات عسكرية، في ٤ مواقع	لا	جرى تشغيل ٩ طائرات ثابتة الجناحين و ٣٤ طائرة عمودية وصيانتها، بما في ذلك ٥ طائرات عسكرية في ٦ مواقع في السودان (الفاشر ونيالا والجنينة وزالنجي والخرطوم والأبيض) وموقع واحد في مركز الخدمات الإقليمي في عنيتي، أوغندا يُعرى انخفاض الناتج إلى تأخر نشر العتاد الجوي للعملية المختلطة
توفير ٤٨,٣ مليون لتر من الوقود وكذلك الزيوت ومواد التشحيم المستخدمة في عمليات النقل الجوي	٣٧,٠ مليون	لتر من الوقود والزيوت ومواد التشحيم المستخدمة في عمليات النقل الجوي جرى توفيرها يُعرى الانخفاض في استهلاك وقود الطيران إلى تأخر نشر العتاد الجوي للعملية المختلطة والقيود المفروضة على حركة الرحلات الجوية

النواتج المقررة	النواتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
<b>الاتصالات</b>		
دعم وصيانة شبكة سواتل تتألف من ٤ محطات أرضية مركزية لتوفير خدمات الاتصال بالصوت والفاكس والفيديو وإرسال البيانات	٤	محطات اتصالات أرضية مركزية تلقت الدعم وجرت صيانتها
دعم وصيانة ٦٣ من منظومات المحطات الطرفية المتناهية الصغر للاتصالات عبر السواتل و ٢٠١ من المقسمات الهاتفية، و ٩٤ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة	٦٨	جرى دعم وصيانة: من منظومات المحطات الطرفية المتناهية الصغر للاتصالات عبر السواتل إذ كانت ٨٥ منظومة منها قيد التشغيل و ١٠ منظومات في المخزون في انتظار تركيبها
	١٩٢	مقسما هاتفيا كان ١٢٠ منها قيد التشغيل بينما كان ٧٢ منها في المخزون في انتظار تركيبها
	١١٤	من الوصلات التي تعمل بالموجات الدقيقة، ومنها ٩٢ وصلة للبعثة، بما في ذلك ١٠ وصلات مُستلمة من بعثات أخرى، كانت قيد التشغيل، بينما كانت ٢٢ وصلة في المخزون في انتظار تركيبها
دعم وصيانة ٣٠٤٦ من أجهزة إعادة الإرسال وأجهزة الإرسال ذات التردد العالي، و ١٩٥٩٣ من أجهزة إعادة الإرسال وأجهزة الإرسال ذات التردد العالي جدا	٢ ٨٢٢	جرى دعم وصيانة أجهزة إعادة الإرسال وأجهزة الإرسال على النحو التالي: من الأجهزة ذات التردد العالي
	١٥ ٣٥٥	من الأجهزة ذات التردد العالي جدا
	لا	يُعزى انخفاض العدد إلى التغييرات التي طرأت على الاحتياجات التشغيلية، إذ سيُستعاض عن الأجهزة ذات التردد العالي جدا بأخرى ذات التردد فوق العالي
دعم وصيانة ٤ محطات بث إذاعي تعمل على التضمين الترددي في مرافق الإنتاج الإذاعي	لا	لم يُمنح الترخيص باستخدام تقنية وصل شبكات البث الإذاعي إلا في حزيران/يونيه ٢٠١١ لاستئجار المجال الجوي من المحطات الإذاعية المحلية



الناتج المقررة	الناتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات
تكنولوجيا المعلومات	
دعم وصيانة ٤١٥ خادوما، و ٦١٩ ٥ حاسوباً منضدياً، و ٢٠٢٧ حاسوباً حجرياً، و ٢١٢٩ طابعة، و ٦٧٤ جهازاً للإرسال الرقمي في ١٢٣ موقعا	جرت صيانة ودعم: ٣٨٣ خادوما ٧ ١٢٣ حاسوباً منضدياً، منها ٢٢ حاسوباً مستلماً من بعثات أخرى و ٩٢٩ حاسوباً سيتم شطبها ٢ ٢٨٥ حاسوباً حجرياً، منها ١٦١ حاسوباً مستلماً من بعثات أخرى و ٥١١ حاسوباً سيتم شطبها ١ ٩٢٧ طابعة ٦٠٦ أجهزة إرسال رقمية
توفير الدعم والصيانة لما عدده ١٠٠ شبكة محلية (LAN) وشبكة واسعة (WAN) لتلبية احتياجات ٧٠ مستخدماً في ٤٠ معسكراً و ٧٤ موقعا لمراكز خفارة المجتمعات المحلية	يُعزى انخفاض عدد الخوادم إلى عملية فرضة الخوادم، بينما يُعزى انخفاض عدد أجهزة الإرسال الرقمي إلى التغييرات التي طرأت على الاحتياجات التشغيلية نعم جرى توفير الدعم والصيانة لـ ١١٤ شبكة محلية وشبكة واسعة لتلبية احتياجات ٧ ٢٥٠ مستخدماً في ٣٩ معسكراً و ٥٠ من مراكز خفارة المجتمعات المحلية
وضع نظام للمعلومات الجغرافية لتوفير زهاء ٧ ٢٠٠ خريطة إدارية وتخطيطية وموضوعية لدعم القرارات المتصلة بالسياسات والتوعية بالأحوال السائدة فضلاً عن دعم العمليات	٨ ٧٠٣ خرائط إدارية وتخطيطية وموضوعية جرى توفيرها يُعزى ارتفاع عدد الخرائط التي جرت إصدارها إلى زيادة الطلب عليها من مواقع الأفرقة
تشغيل وصيانة ٦ عيادات مملوكة للأمم المتحدة من المستوى الأول ومستشفى واحد مملوك للأمم المتحدة من المستوى الثاني في الفاشر	نعم جرى تشغيل وصيانة ست عيادات مملوكة للأمم المتحدة من المستوى الأول ومستشفى واحد مملوك للأمم المتحدة من المستوى الثاني في الفاشر

الناتج المقررة	الناتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
مواصلة ترتيبات الإجلاء الطبي براً وجواً على صعيد منطقة البعثة برمتها لخدمة جميع مواقع الأمم المتحدة، ومن ضمن ذلك إجلاء المرضى إلى ٦ مستشفيات من المستوى الرابع (اثان في ٢) في نيروبي، و ٣ في مصر، و ١ في دبي)	نعم	تواصلت ترتيبات الإجلاء الطبي براً وجواً على صعيد منطقة البعثة برمتها لخدمة جميع مواقع الأمم المتحدة، ومن ضمن ذلك إجلاء المرضى إلى ستة مستشفيات من المستوى الرابع (اثان في نيروبي، وثلاثة في مصر، وواحد في دبي)
تشغيل وصيانة مرافق تكفل بشكل طوعي وسري لجميع أفراد البعثة تلقي المشورة وإجراء فحوص كشف الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية	نعم	استفاد من هذه الخدمات ١١٤ ١ فرداً من أفراد البعثة وأنشئت مراكز تكفل بشكل طوعي وسري تلقي المشورة وإجراء فحوص كشف الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في جميع المقار الإقليمية الأربعة للبعثة
تنفيذ برنامج لتوعية جميع أفراد البعثة بفيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك عن طريق التعلم من الأقران	نعم	تلقي ٨٥٣ ١٣ فرداً من أفراد البعثة تدريباً للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، كما تم تدريب ٢٨٨ مثقفاً من المثقفين الأقران
<b>الأمن</b>		
توفير خدمات الأمن على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع في جميع أنحاء منطقة البعثة	نعم	تم توفير خدمات الأمن في جميع المرافق على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع
توفير الحماية المباشرة على مدار الساعة لكبار موظفي البعثة والزوار من المسؤولين الرفيعي المستوى	نعم	تم توفير الحماية المباشرة على مدار الساعة
تقديم التوجيه الأمني بشأن معايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة، وإجراء عمليات تقييم موقعية لدعم قوة البعثة المنتشرة انتشاراً كاملاً بقوام يتألف من ٢٤٠ مراقباً عسكرياً، و ٤١٠ ضباط أركان عسكريين، و ٣٧٧٢ فرداً من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و ٥٧٨ ١ موظفاً دولياً، و ٦٢٠ متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين	نعم	قدم التوجيه الأمني بشأن معايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة، وأجريت عمليات مسح أمني لأماكن إقامة المراقبين العسكريين وموظفي الاتصال، وضباط الأركان العسكريين، وأفراد شرطة الأمم المتحدة، والموظفين الدوليين، ومتطوعي الأمم المتحدة الدوليين.

الناتج المقررة	الناتج المنجزة (العدد أو نعم/لا) ملاحظات	
توفير تدريب أمني توجيهي وتدريب أولي/عملي على إطفاء الحرائق لجميع موظفي البعثة الجدد، بالإضافة إلى تنظيم دورات لتحديد المعلومات عن مبادئ مكافحة الحرائق لجميع موظفي الأمن والمسؤولين عن الأمن من الحرائق في البعثة	نعم	تلقي الموظفون الجدد تدريباً توجيهاً شمل التوعية بالسلامة من الحرائق
إجراء عمليات تقييم وتفتيش سنوية للسلامة من الحرائق في جميع أماكن العمل التابعة للأمم المتحدة، لضمان تقيدها بمعايير السلامة من الحرائق، بالإضافة إلى إجراء عمليات استعراض كل ثلاثة أشهر لمدى تنفيذ توصيات السلامة من الحرائق	نعم	أجرت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور أربعاً من عمليات التقييم والتفتيش المنفذة كل ثلاثة أشهر في جميع أماكن العمل التابعة للأمم المتحدة، وقيمت مخاطر اندلاع الحرائق شهرياً واستعرضت خطة السلامة كل ستة أشهر
إعداد تقارير تحقيق شهرية في حوادث المرور، وسرقة ممتلكات العملية المختلطة أو فقدانها أو إتلافها، وأعمال السطو، والحوادث ذات الصلة باعتقال موظفين أو احتجازهم، وحوادث الوفاة، أو الإصابة بجروح، وحالات سوء السلوك من جانب موظفي الأمم المتحدة	نعم	أعدت تقارير تحقيق شهرية في جميع الحوادث والأحداث. وأجريت تحقيقات في الحالات التي تخص موظفي الأمم المتحدة وأصولها
تقديم إحاطات عن السلامة من الألغام الأرضية/الذخائر غير المنفجرة لجميع أعضاء العملية المختلطة قبل نشرهم في الميدان	نعم	أجري تدريب في أثناء الإحاطة التوجيهية الأمنية لتوعية الموظفين الجدد بخطور الألغام والذخائر غير المنفجرة

## ثالثاً - أداء الموارد

## ألف - الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. وتمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١).

الفرق		المخصصات	النفقات	الفئة
النسبة المئوية	المبلغ			
(١)÷(٣)=(٤)	(٢)-(١)=(٣)	(٢)	(١)	
<b>الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة</b>				
٥,٠	٥٦٥,٠	١٠ ٨٣١,٤	١١ ٣٩٦,٤	المراقبون العسكريون
٧,٦	٣٩ ٧٣٦,٩	٤٨٠ ٨٤٤,٢	٥٢٠ ٥٨١,١	الوحدات العسكرية
٥,٦	٩ ٣٥٦,٨	١٥٨ ٨٣١,٧	١٦٨ ١٨٨,٥	شرطة الأمم المتحدة
٢٦,٠	١٩ ٣٠٣,٥	٥٤ ٨٢٠,٩	٧٤ ١٢٤,٤	وحدات الشرطة المشكّلة
٨,٩	٦٨ ٩٦٢,٢	٧٠٥ ٣٢٨,٢	٧٧٤ ٢٩٠,٤	<b>المجموع الفرعي</b>
<b>الأفراد المدنيون</b>				
٢٤,٦	٦٤ ٤٠٥,٠	١٩٧ ٤٣١,٥	٢٦١ ٨٣٦,٥	الموظفون الدوليون
(٣,٩)	(٢ ٥٧٥,٧)	٦٨ ٣٠٧,٤	٦٥ ٧٣١,٧	الموظفون الوطنيون
٧,٣	١ ٨٠٥,٦	٢٢ ٩١٤,٩	٢٤ ٧٢٠,٥	متطوعو الأمم المتحدة
٠,٨	٣٧,٣	٤ ٣٩٧,٥	٤ ٤٣٤,٨	المساعدة المؤقتة العامة
١٧,٨	٦٣ ٦٧٢,٢	٢٩٣ ٠٥١,٣	٣٥٦ ٧٢٣,٥	<b>المجموع الفرعي</b>
<b>التكاليف التشغيلية</b>				
٦,٢	١٧,٤	٢٦٢,٥	٢٧٩,٩	الأفراد المقدمون من الحكومات
-	-	-	-	مراقبو الانتخابات المدنيين
(٤٩٢,٦)	(١ ٠٠٣,٤)	١ ٢٠٧,١	٢٠٣,٧	الخبراء الاستشاريون
(١٠٧,٩)	(٤ ٨٣٩,٠)	٩ ٣٢٥,١	٤ ٤٨٦,١	السفر في مهام رسمية
١٢,٤	٢٧ ٥٧٥,٦	١٩٥ ٦٨٣,٤	٢٢٣ ٢٥٩,٠	المرافق والمباني الأساسية
١٩,٣	٦ ٢٣١,٢	٢٦ ٠٧١,٧	٣٢ ٣٠٢,٩	النقل البري
١٥,٤	٤٠ ٣٦٧,٠	٢٢١ ٥٩٠,٤	٢٦١ ٩٥٧,٤	النقل الجوي
-	-	-	-	النقل البحري
٢٥,١	١٣ ٤٦٣,٤	٤٠ ٢٧٧,٢	٥٣ ٧٤٠,٦	الاتصالات
١٢,٤	٢ ٩١٩,٤	٢٠ ٦٧١,٢	٢٣ ٥٩٠,٦	تكنولوجيا المعلومات
٣٤,٠	٩ ١٦٣,٩	١٧ ٧٦٧,٦	٢٦ ٩٣١,٥	الخدمات الطبية
(١,٤)	(١١٠,٢)	٨ ٢٣٠,٤	٨ ١٢٠,٢	المعدات الخاصة
(٤,٦)	(١ ٧٤٣,١)	٣٩ ٩٨٤,٨	٣٨ ٢٤١,٧	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى

الفئة	المخصصات (١)	النفقات (٢)	الفرق	
			المبلغ (٣) - (١) = (٢)	النسبة المئوية (٤) = (٣) ÷ (١) × ١٠٠
المشاريع السريعة الأثر	٤ ٠٠٠,٠	٣ ٩٩٨,٩	١,١	٠,٠
المجموع الفرعي	٦٧٧ ١١٣,٦	٥٨٥ ٠٧٠,٣	٩٢ ٠٤٣,٣	١٣,٦
إجمالي الاحتياجات	١ ٨٠٨ ١٢٧,٥	١ ٥٨٣ ٤٤٩,٨	٢٢٤ ٦٧٧,٧	١٢,٤
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٣١ ٦٣٢,٤	٣٠ ٤٠٧,٩	١ ٢٢٤,٥	٣,٩
صافي الاحتياجات	١ ٧٧٦ ٤٩٥,١	١ ٥٥٣ ٠٤١,٩	٢٢٣ ٤٥٣,٢	١٢,٦
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	-	-	-	-
مجموع الاحتياجات	١ ٨٠٨ ١٢٧,٥	١ ٥٨٣ ٤٤٩,٨	٢٢٤ ٦٧٧,٧	١٢,٤

## باء - النفقات المتعلقة بمركز الخدمات الإقليمي في عنتبي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	النفقات
الأفراد المدينون	
الموظفون الدوليون	-
الموظفون الوطنيون	-
متطوعو الأمم المتحدة	-
المساعدة المؤقتة العامة	-
المجموع الفرعي	-
التكاليف التشغيلية	
الخبراء الاستشاريون	-
السفر في مهام رسمية	١٨,٣
المرافق والمباني الأساسية	٣٣,٨
النقل البري	٢٥,٩
النقل الجوي	-
الاتصالات	٣,٥
تكنولوجيا المعلومات	١٢,٦
الخدمات الطبية	٢,١
المعدات الخاصة	-

الفئة	النفقات
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٧,٠
<b>المجموع الفرعي</b>	<b>١٠٣,٢</b>
<b>إجمالي الاحتياجات</b>	<b>١٠٣,٢</b>
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	-
<b>صافي الاحتياجات</b>	<b>١٠٣,٢</b>
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	-
<b>مجموع الاحتياجات</b>	<b>١٠٣,٢</b>

٧٥ - أنشئ المركز الإقليمي لتقديم الخدمات في مركز اللوجستيات في عنتيبي، أوغندا، بموجب قرار الجمعية العامة ٢٦٩/٦٤، وبدأ أعماله اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠. وقد تقرر أن يتم توفير ما يلزم المركز من موارد بشرية ومالية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ عن طريق وسائل منها نقل تلك الموارد من البعثات التي سيخدمها المركز (بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في السودان، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى). وحُدِّدَت التكاليف الخاصة بكل بعثة على أساس نسبة ميزانيتها الكلية (الإجمالية) المعتمدة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ إلى الميزانية الكلية لتلك البعثات مجتمعة.

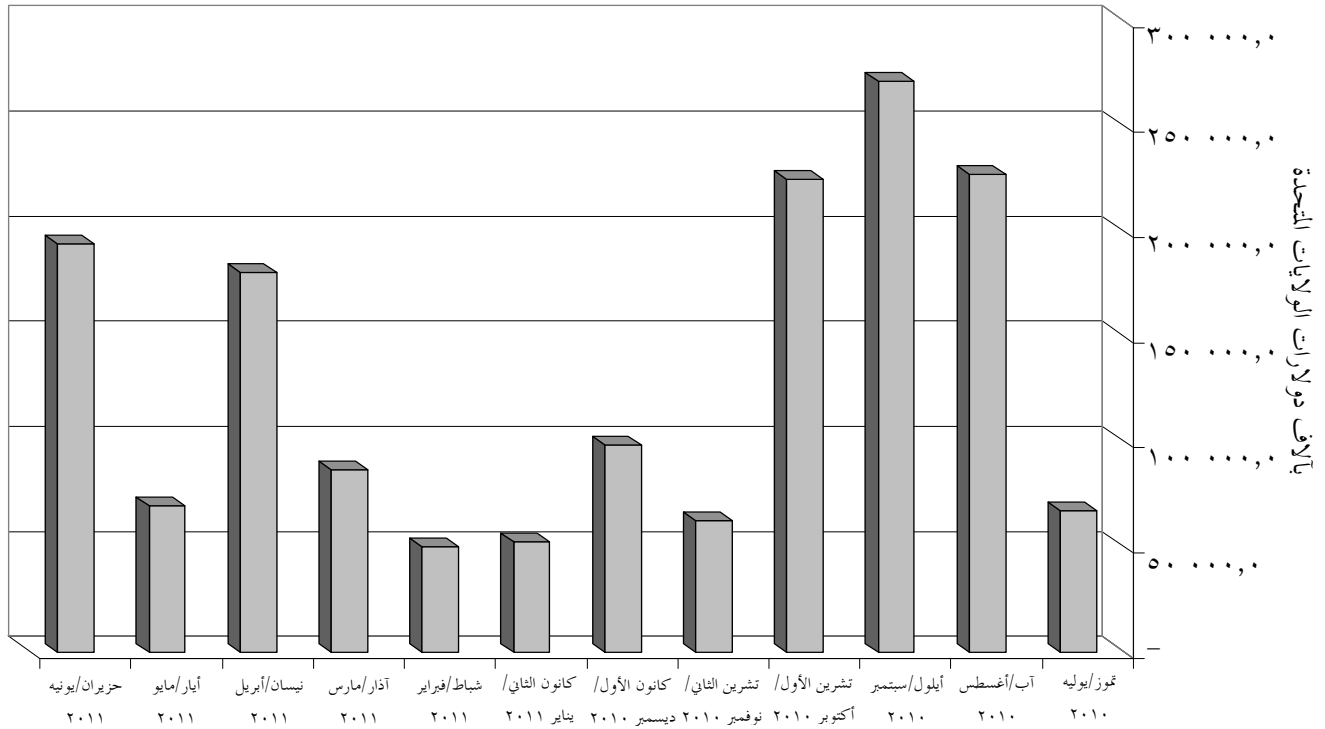
## جيم - معلومات موجزة عن نقل الموارد فيما بين الفئات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	التوزيع الأصلي	الموارد المنقولة	التوزيع المنقح
الأولى - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٧٧٤ ٢٩٠,٤	-	٧٧٤ ٢٩٠,٤
الثانية - الأفراد المدنيين	٣٥٦ ٧٢٣,٥	-	٣٥٦ ٧٢٣,٥
الثالثة - التكاليف التشغيلية	٦٧٧ ١١٣,٦	-	٦٧٧ ١١٣,٦
<b>المجموع</b>	<b>١ ٨٠٨ ١٢٧,٥</b>	<b>-</b>	<b>١ ٨٠٨ ١٢٧,٥</b>
نسبة الموارد المنقولة إلى الاعتماد الكلي	-	-	-

٧٦ - لم تسجل في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير أي عمليات نقل للموارد فيما بين الفئات في العملية المختلطة.

### دال - نمط الإنفاق الشهري



٧٧ - يعكس ارتفاع النفقات في آب/أغسطس ٢٠١٠ ما سُجل في حساب العملية المختلطة من التزامات تتعلق بمخصص الإعاشة، والوقود، والزيوت، ومواد التشحيم. ويعزى ارتفاع النفقات في شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وفي شهري نيسان/أبريل وحزيران/يونيه ٢٠١١، إلى ما سُجل من التزامات ومبالغ مصروفة للحكومات المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة لسداد تكاليف القوات، والمعدات المملوكة للوحدات، والدعم اللوجستي الذاتي. ويعزى ارتفاع النفقات في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وحزيران/يونيه ٢٠١١، إلى ما سُجل في حساب العملية المختلطة من التزامات ومبالغ فعلية مدفوعة لاستئجار أسطول طائراتها، وتسديد تكاليف خدمات التشييد، واقتناء معدات لمباشرة المشاريع الهندسية المنفذة في كافة أرجاء دارفور.

## هـ - الإيرادات والتسويات الأخرى

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ	الفئة
١٥ ٥٩٩,٩	إيرادات الفوائد
٥ ٢٩٩,١	إيرادات أخرى/إيرادات متنوعة
-	التبرعات النقدية
(٠,٢)	تسويات عن فترات سابقة
٨٩ ٩٣٦,٩	إلغاء التزامات الفترات السابقة
١١٠ ٨٣٥,٧	المجموع

## واو - النفقات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية ومعدات

الدعم اللوجستي الذاتي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	النفقات
المعدات الرئيسية	—
المراقبون العسكريون	٨٨ ٠٧١,٧
الوحدات العسكرية	١٣ ٢١٣,١
وحدات الشرطة المشكّلة	١٠١ ٢٨٤,٨
المجموع الفرعي	
معدات الدعم اللوجستي الذاتي	٤٩ ٥٨٩,٣
المرافق والهياكل الأساسية	١٩ ١٩٦,٢
الاتصالات	١٤ ٢٥١,٨
الخدمات الطبية	٨ ١١٥,٥
المعدات الخاصة	٩١ ١٥٢,٨
المجموع الفرعي	١٩٢ ٤٣٧,٦
المجموع	
العوامل السارية على البعثة	النسبة المئوية تاريخ بدء السريان
	تاريخ آخر استعراض

## ألف - العوامل المنطبقة على منطقة البعثة

١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ -	٢,٦	عامل الظروف البيئية البالغة القسوة
١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ -	٣,٨	عامل كثافة العمليات
١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ -	٣,٣	عامل الأعمال العدائية/التخلي القسري

## باء - العوامل المنطبقة على البلد الأصلي

٣,٠-٠,٠	عامل النقل الإضافي
---------	--------------------



## زاي - قيمة التبرعات غير المدرجة في الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

القيمة الفعلية	الفئة
٧٨٣,٤	اتفاق مركز القوات <sup>(١)</sup>
	التبرعات العينية (غير المدرجة في الميزانية)
٧٨٣,٤	المجموع

(أ) قيمة الأراضي التي قدّمتها حكومة السودان وفقاً لاتفاق مركز القوات.

## رابعاً - تحليل الفروق<sup>(١)</sup>

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	المراقبون العسكريون
٥٦٥,٠	%٥,٠

٧٨ - يُعزى الرصيد غير المنفق، أساساً، إلى انخفاض الاحتياجات الفعلية المتعلقة ببذل الإقامة المخصص للبعثة وتكاليف السفر نظراً لتأخر نشر المراقبين العسكريين عما كان متوقعاً ولارتفاع عدد المراقبين العسكريين القادمين من البلدان المجاورة. ورغم أن الاعتمادات المرصودة في الميزانية استندت إلى تطبيق عامل تأخير في نشر القوات نسبته ١٢,٠ في المائة، فقد بلغ معدل الشغور الفعلي للفترة المشمولة بالتقرير ما متوسطه ٢٣,٣ في المائة.

٧٩ - وتعكس الاحتياجات الفعلية المخصصة لبذل الإقامة المخصص للبعثة دفع هذا المبلغ كاملاً لجميع المراقبين العسكريين المنشورين (يبلغ عددهم في المتوسط ١٨٤ مراقباً عسكرياً، مقارنة بالعدد الأدنى المستخدم في تقديرات التكاليف وهو ٨٥ مراقباً عسكرياً)، وذلك لأنه لم توفر لهم أي أماكن للسكن خلال الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ بسبب التأخير الذي طرأ على برنامج التشييد.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	الوحدات العسكرية
٣٩ ٧٣٦,٩	%٧,٦

(١) مبالغ الفروق في الموارد معبر عنها بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد تحليل للفروق التي تبلغ قيمة الزيادة أو النقصان فيها نسبة ٥ في المائة على الأقل أو مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار.

٨٠ - نتج الرصيد غير المستخدم، أساساً، عن نقصان الاحتياجات المتعلقة بمخصص الإعاشة نظراً لانخفاض المعدل الفعلي الأقصى للفرد (بلغت التكلفة في المتوسط ٩,٧٤ دولاراً للفرد يومياً، مقارنة بالتكلفة المدرجة في الميزانية وقدرها ١٣,٣٦ دولاراً للفرد يومياً)، ويرجع ذلك إلى انخفاض تكاليف خدمات النقل الجوي إلى مختلف المواقع؛ وعدم شراء عبوات حصص الإعاشة الاحتياطية بسبب استخدام المخزونات الموجودة. وبالإضافة إلى ذلك، يعزى المبلغ غير المنفق إلى عدم صلاحية معدات رئيسية مملوكة للوحدات وعدم نشرها، وهو ما أسفر عن تخفيض الاحتياجات الفعلية المتعلقة بتسديد التكاليف التي تكبدتها الحكومات المساهمة بقوات.

٨١ - ويقابل الرصيد غير المنفق، جزئياً، نشوء احتياجات إضافية تتعلق بما يلي: (أ) تسديد تكاليف القوات للحكومات المساهمة بها لأن نشر أفراد الوحدات العسكرية تم بوتيرة أسرع مما كان متوقعاً (بلغ متوسط قوام الوحدات العسكرية المنشورة فعلاً ١٧ ٠ ١٠ أفراد (باستثناء ضباط الأركان وضباط الاتصال)، مقارنة بمتوسط القوام المدرج في الميزانية البالغ ١٦ ٦٣٦ فرداً (باستثناء ضباط الأركان وضباط الاتصال)؛ (ب) شحن المعدات المملوكة للوحدات ونشرها، نتيجة الاستعانة بطرف ثالث لتقديم الخدمات اللوجستية أثناء التحرك داخل مسرح العمليات لأن العملية المختلطة لا تملك وحدة خدمات لوجستية متعددة المهام مكرسة لهذا الغرض.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

شرطة الأمم المتحدة	٩ ٣٥٦,٨	٥,٦ %
--------------------	---------	-------

٨٢ - يعزى الرصيد غير المنفق، أساساً، إلى نقصان الاحتياجات المتعلقة بالسفر لأغراض التمرکز والتناوب والعودة إلى الوطن، نتيجة نشر أفراد شرطة الأمم المتحدة بوتيرة أبطأ مما كان متوقعاً وانخفاض تكاليف السفر عما كان مقرراً، وذلك بسبب عوامل منها وصول نسب أعلى من أفراد الشرطة من البلدان المجاورة. ورغم أنه كان متوقعاً في الاحتياجات المقدرة من الميزانية نشر ما متوسطه ٣ ١٣١ ضابط شرطة، فقد بلغ متوسط قوام الشرطة المنشور فعلاً ٢ ٧٩٦ ضابطاً، وهو ما يعكس الصعوبات التي تواجه العملية المختلطة فيما يتصل بإصدار التأشيرات.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وحدات الشرطة المشكلة	١٩ ٣٠٣,٥	٢٦,٠ %
----------------------	----------	--------

٨٣ - يعزى الرصيد غير المستخدم، أساساً، إلى انخفاض الاحتياجات الفعلية المتعلقة بتسديد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات لأن مستويات عدم صلاحية معدات رئيسية منها وعدم نشرها كانت أعلى من المتوقع. بموجب مذكرات التفاهم المبرمة مع البلدان المساهمة بوحدات شرطة مشكّلة؛ كما يعزى إلى نقصان الاحتياجات المتعلقة بحصص الإعاشة نتيجة انخفاض المعدل الفعلي الأقصى للفرد وعدم شراء عبوات حصص المؤن الميدانية نظراً لاستخدام المخزونات الموجودة.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الموظفون الدوليون	٦٤ ٤٠٥,٠	٢٤,٦٪
-------------------	----------	-------

٨٤ - يعزى الرصيد غير المستخدم، أساساً، إلى نقصان الاحتياجات من المرتبات الصافية والتكاليف العامة للموظفين. وسجلت العملية المختلطة في الفترة المشمولة بالتقرير معدل شغور قدره ٢٧,٨ في المائة، مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية وهو ٢٥,٠ في المائة، ويعزى ذلك إلى ارتفاع معدل دوران الموظفين والعدد الكبير للمرشحين الذين رفضوا عروض التعيين نظراً إلى أن دارفور تسودها بيئة أمنية مضطربة من الفئة الرابعة وإلى صعوبة ظروف المعيشة فيها. وبالإضافة إلى ذلك، انخفض مستوى النفقات الفعلية المتعلقة بالمرتبات الصافية والتكاليف العامة للموظفين عن الاعتمادات المقدرة للمرتبات التي يتقاضاها الموظفون الدوليون، بما فيها تسوية مقر العمل والتكاليف العامة للموظفين، عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥٠/٦٣ بشأن إدارة الموارد البشرية.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الموظفون الوطنيون	(٢ ٥٧٥,٧)	(٣,٩٪)
-------------------	-----------	--------

٨٥ - تعزى الاحتياجات الإضافية إلى أن معدل نشر موظفي الخدمة العامة الوطنيين كان أعلى من المتوقع (بلغ معدل الشغور الفعلي ما متوسطه ١٦,٢ في المائة، مقارنة بالمعدل المدرج في الميزانية وقدره ٢٠,٠ في المائة)، نتيجة تعزيز حملة استقدام الموظفين التي أطلقتها العملية المختلطة من خلال وسائط الإعلام العامة (المذاعة والمطبوعة) وموقعها الشبكي. ويعزى هذا الفرق أيضاً إلى بدء تنفيذ جداول المرتبات المنقحة اعتباراً من ١ آذار/مارس ٢٠١١، وهو ما أدى إلى زيادات في المرتبات والبدلات استفاد منها موظفو الخدمة العامة الوطنيين استفادة أكبر. ورغم أن الاحتياجات المقدرة من موارد الميزانية استندت إلى متوسط

تكلفة شهرية قدره ١ ٥٧٠ دولار، فقد بلغ متوسط التكلفة الشهرية الفعلي لموظفي الخدمة العامة الوطنيين ١ ٦٧٧ دولار.

٨٦ - ويقابل ارتفاع إجمالي الاحتياجات، جزئياً، انخفاض بدلات مراكز العمل الخطرة المدفوعة فعلاً نتيجة تحديد الخرطوم وبورتسودان والأبيض بوصفها مراكز عمل ومناطق عمل غير خطرة.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		متطوعو الأمم المتحدة
١ ٨٠٥,٦	٧,٣٪	

٨٧ - يعزى الرصيد غير المستخدم إلى أن تكاليف متطوعي الأمم المتحدة المتعلقة بمصروفات ما قبل المغادرة والعودة إلى الوطن ومنح زيارة الوطن والاستقرار، كانت أقل من التكاليف المرصودة في الميزانية.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		الأفراد المقدمون من الحكومات
١٧,٤	٦,٢٪	

٨٨ - يعزى الرصيد غير المستخدم إلى نقصان الاحتياجات المتعلقة بالسفر في مهام أو العودة إلى الوطن نتيجة انخفاض التكلفة الفعلية للسفر جواً.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		الخبراء الاستشاريون
(١ ٠٠٣,٤)	(٤٩٢,٦)٪	

٨٩ - تعزى الاحتياجات الإضافية إلى ما لم يُدرج في الميزانية من خدمات استشارية قدمت في مجالات متخصصة وحاسمة الأهمية تفتقر فيها العملية المختلطة إلى المهارات الملائمة. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، جرت الاستعانة بخبراء استشاريين (من غير المديرين) في المجالات التالية: تقديم التوجيه والدعم السياسيين في إطار عملية الدوحة للسلام؛ وتنفيذ المشاريع السريعة الأثر؛ واستكشاف موارد المياه وحفظها وإدارتها؛ والصحة البيئية؛ والإعلام.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		السفر في مهام رسمية
(٤ ٨٣٩,٠)	(١٠٧,٩)٪	

٩٠ - تعزى الاحتياجات الإضافية، أساساً، إلى ازدياد تكاليف السفر داخل منطقة البعثة بسبب القيام برحلات لم تكن مقررّة تتعلق بإدارة أزمات الرهائن، ومسألتي الإغاثة الإنسانية والإنعاش؛ كما تعزى إلى ازدياد ما يضطلع به الأفراد النظاميون من أنشطة تتصل بقوافل المعدات المملوكة للأمم المتحدة، والتفتيش عن الذخيرة والمتفجرات، ودعم أنشطة نزع سلاح المحاربين وتسريحهم؛ وكذلك إلى ازدياد الدعم اللوجستي والإداري والفني المقدم إلى مواقع الأفرقة. وقد أدى اضطراب البيئة الأمنية وتعذر الوصول إلى مواقع الأفرقة ومراكز الحفارة المجتمعية النائية إلى تفاقم المشاكل اللوجستية المتصلة بالسفر داخل منطقة البعثة، وهو ما جعل فترات السفر للوصول إلى مراكز العمل أطول مما كان متوقعاً. ويعزى إجمالي الاحتياجات الإضافية أيضاً إلى ازدياد السفر في مهام رسمية خارج منطقة البعثة لأغراض تقديم الوساطة وإجراء المشاورات السياسية في إطار عملية الدوحة للسلام، فضلاً عن الزيارات المجرة قبل نشر الوحدات.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المرافق والهياكل الأساسية	٢٧ ٥٧٥,٦	١٢,٤٪
---------------------------	----------	-------

٩١ - يعزى الرصيد غير المستخدم، أساساً، إلى ما يلي: (أ) نقصان الاحتياجات من خدمات التشييد وما يتصل بها من اقتناء مرافق جاهزة، ومعدات كهربائية، ولوازم دفاع ميداني، بسبب الصعوبات المتعلقة بحيازة الأراضي وطول عملية الشراء، فضلاً عن اضطراب الحالة الأمنية وضعف البنية الأساسية، وهو ما أدى إلى تأخير تعبئة المقاولين لهذه المواقع وتسليم مواد البناء الأساسية، وأسفر عن عدم تشييد ما كان مقرراً من معسكرات ومراكز حفارة مجتمعية، وعدم تنفيذ ما كان مقرراً من مشاريع إمداد بالمياه ومشاريع بيئية؛ (ب) انخفاض المبالغ المدفوعة لتسديد تكاليف الدعم اللوجستي الذاتي التي تكبدتها الحكومات المساهمة عما كان مقرراً؛ (ج) انخفاض تكاليف اقتناء المولدات الكهربائية نتيجة نقل معدات من بعثة أخرى؛ (د) انخفاض تكاليف اقتناء معدات الدفاع الميداني نظراً للتغيرات التي طرأت على الاحتياجات التشغيلية.

٩٢ - ويقابل النقصان العام في الاحتياجات، جزئياً، نشوء احتياجات إضافية تتعلق بما يلي: (أ) الوقود والزيوت ومواد التشحيم بسبب استمرار الاعتماد على المولدات الكهربائية عالية القدرة لتوفير إمداد كهربائي دون انقطاع في منطقة البعثة، والزيادة البالغة ١٢,٥ في المائة في سعر وقود الديزل (يبلغ السعر المدرج في الميزانية ١,٢٤ دولاراً للتر، مقارنة بالسعر الفعلي البالغ متوسطه ١,٣٩٥ دولاراً للتر)؛ (ب) شراء معدات لأماكن الإقامة لتأثيث أماكن الإقامة وبيوت الضيافة التي توفرها الأمم المتحدة للموظفين على نطاق

البعثة؛ (ج) رسوم شحن الأثاث المكتبي الذي طُلب في الفترة المالية السابقة والذي سُجل في الفترة المشمولة بالتقرير؛ (د) شراء ٢٠ محطة إضافية لمعالجة المياه لاستيفاء شروط تنقية المياه.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

النقل البري	٦ ٢٣١,٢	١٩,٣٪
-------------	---------	-------

٩٣ - يعزى الرصيد غير المستخدم، أساساً، إلى شراء ١٠ شاحنات قمامة مقدماً في الفترة السابقة لدعم الأنشطة المتصلة بالمياه والبيئة؛ وإلى نقصان الاحتياجات لاقتناء معدات ورشة سيارات بسبب التأخر في شرائها.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

النقل الجوي	٤٠ ٣٦٧,٠	١٥,٤٪
-------------	----------	-------

٩٤ - يعزى الرصيد غير المنفق بصفة رئيسية إلى نقصان نفقات استئجار وتشغيل الطائرات وما يتصل بذلك من تكاليف استهلاك وقود الطيران، نتيجة انخفاض مستوى أنشطة الطيران عما كان مقرراً (بلغ العدد الفعلي لساعات الطيران بالطائرات العمودية والثابتة الأجنحة ٢٧ ٢٧٢ ساعة، مقابل العدد المدرج في الميزانية وهو ٤٤٢ ٣٤ ساعة)، بسبب التأخر في نشر الطائرات التابعة للعملية المختلطة والقيود المفروضة على الرحلات الجوية. ولم ينشر ما مجموعه ٧ طائرات (٣ طائرات ثابتة الأجنحة و ٤ طائرات عمودية) من أصل العدد المقرر البالغ ٥٠ طائرة (١٢ طائرة ثابتة الأجنحة و ٣٨ طائرة عمودية)، ويرجع ذلك أساساً إلى أن البلدان المساهمة ليس لديها طائرات عمودية ميدانية من طراز (Mi-35)، وهي طائرات لم يتسن تحديد أي بديل تجاري لها، وإلى القيود المفروضة على نشر الطائرات التي يتجاوز عمرها ٢٠ عاماً.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الاتصالات	١٣ ٤٦٣,٤	٢٥,١٪
-----------	----------	-------

٩٥ - يعزى الرصيد غير المستخدم، أساساً، إلى تأجيل الاقتناء المقرر لنظم الطاقة الشمسية بسبب تأخر شرائها، وإلغاء الاقتناء المقرر لمقسمات هاتفية بسبب التغير التكنولوجي المرتقب (الانتقال من نظام MD110 إلى نظام MX-ONE)، ونقصان الاحتياجات الفعلية لشراء أجهزة لاسلكي متنقلة ومحطات إذاعية ثابتة نتيجة تنقيح الاحتياجات التشغيلية. وإضافة إلى ذلك،

يعزى هذا الفرق إلى نقصان الاحتياجات الفعلية المتعلقة بقطع الغيار بسبب التأخر في عملية شرائها، ونظم الاتصالات التجارية بسبب تأخر نشر الأفراد التابعين للعملية المختلطة.

٩٦ - ويقابل الرصيد غير المنفق، جزئياً، الاحتياجات الإضافية المتعلقة بتسديد تكاليف الدعم اللوجستي الذاتي التي تكبدتها البلدان المساهمة، بسبب ارتفاع مستويات الدعم اللوجستي الذاتي المقدم استناداً إلى مذكرات التفاهم الموقعة.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

تكنولوجيا المعلومات	٢ ٩١٩,٤	١٢,٤٪
---------------------	---------	-------

٩٧ - يعزى الرصيد غير المستخدم، أساساً، إلى تأجيل الاستبدال المقرر لـ ٨٧٥ حاسوباً منضدياً، و ٩٠٢ حاسوباً حجرياً، و ١٠٢ جهاز إرسال رقمي، بسبب التأخر في عملية شطب القيد؛ كما يعزى إلى إلغاء الاقتناء المقرر لخوادم حاسوبية، وقطع الغيار واللوازم المتصلة بها بسبب فرضة الخوادم. والمبلغ غير المنفق يقابله جزئياً ارتفاع النفقات الفعلية المتعلقة بتراخيص البرمجيات ورسومها واستئجارها.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الخدمات الطبية	٩ ١٦٣,٩	٣٤,٠٪
----------------	---------	-------

٩٨ - يعزى الرصيد غير المستخدم، أساساً، إلى نقصان الاحتياجات المتعلقة بما يلي: (أ) تسديد تكاليف الدعم اللوجستي الذاتي للحكومات المساهمة؛ (ب) عدم شراء أصناف من المعدات الطبية نتيجة تنقيح الاحتياجات التشغيلية؛ (ج) تقديم الخدمات الطبية نظراً للاعتماد المتزايد على المرافق الطبية التابعة للعملية المختلطة في جميع أنحاء منطقة البعثة.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المعدات الخاصة	(١١٠,٢ دولار)	(١,٤٪)
----------------	---------------	--------

٩٩ - تعزى الاحتياجات الإضافية، أساساً، إلى اقتناء مناظير ومعدات متخصصة أخرى لم يكن مقرراً اقتناؤها لتحسين إمكانات فريق الحماية المباشرة وقدراته التشغيلية في ضوء الحالة الأمنية المضطربة.

الفرق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	(١ ٧٤٣,١)	٤,٦٪
----------------------------------	-----------	------

١٠٠ - تعزى الاحتياجات الإضافية، أساساً، إلى ارتفاع النفقات الفعلية المتعلقة بالرسوم المصرفية نتيجة ازدياد حجم المعاملات المصرفية مع استمرار توسع العملية ونشر المزيد من الموظفين؛ كما تعزى إلى اقتناء أصناف إضافية مختلفة من معدات المخازن ومعدات مناولة المواد لتحسين القدرة التشغيلية للعملية المختلطة.

١٠١ - ويقابل ارتفاع الاحتياجات، جزئياً، انخفاض الاحتياجات المتعلقة بترع سلاح العناصر المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها نظراً لعدم التوصل إلى اتفاق سلام شامل وبطء وتيرة عودة المحاربين إلى ديارهم.

### خامساً - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

١٠٢ - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها بصدد تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور هما:

(أ) البت في كيفية التصرف في الرصيد الحر البالغ ٧٠٠ ٦٧٧ ٢٢٤ دولار، للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١؛

(ب) البت في كيفية التصرف في الإيرادات الأخرى للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، البالغة ٧٠٠ ٨٣٥ ١١٠ دولار، والمتأتية من إيرادات الفوائد (٩٠٠ ٥٩٩ ١٥ دولار)، ومن إيرادات أخرى/متنوعة (١٠٠ ٢٩٩ ٥ دولار)، ومن إلغاء التزامات عن فترات سابقة (٩٠٠ ٩٣٦ ٨٩ دولار)، وتقابلها تسويات عن فترات سابقة (٢٠٠ دولار).